من كتب الفقير الآثم
محمد بن عبد الكريم ...

٤٧٩



بسم الله الرحمن الرحیم

علیه صح

نحمدک انما اختار الحمد علی الشکر مع ان المتبادر من العباره ان المحمود ههنا نعمة انشراح الصدر وتنویر القلب وقد
قال الله تعالی لئن شکرتم لازیدنکم لان دیباجة القرآن المجید موشحة بفراءة التحمید ولان الظاهر اقتتاح الکلام
بحمد الملک المتعال للعمل بموجب الحدیث المأثور عن سید الانام علیه الصلوة والسلام اعنی قوله کل امر ذی
بال لم یبدا فیه بالحمد لله فهو اجذم وروی عنه ایضا ما شکر الله عبد لم یحمده وانما رجح علی الجملة
الاسمیة الدالة علی الدوام والثبوت الجملة الفعلیة المضارعیة المفیدة للاستمرار التجددی المفضیة
الی افادة ان نعم الله نعم والآءه فایضة من تلک الحضرة علی التعاقب بحیث لا یخلو لحظة ولمحة من افاضة
نعمة وعطیة علی البریة واما ایثار صیغة المتکلم مع الغیر فللاشارة الی ان حمده تعالی امر جلیل القدر عظیم
الخطر بحیث لا تفی قوة شخص واحد باداء حقه ولکمال شفقته علی اخوانه من العلماء الراسخین حیث شارکهم فی
هذا الحمد ونظیره ما وقع فی التشهد حیث قیل السلام علینا وقد یوجه الایثار بان یجعل ما یحمد به
من المورد حامدا کما یجعل ما یقطع به قاطعا وانت خبیر بان المتبادر من عبارة الحمد ان نفس الشخص
الحامد داخل ولا یخفی انه یبعد جعل آلة الفعل مشارکا للفاعل فی الاخبار عن الفعل کما لو نقطع
باعتبار اسناد القطع الی القاطع حقیقة والته واتی حرف الخطاب فی نحمدک علی اسم الذات اشارة الی
بلوغ الحامد بمحرک الاقبال الی جناب المحمود المتعال بحیث حمده تعالی علی وجه المخاطبة والمشافهة ولما کان
الاصل تقدیم العامل رجح ههنا تاخیر المفعول علی تقدیمه المفید للاختصاص المحامد به تعالی رمزا
الی ان هذا الاختصاص لوضوحه بمنزلة العیان لا یحتاج الی البیان   یا من انما اورد
کلمة یا المستعملة فی نداء البعید تعظیما وتبعیدا للحضرة المقدسة الالهیة عن قرب الحامد المکدر

یا الکدورات

۳

بالكدورات البشرية بقي بحث وهو ان صاحب المتوسط ذكر في بحث المنادي انه لم يرد اذن شرعي في
اطلاق المبهمات عليه تعالى والجواب ان الامام النووي اورد في باب الدعاء عند القتال من كتاب
الاذكار ادعية ماثوره مشتمله على قوله يا من احسانه فوق كل احسان يا من لا يعجزه شي
شرح صدورنا الى اه الظاهر ان المراد بشرح الصدر وتنوير القلب ههنا واحد على ما قالوا في
قوله تعالى فمن شرح الله صدره للاسلام اذ محل التخليص والبيان هو القلب الحقيقي لا الصدر
الذي وعاوه ففي العبارة تفنن ثم المراد بتلخيص البيان خلوص الكلام عن قصور في افهام المرام **قوله**
ولا يخفى انه يجوز حمل المعاني والبيان على العلمين **قوله** بلوامع التبيان الى آخره ذكر في قسم الحقيقة
من اساس اللغة لمع البرق والصبح وغيرهما لمعانا فذلك لا يختص بالبرق فتوجيه الكلام على اصناف
المشبه به اي اللوامع بمعنى الكواكب اللامعة الى المشبه بان يجعل اللام في التبيان للاستغراق
او يقصد مبالغة في تشبيه التبيان بجمع اللوامع والظرف اي من مطالع الخ متعلق بالتبيان
حال منه او صفه له او على جعل الاضافة لادنى ملابسه بان يكون اللوامع استعاره مصرحه
عن المعاني المبينة اللايحة من مطالع المثاني فالظرف متعلق باللوامع ترشيح للاستعارة ثم لفظ
المثاني بالثاء المثلثه في النسخه المصححه بتصحيح الشارح قدس سره والمراد منه القران لانه كرر فيه
القصص والاحكام او كرر تلاوته جمع المثنى على صيغه المفعول من التثنيه او جمع المثنى اي المفعل
اسم مكان ويجوز ان يكون المباني بالباء الموحده بعد الميم بمعنى الالفاظ لازدواج المعاني
قوله المويد دلايل الخ دليل الامر ما يفضي الى العلم به فدلايل اعجازه المعجزات التي
يعرف بها اعجازه عليه السلم لمعارضيه عن المعارضه والمقابلة بالاتيان بمثل ما اتى به منها
ومعنى تاييدها وتقويتها باسرار البلاغة ان اعلى المعجزات هو القران المعجز بلطايف البلاغة
ودقايقها ويجوز ان يراد بدلايل الاعجاز السور القرانيه وما يساويها فقط ومعنى تاييدها

الافهام صح

وذلك لانه اذا كان لام الاستغراق للتعريف مع عدم جواز تقدم العامل للظرف معرفا فهو حال والاضعف ... [illegible]

باسرار البلاغة ان امارات الاعجاز في القرآن كثيرة من الاخبار عن الغيب والاسلوب العجيب
وغير ذلك لكن اقواها كمال البلاغة والفصاحة قوله المحرزين قصبات الى اخره من عادة العرب
ان تغرز قصبة في اخر ميدان تسابق الفرسان فمن عدى فرسه واخذها عُدّ سابقا
فالكلام تمثيل لحال الآل والاصحاب في السبق عن غيرهم في باب الفصاحة والبلاغة
بحال من سبق من الفرسان ويحتمل المكنية والتخييل والترشيح على ما يظهر بادنى معرفة
لقواعد البيان ثم المضمار بالفارسية جاى اسب تاختن كذا في المقدمة والبراعة من برع
الرجل اذا فاق اقرانه قوله بسعد التفتازاني قد نقل عنه قدس سره ان الاولى السعد
بالله وكانّ وجهه ان الدعا هنا بمعنى التسمية والدعا بهذا المعنى يعدّى الى مفعولين
بلا واسطة قال الله تعالى ايّا ما تدعوا اي اسمٍ تسموه فاصل الكلام المدعو سعدا بالنصب فزيادة
اللام للتقوية واما زيادة الباء فلها فغير شايعة لان التسمية قد يعدى بالباء فيكون الدعا
هنا في معنى التسمية المعدّاة بها الا انا نقول هي مصدر في معنى مصدر لا يستلزم ان يكون
تعديتهما على وتيرة واحدة نعم يمكن ان يعتبر تضمين الدعاء هنا التسمية والاشتهار
بلطايف فقر الفقر جمع فقرة وهي في الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر استعيرت
لنكتة الكلام قوله الجمّ الغفير اي الجمع العظيم بحيث يستر لكثرته وجه الارض اولا
وراه فان الجموم الكثرة والغفر الستر قوله على بيان معانيه وكشف استاره انت خبير
بان الظاهر ان هذين الضميرين راجعان الى التلخيص بخلاف ساير الضماير فانها راجعة الى
الشرح تامل قوله ومدّوا اعناق المسخ لا يخفى ما في العبارة من الاشارة الى انهم لو غيّروا
عبارة الشرح لكان التغيير بعبارة نازلة جدا فان المسخ تبديل صورة بصورة ادون
من الاولى قوله اضرب عن هذا الخطب صفحا اي اصرف نفسي عن هذا الامر العظيم فانه شاع

استعمال

استعمال الضرب في الصرف كما في قوله تعالى افنضرب عنكم الذكر ثم صفحا اما ظرف بمعنى الجانب
او مصدر بمعنى الاعراض فيكون مفعولا مطلقا او مفعولا له لا يقال يرد على الوجه الثالث
ان الصفح والاعراض عين الضرب والصرف فلا يصح التعليل لانا نقول ذكر المحقق الرضي
في قولهم ضربته تاديبا انه ليس هنا حدثان بل هما في الحقيقة حدث واحد اذ المعنى
ادبته بالضرب فالعلة هنا في الحقيقة ليست هذا المصدر المنصوب لان الشيء لا يكون
علة لنفسه بل هي اثره اي ضربته للتاديب فالعلة هنا ايضا اثر الصفح واما جعله حالا ففيه
انه اذا لم يكن المصدر من انواع ناصبه لا يقع حالا الا فيما سمع منهم واطوى الخ الطي
خلاف النشر ودون مرامهم بمعنى قدام مطلوبهم وقيل الوصول اليه والكشح ما بين الخاصرة
الى عظم الجنب ومحصل الكلام الاعراض عن تحصيل مطلوبهم قوله باسرها اي بجميعها
فان الاسر القد الذي يشد به الاسير واذا ذهب الاسير بقده فقد ذهب بجميعه قوله
عن اخرها هو متعلق بمحذوف اي قبولا ناشيا عن اخرها وذلك يستلزم عرفا نشأ
القبول عن جميعها باعتبار انه اسند القبول الى الاسماع اولا ثم قيده بالصدور عن الاخر
وقيل المعنى عن اخرها الى اولها وفيه ان المناسب دخول الى على الاخر وايضا مقابل الى من
دون عن اللهم الا ان تبني عن على ما في المغني تامل قوله قد نضب يقال نضب الماء نضوبا اي غار
في الارض قوله رواؤها الرواء بالضم المنظر الحسن قوله بقيه اثار السلف هي ما بقي من
فوايدهم وعوايدهم ويحتمل ان يراد بها ما بقي من تلامذتهم المقربين الحاملين لقواعد الفن الناشرين
لها بالافاده قوله ادراج الرياح الادراج جمع درج ودرج الكتاب طيه يقال ذهب
دمه ادراج الرياح اي هدرا فان اصل المعنى على انه ذهب دمه حال كونه مثل ادراج الرياح
او ذهب ذهابها في سرعة الزوال والفنا وعدم البقاء لا اثار بالكلية قوله وسالب عنا

بمعنى مع

الخ البطاح جمع الأبطح وهو مسيل واسع فيه دقاق الحصى وقد استعار هنا سيلان
السيول الواقعه فى الاباطح لذهاب الاحاديث واثارهم نحوها سريعا لكنه اسند
الى الاباطح دون الاحاديث ومطاياها اشارة الى كثرة الاحاديث بحيث كانه امتلأت
الاباطح منها وادخل الاعناق لان سرعة سير المطايا وبطوه يظهران غالبا وينبغى ان يعلم
ان البا فى قوله باعناق للملابسة وسيجى مزيد تحقيق لهذا الكلام فى بحث الاستعاره
قوله واما الاخذ الخ ان حمل اما على مجرد التاكيد من غير تفصيل فالامر ظاهر وان حمل
على التفصيل كما هو الشايع ففيه انه لابد من قرينة لاما ومقابل للمفصل والجواب انه قد
يحذف اما ويؤخذ المقابل للمفصل من مضمون الكلام السابق كما ذكروا فى قوله تعالى
فاما الذين فى قلوبهم زيغ الاية ولا يخفى ان مضمون قوله علما منى الخ مقابل لهذا المفصل
لان حاصل الكلام ان تقاصر الهمم لا يقتضى اختصار الشرح وكذى قصد المتحلين للاخذ (الهمم صح)
والانتهاب اما الاول فلا تستحسن الطباع واما الثانى فلان الاخذ الخ قوله يرماح اى العا (فلان صح)
الذى وقع الاخذ من كلامه لا الاخذ على ما يظهر من سياق الكلام وسباقه قوله ولمثل
هذا هذا فليعمل الفاء ليس بمانع من عمل الفعل فيما قبلها كما ذكروا فى قوله تعالى وربك فكبر
من ان الفا واقعه فى غير موقعها لافادة التخصيص فلا يمنع من العمل اذ المعمول فى الحقيقه
متاخر قوله وغرا اما هو الولوع والحرص قوله وظما الخ الظما العطش والهواجر جمع هاجره
هى نصف النهار عند اشتداد الحر والاوام بالضم حر العطش قوله ولعنا ان لعنا الخ
قيل الاولى ترك الواو ليكون قوله ثانيا بمعنى صارفا حال من فاعل انتصبت لانه لا يظهر ما
يصلح لعطفه عليه لان ثانيا الاول من اسماء العدد فاما صفه مصدر محذوف اى انتصابا
ثانيا او ظرف فثانيا الثانى لا يصلح منهما والجواب ان ثانيا الاول ايضا حال فانه صرح المحقق (لشئ صح)



الرضی بانه اذا کان بمعنی التصییر اسم فاعل حقیقة له فعل ومصدر والمعنی هنا جاعلا
للشرح اثنین فقوله ثانیا الثانی حال اخر معطوف علی الاولی مبین لها ویجوز ان یجعل
ثانیا الثانی ایضا صفة المصدر علی طریقة الاسناد المجازی جمود القریحة الخ
الجمود بالجیم معناه ظاهر القریحة اول ماء یستنبط من البیر استعیر لما یستنبط من العلم لان
کلا منهما سبب للحیوة الا انها فی الاول جسمانیة وفی الثانی روحانیة ثم استعیر لمحل العلم
والصر بالکسر البرد الشدید ففی جمیع تلک الالفاظ لطافة قوله خمود الفطنة الخمود بالخا المعجمة
سکون لهیب النار والفطنة فی الاصل الفهم والمراد بها الذهن والصر الریح العاصفة قوله
اجوب کل اغبر الجوب القطع لاغبر ذو الغبرة قوله قاتم الارجاء ای مظلم الاطراف قوله
قوضت عنه خیام الاختیام هکذا فی النسخة المصححة بتصحیح قدس سره التقویض بالقاف
نقض البناء من غیر هدم وانما اضاف الخیام الی الاختیام بمعنی انها مضروبة علیه لاجل
الاتمام وقد وجد فی بعض النسخ قوضت عنه خیامه بالاحکام وانما جعل التقویض
مسببا عن الاختتام باعتبار ان الشرح کان قبله مستورا تحت خیام الاختواء والاستتار
فاذا حصل الاتمام تجلی وظهر فی نظر الطالبین قوله خرایده جمع خریدة وهی الحییة من النساء
لکنها کنایة هنا عن الدقایق قوله اللثام وهو ما کان علی الفم من النقاب قوله ووضعت کنوز الخ
فواید الدر کبارها والثمام نبت ضعیف یسد به فرج البیوت وثقبها فالمقصود من الکلام
انه قد وقع توضیح المهم من الشرح بحیث یسهل علی الطالبین الوصول الیه قوله مکین المارب
مدین قریة شعیب علیه السلم والمراد موضع لاجتماع المارب المطالب قوله ردلیساتشه
هذا کنایة عن تکثیر الامن والرفاهیة التی کانت مفقودة قبل زمان بین الرعیة فان
الغرار بکسر الغین النوم القلیل وحدة السیف والجفن ویحتمل غمد السیف ایضا قوله وقع

الطبیعة فهو مجاز فی المرتبة الثانیة ١٢

ختام صح

بضم الشاهد

الى فهي
باقلام آخره الحطوه بالفتح سهم صغير قدر ذراع واذا لم يكن فيه نصل خطيئة بالتصغير

وجمعها خطيئات والصفائح السيوف العريض فالكلام اشارة الى تسكين الفتنة لكثرة الجهاد

صناديد جمع الصنديد بالكسر السيد الشجاع قوله ظل اسرى انما سمى السلطان بذلك لان ظل

الشيء ما يناسبه ويحكى عنه فى الجملة وكما ان سلسلة الممكنات مرتبطة بوجود الحق تقدس

كذلك ينتظم نظام مملكته او بلده بالسلطان او لان السلطان امان من حوادث الزمان

كما ان الظل ملجاء من حرارة الشمس قوله ظلم الظلم الاول جمع ظلمة شفاة الاقيال جمع قيل وهو فى الاصل

لملك اليمن والمراد به مطلق الملك قوله مقول اى الملجا وكذلك الميؤ قال المص قوله الحمد لله اعلم ان

هذا الاخبار عن الحمد حمدا اما باعتبار ان يجعل لانشاء الحمد كما ان صيغ العقود اخبار فى الاصل

ثم جعلت انشاء او باعتبار ان ذلك الاخبار متضمن لذكر الكمال على وجه الاجمال ويجوز ان

يراد بالحمد المحمود عليه مجازا قوله هو الثناء اى الذكر بالخير قوله باللسان صرح بذلك تنصيصا

على مقابلة الشكر ليظهر التفريع لبيان النسبة بين الحمد والشكر وقد كتبت بخطه فى حاشيه

هذا الشرح ليس قيدا للسان استدراكا محضا بل احتراز عما لا يكون باللسان سوكان

اطلاق اللسان عليه حقيقة ومجازا لا يخرج عن التعريف حمد الله تع وثناءه على نفسه

او نقول المص
لانه ليس باللسان لانا نقول المقصد تعريف حمد العباد وقد عبر بكونه باللسان عن كونه

قولا نظرا الى ان الغالب فى القول ان يكون بجارحة اللسان قوله على قصد التعظيم فيه

ان الظا اعتبار التعريف بحسب اصطلاح اللغة ولم يعتبر فى الحمد اللغوى التعظيم الظاهري

فضلا عن قصد التعظيم الا ترى ان تفسير الحمد فى كتب اللغة بالفارسية ستودن و ان

اعتبر التعريف فاعتبار التعظيم فيه ايضا م فان حمد السلاطين والاكابر يعد حمدا

بحسب العرف وان لم يكن للحامد تعريف ظاهرا او باطنا نعم اذا صدر منه التحقير بوجه ما لم

يعد حمدا



يعد حمدا بل استهزاء وسخرية ويمكن ان يتوقى المقصود بالتعريف الحمد المعتد به وقد قال

صاحب الكشف انما يعتد بالحمد اذا واطأ القلب والا فهو كذب واستهزاء او يقال

ان اتفاق اهل الفن من علماء العربية وغيرهم على ان الحمد لله للاستغراق او لجنس

دليل الجنس على عدم اعتبار التعظيم في الحمد فتعريف كتب اللغة بالاعم بقي انه لم

هو انه يعتبر في الحمد كون المحمود عليه جميلا كما ذكر في المطول ففي التعريف ههنا قصور

الا ان يتوقى التعريف بالاعم شايع عند الادباء والجواب ان الجميل الواقعي ليس بشرط

بل يكفي كونه جميلا في اعتقاد الحامد او في نظر المحمود لكن على زعم الحامد فاعتبار قصد

التعظيم يستلزم كون المحمود عليه جميلا وينبغي ان يعلم ان التعريف مع ذلك لا يصدق بالكلية

ان اشترط المساواة في التعريف فان الجميل المحمود عليه يلزم ان يكون اختياريا ففي

التعريف ههنا لا اشعار به لكنا صلا الا انه يشكل عليهم ما نقل في التيسير وغيره

من التفاسير المعتبرة انه قد وقع الحمد على صفات الله تعالى ولا شك انه لا مجال لاعتبار

الاختيار في بعض الصفات كالحيوة والصفات السلبية سواء استلزم الاختيار الحدوث

او لا وللاشكال جواب يطلب من حواشينا على الحواشي والمطول قوله سواء تعلق الخ

الفعل في تاويل المصدر مبتدا خبره سواء والفعل في المعطوف ايضا مقدر وكلمة او

بمعنى الواو كما يقتضيه معنى الاستواء وسواء في معنى مستو فالمعنى مستو تعلقه بالنعم

وتعلقه بغيرها ثم الضمير في تعلق راجع الى الحمد بل الى الثناء قوله الشكر فعل المراد

بالفعل الامر والشان على اصطلاح اللغة يعني الخ المراد بالانباء الدلالة بمعنى كون

المنبي بحيث لو علم عرف المنبا عنه فعلى هذا يجوز ان يكون الشكر الجناني اعني الاعتقاد

منبيا عن التعظيم واما الاطلاع على الاعتقاد يجوز ان يكون من غير الشاكر كالهام ونحو

ان يقع بقول او فعل منه فعلى الاول شكر واحد وعلى الثاني شكران لاحدهما ينبىء عن الاخر

وكلاهما ينبئان عن التعظيم لانه المراد بالتعظيم التبجيل عند الشاكر لا بحسب الامر

فاعتقاد العظمة هو الشكر الجناني لانا نقول الشكر الجناني اعتقاد المنعم بصفات الكمال

فعلى هذا يتصور انباء الشكر الجناني بمعنى الدلالة بالنسبة الى الشاكر ايضا لكن كلامه

قدس سره في حاشية الشرح يدل على انه بالنظر الى غيره فقط **قوله** فمورد الحمد الاظهر فمقصود

الحمد لان المراد بالمورد ما ورد عنه لا ما ورد عليه لكن في اختيار المورد اشارة الى ان الحمد

كانه صدر عن القلب فورد على اللسان **قوله** والشكر بالعكس اى يخالف الحمد باعتبار

انه اعم منه نظرا الى المورد لخص منه نظرا الى المتعلق فالعكس محمول على المعنى العرفي

اذ المخالف عكس بحسب العرف **قوله** اسم للذات الخ ليس هذا تعريفا بل بيانا للموضوع له فلا

انتقاض بالالفاظ المترادفة من اللغات الفارسية وغيرها ثم ذكر الوصفين ليس باعتبار

انهما داخلان في الموضوع له بل للاشارة الى استجماع الذات لجميع صفات الكمال اما

الاشارة في الوصف الثاني فظ واما في الاول فلان كل كمال يتفرع على وجوب الوجود

بالذات والاولى ان يق ان تخصيص الاول لكونه اكمل الصفات واشهرها اختصاصا

بجنابه تعالى وتخصيص الثاني لبيان حصر الجنس المستفاد من الحمد لله والعدول الى الجملة

الاسمية فيه اشارة الى ان الاصل الجملة الفعلية لكون الحمد من المصادر والاحداث المتعلقة

بمحالها والشايع في بيان النسب والمتعلقات هو الافعال مع ان هذا المصدر مما

تكثر استعماله منصوبا بافعال مضمرة لكن نصبه **قوله** للدلالة على الدوام والثبات اعلم

انه ذكر الشيخ في دلايل الاعجاز انه لا دلالة لقولنا زيد منطلق على اكثر من ثبوت

الانطلاق لزيد ويمكن ان يوفق بين الكلامين بان مجرد الجملة الاسمية لا يدل على الدوام

والثبات

فلا يكون اداء الاعتقاد التعظيم لان الاعتقاد العظمة نفس التعظيم تامل

وذلك لان تفرع الصفات جميعا على وجوب الوجود ومحل خفاء تامل



والثبات لكنهما مع انضمام العدول او غيره يمكن ان يفيدها هذا هو المفهوم من كلامه
قدس سره في شرح المفتاح والظاهر عندي ان كلام الكشاف او المفتاح على خلاف كلام الشيخ فانهما
ذكرا ان المنافقين اخبروا عن ايمانهم بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث لو ولج الحدوث
قوله دون الثبات منهم وعن كفرهم بالجملة الاسمية المفيدة للثبوت فان دوام ذلك رايج فيهم
وقال صاحب المفتاح في الحالة المقتضية لذكر المسند انه قد يذكر لتعيين كونه ظرفا فيحتمل
الثبوت والتجدد بحسب التقديرين فالظاهر انهما جعلا الاصل في الاسمية الثبوت فانهما
اعتبرا ذلك فايدتها على وجه الاطلاق بلا تقييد فالاسمية التي خبرها جامد مفيدة
للثبوت والتي خبرها ظرف محتملة لها فانه ان قدر الفعل فللتجدد والا فللثبوت ومما يؤيد
ما ذكرنا انه جعلوا تحية ابرهيم ثم المؤداة بالجملة الاسمية احسن من التحية المؤداة بالجملة الفعلية لدلالتها
على الدوام والثبات يويد ايضا ما عللوا جواز ترك الواو في الجملة الاسمية اذا وقعت حالا وبهذا
التقدير اندفع اشكال اخر هو ان الفعلية مفيدة للتجدد والظرفية اختصارها فلا يكون مثل الحمد لله
للثبوت قوله وتقديم الحمد لا يقال ان الاهتمام باسم الله تعالى ذاتي والاهتمام بالحمد عارضي
فالاول لان يقدم في الاعتبار على الثاني فالتساوي لازم بالضرورة اذ البلاغة مطابقة
الكلام لمقتضى الحال سوى كان بواسطة الاهتمام الذاتي او العرضي لانا نقول ترجيح كل
منهما بقصد المتكلم الا يرى انه قد قدم بعضهم الحمد وقدم كثير منهم لفظ الله نعم وفي ضمن
كل منهما نكات جيدة متعارضة كما قد يحذف لفظ المسند اليه للاختصار وقد يذكر لكونه الاصل
ولا مقتضى للعدول بقي امر اخر هو ان مقام الحمد لا يقتضي تقديم لفظ لان تحصل معنى الحمد
والثناء لله تعالى لا يتم الا بمجموع المبتدا والخبر فيقتضي تقديم المجموع على ما سواه والجواب ان لفظ الحمد
من بين اللفظين انسب بالتقديم نظرا الى ان هذا اللفظ موضوع لمفهوم هذا المعنى قوله اي على انعامه

اي او تخل فيها
الاخلاص وايضا
غير البيان

جعل ما مصدرية لان الحمد على الانعام امكن من الحمد على النعمة اذ الحمد على الاول بلا واسطة

وعلى الثاني بواسطة انه اثر الانعام لايق قد وقع في القران الشكر على نفس النعمة لقوله تعالى

واشكروا نعمتي لانا نقول فيه تجوز مع ان المفهوم من الكشاف ان النعمة تجي بمعنى الانعام

قوله ايهاما القصور الخ لا يخفى ان التعرض للمنعم به يمكن بان يذكر كله مفصلا او مجملا او بعضه

على احد الوجهين ولا شك ان القسم الاول من التعرض تقصر العبارة عنه حقيقة لا ايهاما

كما في القسم الثاني منه فاذا اريد بالكلام هنا تعليل ترك التعرض الاول فالايهام

باعتبار ان ترك هذا التعرض ليس بنص في افادة قصور العبارة لجواز ان يكون لنكتة

اخرى وان اريد تعليل ترك التعرض الثاني فالايهام باعتبار ان القصور ليس بحقيقي

بل يتوهم فعبارة التعليل هنا قاصرة اذ التعليل بقوله لئلا يتوهم اختصاصه الخ

مخصوص بالقسمين الاخيرين من التعرض ويمكن ان يقال لم يتعرض قدس سره هٰهنا

لترك التعرض الاجمالي الكلي لا بما انعم في تاويل انعام الله والمصدر المضاف مفيد للعموم

وذكر الانعام في قوة المنعم به اجمالا لا يتوقف امر اخر هل انه وقع التعرض لبعض المنعم به تفصيلا

حيث قيل وعلم من البيان لانا نقول المقصود بالتعليل هٰهنا حذف المنعم به في ابتداء الكلام

عند ذكر الانعام **قوله** رعاية لبراعة الاستهلال هي في الاصل تفوق في الابتداء لكنه

سمي بها في الاصطلاح ما هو سبب للتفوق اي كون الابتداء مناسبا للمقصود ثم ان

رعاية البراعة هٰهنا باعتبار ان علم المعاني والبيان متعلق بالبيان اي المنطق الفصيح

ولقايل ان يقول ان رعاية البراعة تحصل لمجرد ذكر البيان سواء لوحظ كونه خاصا

بعدما اولا وسواء كان هناك عطف ولا ولا يصح تعليل عطف وعلم بالرعاية

والجواب انه يعتبر اولا عطف قوله وتنبيها على رعاية ثم يجعل المجموع علة ولا شك

انحصر



ان حصول المجموع يقتضي ملاحظة كونه عطف خاصٍّ على عامٍّ تقى ان التنبيه ايضا لا يحتاج الى
العطف فانه تقع الاشارة الى فضيلة البيان بمجرد انه جعل محمودا عليه كما انه يقع التنبيه
عليها فى الاية الكريمة بمجرد ذكره عند تعداد النعم حيث قيل علم الانسان ما لم يعلم
ويمكن ان يق العطف يدل على زيادة الفضيلة اى الخاص لانه يشير الى ان المعطوف صار بمنزلة جنس اخر
قوله ما لم نعلم لا احاطه الله ونقل عنه قدس سره ان المراد به ما لم نعلم بقوتنا واجتهادنا وفيه
ان جميع العلوم كذلك لا تحصل بدون الهام الله تعالى وخلقه الا ان يق انه يطلق
فى العرف على العلم السهل المأخذ انه مقدور لاجتهاد العباد ولرعاية السجع لا يق
يمكن الرعاية بان يق وما لم نعلم من البيان علم لانا نقول المراد انه قدم بعد ذكر العامل اى علم
البيان على المبين رعاية للسجع قوله بتبيينه من نخاطب به اى يعلمه المخاطبون تبيينا ظاهرا
بلا اخلال وصعوبة فى فهم المعانى وانت خبير بان ذلك لا يظهر فى جميع القرآن سيما
المتشابهات خصوصا على راى من قال لا يعلم تاويلها الا الله تعالى ويمكن ان يق المفهوم
من الكشاف ان المراد بذلك كونه بحيث يعلم المخاطبون مواضع فصله والحذف والاضمار والعطف
وتركه الى غير ذلك عن اوصاف الالفاظ الموجبة لبلاغتها قوله بدليل اهيل وذلك لانه لم
يسمع اصلا اويل وسمع اهيل فلو لم يكن اصل الآل الاهل لسمع اويل فى الجملة فانه مما يصغر
ولقايل ان يقول الاختصاص باولى الخطر والشرف منعه من التصغير والجواب ان المعتبر فيه فى الشرف
باعتبار المضاف اليه دون ذواتهم قال قدس الله سره فى شرح الكشاف جرى فى الآل
تخصصان حيث لا يضاف الى البلاد ولا يضاف الا الى من له خطر فى الدين او الدنيا
ولو سلم فالتحقير باعتبار لا ينافى الخطر باعتبار اخر مع ان الخطر والشرف تتفاوت مراتبه
بحسب الاضافات قوله وصحابته الصحابة بالفتح الاصحاب وهى فى الاصل مصدر قوله الاخيار

قوله قدم صح

مخفف خير صح

جمع خيّر بالتشديد فى الاصل او فى الحال فلا يرد ان الاخيار يجوز ان يكون جمع خير على ما فهم

من الكشاف بل نقول هو فى الحصر على السعدين جمع خير بالتشديد لان التكسير يرد الاشيا

الى اصولها نعم خير اذا كان اسم تفضيل لا يثنى ولا يجمع بقى انه يجوز ان يكون جمع خير اسما

بمعنى نيک فى الفارسية **قوله** بعد الحمد فيه اشارة الى ان الظرف معمول لاما لكونها من متعلقات

الشرط معنى وقد اختار قدس سره فى بحث متعلقات الفعل من الشرح ان المتوسط

بين اما والفاء من معمولات الجزاء مطلقا وكانه اختار قدس سره ذلك هنا اشارة الى جواز

اعمال اما فى الظرف على ما نقل بعض النحاة عنهم مع ان فى ذلك لاعمال ذمّا الى انه ينبغى ان

يكون كل شىء بعد الحمد واعلم ان المناسب ان يجعل اما ههنا لمجرد الفصل لا للتاكيد وقوع

الجزاء فانه غير مقصود **قوله** تضمنت اما الخ هذا على ضرب من المسامحة كما تو معنى من الابتداء فى

قوله لزمتها الفاء على الغالب لانه قد يحذف قليلا فى الضرورة او عند تقدير القول فى

الجزاء ولصوق الاسم لفظا او تقديرا على ما جعل صاحب الكشاف لفظ المتوفى تقدير

بعد اما فى قوله تعالى فاما ان كان من المقربين واختاره صاحب اللباب لكن المحقق

وصاحب صح الرضى والمغنى جوزا ان لا يقع بعدها اسم **قوله** اقامة اللازم مقام الملزوم الى اخره ان

اريد بذلك جعل اللازم فى موضع الملزوم على ما هو لفظ فبيان الملزوم ان الفاء لم تقم موضع

الشرط اعنى قبل جميع اجزاء الجزاء بل فى خلالها لغرض الفصل بين اما والفاء فكانها

واقعة صدرها تقديرا وكذى لم يقم الاسمية مقام المتبدا بل القايم مقامه اما لكنها

لما التزم لصوق الاسم باما فكان اللازم واقع موقع الملزوم وفيه بحث لان

الظرف معمول لاما لا من اجزاء الجزاء على ما اختاره قدس سره ههنا فالفاء فى صدر الجزاء

فالوجه ان يراد بالاقامة جعل وجود اللازم بمنزلة وجود الملزوم فى الجملة فالمقصود ظاهر واما

بيان

وصرح به صاحب [illegible] الفصل [illegible]

قوله صح

بيان ما بقاء الاثر في الجملة فهو ان آثار المبتدأ وعلاماته كثيرة من اسميته والخبر والحمل بينهما
فلصوق الاسم بمنزلة وجود اثر في الجملة وكذى علامات الشرط متعددة من كلمة
الشرط بيان والفاء والجزاء فلزوم الفاء ابقاء لها في الجملة **قوله** علم البلاغة ليس المعنى
على العلمية بل المراد به علم له زيادة تعلق بالبلاغة فلا يلزم من عطف وتوابعها على بلاغة
العطف على جزء العلم ولا من رجع الضمير في توابعها رجعه الى جزء الكلمة **قوله**
فيكون من ادق العلوم ه تفريع على ما تقدم بواسطة مقدمة خفية مسلمة هي ان
دقايق العربية من جملة ادق الدقايق ولا حاجة الى ضم المقدمة الادعائية الغير الخفية
اعني دقايقها ادق الدقايق وذلك لان المدعى كون علم البلاغة وتوابعها من
ادق الدقايق **قوله** اذ به يعرف ان القران الخ اي به يعرف على التفصيل والتحقيق انه
مشتمل على الخواص الخارجة عن قدرة المخلوق فيعرف انه معجز الاعجاز لكونه في نهاية
درجات البلاغة واما ما ذكر في كتب الكلام من انه معجز فعلى وجه الاجمال ومبدا لما
هي مسئلة كلامية من اثبات النبوة لسيدنا عليه الصلوة والسلام **قوله** فيكون من اجل
فالتعليل على اللف والنشر الغير المرتب او كل من العلتين يكون دليلا على الاجلية والادقية
قوله واثبات الاسناد الخ هذا مبني على ما هو العرف من اختصاص الستر بالمحسوس
والا فالستر يطلق على المعنوي ايضا **قوله** مترتبة المعاني المراد بترتب المعاني ان يودي كل
معنى على الوجه الذي يليق به بان يلاحظ المسند مثلا قبل المسند اليه عند ارادة
الحصر ويعاد المسند اليه مقدما عند عدمها **قوله** متناسقة الدلالات الظاهر ان المراد
بالتناسق الخلو عن التعقيد المعنوي فيشكل بالمتشابهات والاظهر ان يحمل على كون
الدلالات مطابقة لمقتضيات الاحوال على ما يستفاد من شرح المفتاح للعلامة

لا يكون الاسناد الا مجازيا للمشبه به مبني على ما هو العرف

لغة صح

من مفتاح صفة للقسم الثالث على جعل التعريف في القسم لفظيا او تجويز ان تقدر
عامل الظرف معرفة او حال من اسم كان على ما جوزه صاحب الكشاف قوله من الكتب
المشهورة لا يخفى ان القسم الثالث كتاب لغة مع انه كثيرا ما يفرد بالتدوين فيكون
كتابا عرفا ايضا قوله هو وضع كل شيء غاية التوجيه لهذا الكلام ان يجعل
الضمير الراجع الى شيء منكر معرفة واضافة المرتبة للعهد الخارجي اي وضع كل فرد في المرتبة
التي تليق بهذا الفرد الموضوع فيها قوله انما تحريرا ينبغي ان يراد بالتمام القرب
اليه تجوزا فلا يرد ان الزيادة في التمام غير مقصودة فلا تصح صيغة التفضيل وان
تمام التهذيب لا يجتمع مع وقوع الحشو والتطويل قوله والحق جواز ذلك الخ ما سبق
مذهب الجمهور والحق اختيار المحقق الرضي ويؤيده جواز اعمال الضمير الراجع الى الحدث
في الظرف واعمال لفظ القصة فيه باعتبار الاصل وان لم يرد به ههنا معنى مصدري
قوله وستعرف الفرق بينهما هو ان الزائد متعين في الحشو دون التطويل وليت شعري
انه لم اقتصر على ما ذكر ولم يورد الفرق الآتي مع اختصاره بلا حاجة الى بسط الكلام
على ان هذا الفرق هو المناسب ههنا حيث جعل المص الحشو محتاجا الى التجريد
والتطويل قابلا للاختصار فان الفرق الذي ذكره ههنا اشبه بالعكس قوله هو
كون الكلام اه ينبغي ان يجعل متنا ولا لضعف التاليف نظرا الى ان خلاف النحو في
الكلام يوجب صعوبة فهم المرام بالنسبة الى المتتبع لقواعد الاعراب قوله هي حكم
كلي ينطبق اه اي قضية كلية مشتملة بالقوة القريبة الى الفعل على احكام ما تحتها
ثم ان الشايع اطلاق الجزئيات على افراد المفهوم الكلي لا على القضايا التي تحت القضية
الكلية بل الشايع اطلاق الفروع عليها فان حمل الجزئيات على ما هو الظاهر منها يحتاج

الى حذف

17

الى حذف مضاف ومضاف اليه اى على احكام جزئيات موضوعها وان حملت على الفروع

تجوزا على وجه فلا حاجة الى ارتكاب حذف واما طرق استخراج الفروع بان يجعل

الفاتحة كبرى لصغرى سهلة الحصول كان يقول مثلا ان زيدا قايم كلام ملقى الى المنكر وكل كلام

كذلك يجب توكيده فيجب تاكيده ثم اللام فى ليتعرف للعاقبة والغاية قوله فهى اخص

من الامثلة باعتبار الصلوح بمعنى ان كل ما هو شاهد يصلح ان يكون مثالا من غير عكس

كما قالوا ان قصر التعيين عم بهذا المعنى وانما حملنا الاعمية على هذا الوجه لانه اعتبر

فى المثال ايضاح القواعد وفى الشاهد اثباتها فان ريد الايضاح والاثبات فقطعا

متباينان تباينا كليا وان اريد الايضاح والاثبات فى الجملة فبينهما عموم وخصوص من وجه

لكن المفهوم من الحاشية المنقولة عنه قدس سره ان الاخصية باعتبار انه اعتبر

فى الشاهد كونه من كلام البلغاء دون المثال وجعل قيد الايضاح والاثبات خارجين

عن مفهوميهما وهذا مع ابهامه بعيد لا يفهم من تقرير الشرح فلا يظهر التفريع قوله من الالو

قد صح بالتشديد وهو الغالب فى فعل اللازم وقد قرى بالتخفيف ويؤيده ان صاحب التاج

جعل المصدر فى الى بمعنى استطاع والى بمعنى قصر واحد وهو فى الاول بالتخفيف قطعا

قوله وقد استعمل الالو ههنا آه لا يخفى انه يجوز حمل الالو على حقيقته من غير تجوز

وتضمين على ان يكون جهدا حالا اى مجتهدا او تمييزا عن نسبة التقصير الى الفاعل فيكون

فى المعنى فاعلا مجازيا او منصوبا بنزع الخافض اى فى الجهد والاجتهاد ويجوز ايضا

تضمين معنى الترك فلا حاجة الى حذف المفعول وكانه اختار قدس سره ما اختار لانه ابلغ

اذ يقع جهدا فى موضع النفى اى لم امنعك شيئا من الاجتهاد مع انه الموافق بالاستعمال

المشهور فى التعدية الى مفعولين اى المختصر الانسب بقوله واضفت الى ذلك ان يرجع الضمير

موضوعها صح

التشبيه صح

فقطعا صح

من حيث ان الاخص من الامثلة

التقصير

التقصير لا الى نفس ...

قوله صح

الى القسم الثالث لكنه نظر الى ان اسناد الترتيب والتهذيب اى مجموع المختصر احسن

قوله اى اخذا واعتبار النفس الترتيب واخذ اللامعانى من الالفاظ المرتبة قوله لما

تضمنه معنى لم يبالغ اى تركت الخ فيه اشارة الى ان تقريبا ليس قيدا للمنفى لانه اذا دخل

النفى على كلام فيه قيد كان المقصود والمناط نفى القيد على ما نقل فى الشرح عن الشيخ وقال فى

الحاشية ان هذا كلى لا اغلبى ولا شك ان المط ههنا تقييد النفى لكن بقى الكلام فى انه هل يكفى

نحو ما ضربت قائما

فى الاعمال حرف النفى وما يستفاد منه على ما فهم من امالى ابن الحاجب ما ذكره قدس سره ههنا

بيان الاعمال النفى وتقييده وتوضيح حاصل المعنى او يجب تاويل النفى بمثبت يصلح للتعليل

وهو الظ لان المفعول له هو الغرض الحامل على الفعل المعلل واعلم ان المفهوم من شرح الكشاف

انه لا يجب نفى القيد اذا ان يدخل النفى على الكلام المقيد بالقيد وقد كتبنا عبارته فى حاشية

الشرح فليتامل قوله ليطابق اسمه اى ليكون اسمه باعتبار المعنى العلمى مطابقا مناسبا

لمعناه الاصلى قدم المسند اليه قصدا الى اخره وذلك لانه لا يناسب جعل الواو للعطف لان من

محسنات الوصل تناسب المعطوفين فى المضارعية والماضوية ولا يصح جعلها حالا بدون

التقدير لان المضارع المثبت انما يكون حالا بالضمير لا بالواو ولا يتوهم ان يجعل معطوفا على ما سبق

بناء على انه عدل فى المعطوف عن الماضوية الى المضارعية بقصد الاستمرار لانا نقول فى التقديم

افادة الاستمرار مع الاحتراز عن عدم تلك المناسبة بين المعطوفين فالمناسب التقديم بقوله

لا حاجة فى افادة المقصود الى زيادة الواو فكان على المص ترك الواو وجعل الجملة حالا باعتبار

الاشتمال على ضمير المتكلم الذى هو عين ذى الحال المعنى فاعل سميته قوله حال من ان ينفع

به انما لم يجعله ظرفا لغوا لانسأل اشارة الى ان النفع بمجرد الفضل والكرم لا لامر ذاتى فى المختصر

او المولف قوله اى محسبى وكافيى فالحسب مفرد فما ذكر فى الصحاح من ان حسبك درهم اى كفاك

لا نفى القيد صح

على تقدير صح

قوله صح

[illegible]

بيان

بيان للمعنى بالمآل قوله على ما صرح به صاحب المفتاح الخ انما احتاج الى ذكر هذا
التصريح لما اشتهر من ان المخصوص مبتدا خبره الجملة المتقدمة او خبر مبتدا محذوف
ووجه التوفيق ان المشهور على الغالب قوله وعلى تقدير الى اخره فان قيل لم لا يجوز ان يكون هو
حسبي جملة انشائية ايضا او ان يعطف عليه بتقدير المبتداء
المبتداء اي وهو نعم الوكيل ومعناه هو مقول في حقه نعم الوكيل فيكون جملة اسمية
متعلق خبرها جملة فعلية انشائية او ان يعطف على مجرد هو حسبي لكن بدون اعتبار
معنى يحسبني ويكفيني ويجوز عطف الجمل التي لها محل من الاعراب على المفردات ويجيء
اذا دعى نكتة كما انه عدل ههنا الى الجملة الفعلية الدالة على المدح العام مبالغة قلنا
جعل الاسمية للانشاء اقل من القليل والانصاف انه لا يفهم من قوله هو نعم الوكيل معنى القول
والاستحقاق والاخبار بل مجرد انشاء المدح وقد ذكر الشيخ الرضي انه يجوز عطف الفعل
على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل
اي فلق الاصباح فلا يجوز مررت برجل طويل ونضرب اذ ليس الاسم بتقدير الفعل
ثم ان الجملة الانشائية لا تدل على المدح من جميع الوجوه بل باعتبار العنوان الذي عبر به
عن الفاعل وما يتعلق به مثلا نعم الوكيل تدل على المدح باعتبار الوكالة وتوابعها
وهذا استفاد من قولنا هو حسبي الوكالة ايضا بقي امر وهو ان العبارة مشعرة
بان عطف الانشاء على الخبر لا يخلو عن قصور وههنا الامر ليس كذلك لانه يجوز عطفه
عليه فيما اذا كان محل من الاعراب كما في هذا الموضع بذلك صاحب الكشاف في سورة نوح عم
حيث قال ولا تزد الظالمين عطف على قوله رب انهم عصوني على حكاية كلام نوح عم و
لهذه الجملة محل من الاعراب
معناه قال رب انهم عصوني وقال رب لا تزد الظالمين الا ضلالا اي قال هذين القولين

اقول ذكر صاحب الكشف في بيان الكشاف حاصل المعنى اشارة الى المطول ومن كلام الله تعالى
لا من الحكاية وما بعدها المحكي وانما ارتكب هذا التكلف فرارا من عطف الانشاء على
الخبر ويمكن ان يجاب ايضا بان المقصود الاشارة الى دفع ما يتوهم على ما هو المشهور من ان الجملة
الانشائية اذا وقعت خبرا تقيد القول فيكون في الحقيقة مفردا متعلقه الجملة فليس المقصود ان
عطف الانشاء على الخبر ههنا على مشتمل قصور فصح ما نقل عنه قدس سره في الحاشية
من ان المقصود التحقيق لا الرد **قوله** ورتب المختصر اي ما هو مقصود في الجملة فخرج الخطبة ثم انه
كتب قدس سره في الحاشية ان الحصر مبني على ان الامثلة والشواهد من قبيل المقاصد نظرا الى
كونها من جزئيات القواعد ولا يخفى ان اعتراضات المصنف سعى ان تجعل من المقاصد باعتبار
انها متعلقة بها في تادية المراد اي في نفس التادية لا في كيفية التادية والافادة كما في
الفن الثاني **قوله** وهم كما سيشير حسب نقل قدس سره في اول الخاتمة عن المصنف عبارة
دالة على ان الخاتمة من الفن الثالث ومما يؤيد ذلك ان المصنف حصر اجزاء الكتاب في الفنون
الثلثة في اخر المقدمة ولم يلتفت الى ذكر الخاتمة **قوله** بطريق التعريف العهدي الخ لا يخفى انه لم
يذكر شيء من الفنون فيما سبق بعنوان الفن الا انها ذكرت سابقا بعنوان ما يحترز به عن
الخطاء في تادية المراد وما يحترز به عن الخطا في العقيدة التعقيد وما يعرف به وجوه التحسين
وهذه الامور معلومة الاتصاف بالفنون وهذا القدر كاف ويرد عليه انه لا فائدة
في حمل علم المعاني الخ ويمكن ان يقول لما كان في الفن الثاني والثالث حسنا العهد اجري
الاول على طريقتهما **قوله** والمقدمة الى اخره اعلم ان المقدمة صفة في الاصل بلا نزاع ثم
نقلت الى الاسمية فاما ان يجعل اسما للطائفة المتقدمة من الجيش ثم ينقل منها على وجه
الحقيقة او المجاز الى اسم اول كل شيء وتعيين المراد بالاضافة فيقال مقدمة الكتاب

ومقدمة

ان عطف الانشاء على الاخبار غير جائز

قوله صح

الحمد صح

ومقدمة العلم ومقدمة الكلام واما ان ينقل فراكوه نفيه الى اسم اول كل شئ وتقصد التعيين
بالاضافة كالجيش والكتاب والكلام فعلى الاول النقل الى مقدمة الكتاب بواسطة
وعلى الثاني بلا واسطة والى اعتبار الواسطة ينظر كلام الفايق حيث قال المقدمة
الجماعة التي تتقدم الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استعيرت لاول كل شئ فقيل
مقدمة الكتاب ومقدمة الكلام واما ابقاء المقدمة على الوصفية واطلاقها على
الامور المذكورة باعتبار معنى التقدم ففيه انه مخالف لما يتبادر من الفايق وغيره
من الكتب وينبغي ان يعلم ان المقدمة بكسر الدال احسن الرواية على ما صرح به الفايق
ويؤيده الدراية ايضا اذ المتبادر في الكسر الاستحقاق الذاتي في التقدم ولعنا اخذنا
اخذها من قدم اللازم دون المتعدي لان الظاهر ان يضاف الصفات المتعدية الى المفعول
لا الى ما له نوع تعلق به كالكتاب ههنا لان المقدم في الحقيقة لصاحب الكتاب لا الكتاب نفسه قوله
يتوقف الشروع الخ فيه انه جعل العلامة في شرح المفتاح مقدمة العلم لعم مما يتوقف عليه تصورا
اوذاتا اوشروعا قوله ومقدمة الكتاب لطايفة لا يخفى ان المتبادر من العبارة
ان اطلاق مقدمة الكتاب اصطلاح من القوم لا من عند الشارح في مقابلة مقدمة
العلم وقد قال في شرح المفتاح انها اسم لتلك الطايفة فاعترض عليه بان القوم يطلقون
المقدمة على الالفاظ الدالة على مقدمة العلم للعلاقة الظاهرة بين اللفظ والمعنى ولا
يطلقون على ما يكون مدلوله اعم من مقدمة العلم فلا يتم كلام الشارح بمجرد ان لكل احد
ان يصطلح على ما شاء ولا بان كثيرا من القوم يطلقون المقدمة على طايفة من الكلام
امام المقصد بل على الشارح ان ينقل من القوم ما يدل على اصطلاحهم على اسمية المقدمة
بازاء طايفة من الالفاظ دالة على ما هو اعم من مقدمة العلم ويمكن ان يوجه كلام الفايق

في صح

عليه صح

١

والمغرب يدل على ان ذلك الاطلاق لعلاقة الاولية لا للعلاقة التي بين اللفظ و
المعنى ولا اختصاص في كلامهما مايدل على مقدمة العلم ولا شك في شيوع ذلك الاطلاق
في عبارة المصنفين كاطلاق مقدمة العلم حتى جعل المغرب ذلك الاطلاق في
مقابلة مقدمة الجيش واطلاقها حقيقة عرفية عند الاكثر وكثير من التصانيف
مقدمتها اعم مما يدل على مقدمة العلم تامل **قوله** وهي في الاصل تبنى الى اخره الاصالة
بالنسبة الى المعنى الاصطلاحي فالمراد بالاصل المعنى اللغوي سواء كان حقيقة او
مجازا والمقصود من الانباء اعم من ان يكون بطريق المطابقة او التضمن او الالتزام
قوله توصف بها المفرد الى اخره لا يخفى ان الظاهر ان يوصف المركبات الناقصة
ايضا بالفصاحة وهي خارجة عن ظاهر العبارة فينبغي اعتبار التاويل في المفرد
او في الكلام فذهب الشارح قدس سره الى الاول نظرا الى انه شاع اطلاق المفرد
على ما يقابل مقابلة من المثنى والمجموع والمضاف والكلام ولم يعهد مثل ذلك في
لفظ الكلام واختار بعضهم التاويل في الثاني بان يراد بالكلام المركب مطلقا
اطلاقا لاسم الخاص على العام وهو الحق لانه يلزم ان يكون تلك المركبات التامة
عما يخل بفصاحة المفرد فصيحة مع اشتمالها على ما ينافي فصاحة الكلام وابعد
من ذلك اعتبار خروجها عن الفصاحة بضم كلمة فصيحة معها واشنع من
ذلك صيرورتها غير فصيحة باعتبار مجرد الاسناد فيها بلا زيادة كلمة او نقصانها
جزء ٥ ص هذا وقد اعترض بان المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فيتناول الاعلام المركبة
المشتملة على تنافر الحروف بل على ضعف التاليف ايضا لان الاعراب باعتبار المنقول
عنه فينبغي ان يكون فصيحا او نزاد في تعريف فصاحة المفرد قيدا اخر والجواب ان تلك

الاعلام

الاعلام مركبات فی اصطلاح المحققین من النحاة فان المفرد عندهم الملفوظ تلفظا
واحدا بحسب العرف ونظرهم اللفظ من حیث فی الاعراب والبناء وکل علم کذلک یشتمل
علی اعرابین لکنها مفردات فی اصطلاح المنطق فان نظره فی المعانی اصالة فهذا
التعریف للمفرد باصطلاحهم الی هذا التحقیق اشارة الی حاشیة المطالع قوله وهی
تنبئ عن الوصول والانتهاء انما ترک هنا قید فی الاصل اذ معناه متحد لغة واصطلاحا
فانه قال العلامة فی دیباجة شرحه علی المفتاح البلاغة فی الاصل مصدر بلغ
الرجل اذا صار بلیغا وهو ان یبلغ الرجل بعبارته کنه مراده مع ایجاز بلا اخلال
واطالة بلا املال وقیل هو اسم جامع لحسن اللفظ فی صحة المعنی والصحیح ما
ذکره المص وهو ان البلاغة بلوغ المتکلم فی تادیة المعانی الی اخر تعریف المفتاح
قوله اذ لم یسمع کلمة بلیغة اعترض علیه بان ذلک الحصر من المدعی اذ المفرد علی توجیهه
قدس الله سره یتناول للمرکبات الناقصة ایضا والقول باشتمال الکلمة علیها بعید جدا
والجواب ان الکلمة ایض قد تجعل متنا ولة لها ایض علی ما یفهم من اول القسم الثانی من
المفتاح قوله لان ذلک انما هو اه ای لا دلیل علی انحصار البلاغة علیها لا فی کلام العرب
ولا فی کلام الادباء المصنفین ایضا قوله فی امر یعمها یصلح للتعریف بحیث یمتاز کل منها
عما سواه والا فلا شک فی وجود المفهومات العامة قوله کما قسم ابن الحاجب الخ وقد
اورد علی ذلک بان القسمین مشترکان فی حصر واحد اعنی المذکور بعد الا واخواتها
قوله فالفصاحة فی المفرد الظرف اما صفة بتقدیر العامل المعرف فعلی ما یفهم جوازه
من کلامه قدس الله سره فی بحث ترک المسند من شرح المفتاح او بتقدیره منکرا نظرا
الی ان اللام فی الفصاحة للجنس والمعرف بلام الجنس مطلقا فی حکم النکرة علی ما ذکره فی شرح

الخ صر

ای علی المطابقة لمقتضی الحال

المفتاح واما ظرف لغو بمعنى النسبة التى تشتمل عليها الجملة واما حال على ما جوزه بعض

النحاة من مجى الحال عن المبتداء فان قيل لا ينبغى التقييد ههنا والحال مقيده للعامل

على الاطلاق وقد صرح بذلك المحقق الرضى فالاولى جعله قلنا اطلاق التقييد فيما اذا

جعل العامل فى الحال الابتداء غير مسلم ولو سلم فيؤل الصفة الى الحال فحسب التقييد

فان التخصيص الذكرى لشئ يفيد نفى الحكم عما عداه فى المحاورات الخطابية كما سيجى فى بحث

الاستتباع من الفن الثالث قوله وتفسير الفصاحة بالخلوص الى آخره وذلك لما نقل

عنه قدس سره فى حاشيه المطول ان الخلوص لازم غير محمول لكون الفصاحة وجودية

والخلوص عدميا فلا يصح ان يقال الفصاحة هى الخلوص وان صح ان يقال ان الفصيح هو الخالص

وانما استعمل فى الجملة لقصد المبالغة وادعاء كونها نفس الخلوص لا يقال يمتنع التعريف

بالمباين ودعوى الادعاء وقصد المبالغة مما لا يلتفت اليه فى التعريفات لانا نقول الادبا

كثيرا ما يتسامحون ويكتفون بمجرد ان تصور المعرف يستلزم تصور المعرف ويعتبرون

قصد المبالغة والادعاء فى التعريفات وامتناع التعريف بالمباين اصطلاح المنطقيين

نعم يرد عليه ان الظاهر ان المراد بالوجودى ههنا ما لا يكون العدم داخلا فى مفهومه وبالعدمى

ما يدخل العدم فى مفهومه ويصح حمل احدهما على الاخر كما يقال البياض لا اسود ويؤيد ذلك

اثبات القوم للقضايا المعدولة وانما امتنع التعريف ههنا لو كانت الفصاحة والخلوص

معدومة او الفصاحة وجودية والخلوص عدمية قوله يوجب ثقلها الثقل على وزن

الصغر خلاف الخفة مصدر ثقل الشئ بالضم والثقل بكسر الفاء وسكون العين واحد الاثقال ومعناه

بالفارسية گرانى على ما فى المهذب والمعنى الاول انسب لفظا باعتبار عطف العسر لكن الثانى

اولى معنى بحسب المقام قوله والضمير عايد الى الفرع المذكور فى البيت السابق اعنى وفرع يزين المتن

اسود

الكل
اسود فاحم اثيث كقنو النخلة المتعشكل فيكون اضافة الغداير الى الفرع من اضافة الجزء الى
اذ الفرع الشعر مطلقا على ما في المهذب او الشعر التام كما في الصحاح والاثيث الكثير
والقنو بالكسر من النخلة بمنزلة عنقود العنب والعثكول بالضم والعثكال بالكسر ما عليه
البسر من عيدان القنو وتعثكل القنو اى كثر عثكوله وقد يجي العثكول بمعنى القنو ايضا
ففي الكلام مبالغة بليغة واعلم انه جعل في الشافي والمهذب الغديرة مطلق الشعر
للنساء فعلى هذا المناسب ان يجعل ضمير غدايره راجعا الى الحبيبة تنبيها على المذكور
ويؤيد ذلك انه روى ان المعهود في نساء العرب شد مجموع الشعر وسط الراس وجعل
قطيعة منها كالرمانة تغيبها تحت المثنى والمرسل قوله من الحروف المهموسة حروف هذا
التركيب اعني ستشحثك خصفه الشخث بالشين المعجمة والحاء المهملة الالحاح في المسئلة
وخصفه بالخاء المعجمة والصاد المهملة اسم امرأة والمجهورة ما عدا حروف ذلك التركيب و
الشديدة حروف قولك اجدك قطبت اى مزجت التراب بالماء والرخوة ما عداها وعدا ما
في قولك لم يروعنا وهذه الحروف بين الشديدة والرخوة قوله وفيه نظر الى اخره وجه
الزاى المعجمة من المجهورة الرخوة ولكل وصف دخل بخلاف الراء المهملة التي من المجهورة
التي بين الشديدة والرخوة وانت خبير بانه وصف الزاى المعجمة بصفة مشتركة في
المختصر لغو قوله على ان هذا القايل الخ فالقول بوجود كلمات غير فصيحة في كلام فصيح افسد على
قوله لان فصاحة الكلمات شرط في فصاحة الكلام قطعا وقد ادخل المركبات الناقصة
والتامة معا في الكلام بخلاف من فسر الكلام بالمركب التام فانه يوجد كلام فصيح في
الجملة اعني المركب الناقص بدون اشتراط فصاحة الكلمات قوله والقياس على الكلام
العربي الخ يعني ان هذا القايل قاس وقوع الكلمة الغير الفصيحة في كلام فصيح على وقوع

الكلمة الغير العربية فی القران الذي هو عربی لقوله تعالی انا انزلناه قرانا عربيا وذلك
القياس فاسد لان الکلمات القرانية التی قيل انها رومية او فارسية او هندية كالقسطاس
والسجيل والمشكوة عربية علی توافق اللغتين ولو سلم فالضمير فی انا انزلناه راجع
الی السورة واطلاق القران علی البعض شايع ولو سلم فلا نم ان عربيته باعتبار
اغلب الاجزاء كما زعم هذا القايل بل باعتبار الاسلوب ولو سلم فالقياس هنا مع الفارق
لانه اشترط فی فصاحة الکلام ولم يشترط عربية الجزء فی عربية الکل لانه يكفی فی كون الاكثر
علی لغة العرب نسبة المجموع اليهم واعترض علی ذلك بانه يشترط فصاحة الكلمات فی فصاحة
المركب التام او مطلق المركب ولا يقتضی ذلك ان يشترط فصاحة الكلمة فی فصاحة عدة
كلام مسماة باسم كالسورة او القران فانهم ذكروا ان الزايد علی المسند والمسند اليه خارج
عن حقيقة الکلام والجواب ان حقيقة الكلام لا يتوقف عليها وراء مسند ومسند اليه
لكن شاع اطلاق الكلام علی المركب مما زاد عليهما وفصاحة مثل السورة والقران لا يمكن
ادخالها فی فصاحة المفرد فينبغی ان تدخل فی فصاحة الكلام وقد اشترط فصاحة
الكلمات فيها لانه لما تاتی عدم فصاحة الجزئين اعنی المسند او المسند اليه لو صف
الكل بالفصاحة فكذا لا توصف السورة او القران بالفصاحة اذ لم يكن بعض اجزائه
فصيحا وان كان ذلك البعض مركبا تاما مما يفوه به ذی بجليب ويجر الی نسبته الجهل
بان المورد غير فصيح او بان الاولی ايراد الفصيح او نسبة العجز عن ايراد الفصيح بدل غير الفصيح
قيل نفی احتمال القسم الثالث وهو ايراد غير الفصيح لنكتة وحكمة لا نصل اليها عقولنا مع
القدرة والعلم بما ذكر واجيب بان ذلك سفه لا يليق بجمال القران الذی اتی به معجزة
وتصديقا للنبی عم لكمال بلاغته وفصاحته فظهر ان الاتيان بالسفه ... الجهل بانه سفه
فنسبته

٢٧

فنسبته تدخل تحت نسبة الجهل ورد بان ذلك بالنسبة الينا ربما يتصور واما بالنسبة اليه تعم
فلا فان كل ما يفعله فهو حسن وقياس الغايب على الشاهد غير مستقيم على ما في علام الكلام
والجواب ان الحنفية لم يجوزوا صدور ما لا يليق بالحكمة من الحق تعالى اصلا والاشاعرة
وان قالوا بالجواز لكنهم لم يقولوا باثبات ذلك من عند انفسنا بلا ضرورة ودليل من
الكتاب والسنة سيما بمثل ذلك الامر فتامل قوله كون الكلمة وحشية غير ظاهرة اه اتت
بانه يلزم على هذا التفسير اشتمال القران على فصيح مثل المتشابهات ولفظ الاب
بالتشديد المشتبهة على كثير من الصحابة وكذا قوله ان هذان لساحران تامل قوله اي
مدققا مطولا هذا موافق الكلام الصحاح لكن ذكر في الاساس الذحج دقة الحاجب او استفو اسمه
قوله اي كالسيف السريجي الخ يمكن ان يعتبر هذا التخريج وجه يستقيم على قاعدتهم وهو ان توان فعل
قد يجي لصيرورة شي فاعله كاصله نحو قوس الرجل اي صار كالقوس فالمسرج مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل
وقد يوجه بان التفعيل يجي بمعنى النسبة الى اصله نحو تممته اي نسبته الى تميم فالمسرج من سرجته
اي نسبته الى السريجي او السراج ورد ذلك بان التفعيل لم يجي للنسبة بمعنى المشابهة قلت
هو ايضا من هذا القبيل او ماخوذ من السراج على ما صرح به الامام المرزوقي رحمه حيث قال
السريجي منسوب الى السراج ويجوز ان يكون وصفه بذلك لكثرة مائه ورونقه حتى كان
فيه سراجا ومنه قيل سرج الله امرك اي حسنه ونوره هكذا كتب قدس سره في الجواب
بخط الشريف فلا حاجة لنا الى تصحيح غيره ما كتب في كثير من النسخ وينبغي ان تعلم انه وقع
عطف ماخوذ في خطه بالواو لا بالواو فالجواب وجهان لكن يرد على الوجه الاول انه ورد
سرج الله بهذا المعنى في الديوان والتاج وغيرهما من كتب اللغة اللهم الا ان يقال
استشهاده في كتب اللغة من المتاخرين بعد الحكم من قدماء اهل المعاني بغرابة المسرج وجب

بان ذلك الاشتهار لا ينافي الاحتياج الى تخريج الوجه البعيد والاشتجيه بانه لا يحسن
جعل الجواب وجهين متقابلين قوله على خلاف ما ثبت عن الواضع لقد احسن قدس
سره في تعميم القانون هنا لكن المذكور في المطول ان المراد بالقانون هنا القانون التصريفي
فيرد عليه انه اذا غير فتح العين الى الكسر صار غير فصيح ولا شك ان ذلك متعلق بعلم
اللغة دون التصريف ويمكن ان تورد الكلام في فصاحة اللفظ الموضوع ومثل ذلك
ليس بموضوع ~~ومثل ذلك ليس بموضوع~~ لا يقال فالاجلل ايضا خارج لانه ليس بموضوع لانا
نقول نصرحهم بان اصل الاجل الاجلل بمنزلة الوضع له ايضا غاية الامر انه انتسخ استعماله
واعلم انه ينبغي ان يجعل المفردات هنا متناولة للمركبات الناقصة التي في حكمها لانه
اذا قيل مسلموي بدون قلب الواو ياء والادغام كان غير فصيح تقتضي مناقشة باعتبار
انه يقع مثل ذلك في المركب التام ايضا فانه اذا قيل من ابنك بسكون نون من وتحريك الهمزة
في ابنك كان غير فصيح تامل قوله الحمد لله الخ اوله انت مليك الناس ربا فاقبل قوله فنحو
آل وماء وذلك لان اصل آل اهل واصل ماء ماه وابدال الهمزة من الهاء غير قياس
قوله الاغر من الخيل اه هو في اللغة للابيض مطلقا وللابيض الجبهة من الخيل فكلمة
من للبيان قدمت او حال واما جعله ايضا خبرا ففيه انه لا يستفاد العبارة قوله وفيه
نظر وجه النظر انه ان اراد صاحب القيل ان الخلوص عن الكراهة داخل في مفهوم الفصاحة
ثم اراد انه لو لم يذكر لزم فصاحة الكراهة مع خلوصه عما ذكر ايضا قوله انما هي
من جهة الخ لا ينبغي ان اراد ان الغرابة مشتملة على الكراهة فالكراهة بحسب المفهوم هي
الغرابة فان توجه المنع على ذلك ظاهر غاية الظهور بل اراد ان سبب الكراهة منحصر
في الغرابة فالقول باشتراط الخلوص عن الغرابة في قوة اشتراط الخلوص عن الكراهة

لكن

وان سر

[margin note, illegible]

لكن ذلك الادعاء ايضا فى محل المنع قوله وقيل لان الكراهة الخ وقد يتوهم ان هذا اشارة
الى ما ذكره الخلخالى من ان الكراهة اما راجعة الى النغم والى الغرابة او الى اشتماله على
تركيب يتنفر الطبع عنه فعلى الاولين ذكر الكراهة مستغنى عنه وعلى الاخير
لابد من ذكرها فى تعريف الفصاحة ولا يخفى ان نظره قدس سره لا يتوجه على ذلك
لان الخلخالى ايضا اعترف بان كراهة بعض الالفاظ بغير النغم واما اثباته انه
لا دخل للنغم فى الكراهة اصلا فمشكل لا ضرورة فى القول بان مقصوده قدس سره ايراد
النظر على كلام الخلخالى بل على قول من قال بان الكراهة بمجرد النغم الا ان عليه
النقل وينبغى ان يعلم ان كلام الخلخالى بط لانه يكفى لصاحب القيل المذكور فى المتن
ان يلزم فى بعض الصور ذكر الكراهة فى تعريف الفصاحة ولا ينفعه اعترافه
بوجود الكراهة فى الجملة بدون النغم واعلم انه قال الكاشى شارح المفتاح ان النغم
بالفتح مصدر قولهم نغم الرجل وبالكسر جمع نغمة اى حسن الصوت فى القراءة و
المعنى الثانى هو الانسب هنا قوله مع فصاحتها يجوز ان يكون صفة مصدر محذوف
اى خلوصا كاينا مع فصاحة الكلمات او ان يكون بمعنى بعد على ما فى الهادى
للشادى واما جعلها ظرفا لغوا فما اختلف فيه النحاة لان الاخفش اشترط
ان يكون المفعول معه بحيث يصح اسناد الفعل اليه وخالفه بعض النحاة ونقض
مذهبه بقول العرب انتظرك مع طلوع الشمس هكذا استفيد من الشرح
الكبير على الكافية ويؤيد النقض ما ذكره صاحب المغنى من ان مع عند الاضافة
ثلث معان الاول موضع الاجتماع الثانى زمانه الثالث مرادفة عند الا
ان المشهور مذهب الاخفش سيما فى موضع الالتباس بخلاف قول العرب لا ترى

اقول كما مر

الهادى اسم كتاب فى النحو منه

ان الشيخ الرضي رضي الله عنه جوز في تعريف الكلام ان يكون الثاني في قوله بالاسناد
بمعنى مع فرده السيد ره بانه يلزم ان يصير المتضمن والمتضمن امرا واحدا قوله
حال من الضمير فان قيل يلزم ان يصير مثل زيدا جلل فصيحا فانه يصدق عليه في
تلك الحالة انه خالص عما ذكر في حالة فصاحة الكلمات كما يقال الكرم السخاوة حال
المكنة فاذا سخي زيد حال المكنة ثم صار فقيرا يصدق عليه انه كريم وان لم يكن
سخيا حال الفقر قلنا يمكن ان تختار مذهب بعض النحاة ان المشتق مجاز في غير
زمان الحال فلا يصدق على زيد اجلل انه خالص وفصيح في زمان فصاحة الكلمات
الذي قبل هذا الزمان وبعده ولجيب بان مثل زيدا جلل ليس متحدا مع زيد اجلل بغايره
فليس لكلام واحد حالتان بخلاف الفقير فانه شخص له حالتان وفيه ان ذكر قدس
سره في المطول ان مثل صيني فصيح في موضع غير فصيح في مقام اخر اللهم الا ان يتق
التلفظ في كل مقام يغاير التلفظ الاخر بالشخص مرته ويلزم ان يكون الخ وذلك لانه
يصير الظرف قيدا للتنافر الداخل تحت النفي اعني الخلوص وانتفا المقيد يتصور بانتفاء
القيد فقط وهو الاظهر او بانتفاء المقيد فقط وهو قليل او بانتفائهما كليهما والمقسم
هو المتوسط فيقع الخلل في التعريف لاحتماله غير المقصود لا يقال اذا علم ان التنافر مع فصاحة
الكلمات مخل علم منه اخلال التنافر مع عدم فصاحته بالطريق الاولى لانا نقول ذلك
غير ملتفت اليه في التعريفات سيما مع الوجه الصحيح ولو سلم فنقول التعريف شامل
لانتفاء التنافر والفصاحة معا والحال ان انتفاء الفصاحة بمجرد الغرابة او مخالفة
القياس بدون تنافر الحروف والاولوية فيه غير مسلمة لانه فقد شرط ووجد
شرط اخر كما في صورة التنافر مع الفصاحة نعم سلمنا الاولوية اذا كان عدم الفصاحة
بالغرابة

بالغرابة والمخالفة معًا او اجتمع احدهما مع تنافر الحروف لانه يكون يح الاخلال لامرين قوله
المشهور بين الجمهور لا يخفى انه يحصل الضعف بمخالفة القانون عند المعتبر الكل ايض
ويمكن ان يق هذا ايضم يعلم بطريق الكلام الاولى وبقياس الكلام في تركيبه صحة في
الجملة مع انه يمكن جعل المشهور بين الجمهور متنا ولا لما اعتبره الجميع قوله لفظا او معنى
وحكما اقسام للتقبيله والتقدم لذكر المرجع او اقسام لذكر لكن الاول هو المشهور في
الكتب والامر في ذلك سهل ثم التقدم اللفظي ان يكون ملفوظا به صريحا قبل الضمير

المرجع ص

سوى كان من حيث الرتبة والمعنى ايضم مقدما اولا والتقدم المعنوي ان لا يكون المرجع مصرحا
بتقديمه لكن يكون هناك ما يقتضي ذكره قبل الضمير وذلك انواع مثل ذكر الفعل المتضمن
للمرجع نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى ومثل سياق الكلام المستلزم له استلزاما بعيدا او
قريبا ومثل معنى الفاعلية والابتداء المقتضيين لتقدم الفاعل والمبتدا على المفعول
والخبرية وكذا معنى المفعول الاول في باب اعطيت يقتضي تقدمه على المفعول الثاني
والتقدم الحكمي ان يتاخر المرجع عن الضمير لفظا ولا يكون هناك ما يقتضي تقدمه الا
الضمير الموجب بحسب اصل وضعه معرفة لتقدم المرجع لكنه قد خولف ذلك الاصل لنكتة
الابهام ثم التفصيل والاضمار والممتنع ما لا يقصد فيه نكتة اصلا قوله والواو في والورى
للحال انما اختار ذلك العطف مع انه الاصل لرعاية المناسبة في المقابلة فان قوله وحدي
حال في المقابل اعني لمته وحدي وايضا على تقدير العطف المسوغ للعطف فالمعطوف عليه اما مجموع قوله مدحه
او الضمير المستكن لوجود الفاصل وعلى التقديرين يلزم ان يتوقف مدح الورى على مدحه كما هو
المتبادر من العبارة وان يتحد الشرط والجزاء الاول لا يق اعتبار العطف قبل الجزائية فالجزاء
في الحقيقة مجموع مدح الورى ومدح الشاعر لانا نقول لا فائدة في ضم الشاعر مدحه مع مدحهم ويمكن

بهذا
ان يتم المعنى انه متى امدحه الورى مشارك وموافق معى لايتراخى مدحهم عن مدحى و
ظهر فايدة قوله معى وايضا فى اتحاد الشرط والجزاء يراد بالجزاء المدح الكامل على
هو المتعارف فى مثل تلك الصورة قوله نعم مقابلة المدح يمكن الاعتذار بانه اشار
بذلك الى ان ذمه لاينبغى ان يخطر بالبال ولو على سبيل الشرطية والتعليق الاترى
انه اورد فى الذم لفظة اذا التى للاهمال وفى المدح لفظة متى التى هى سور الكلية قوله نافر
كل التنافر الظ منه ان ذلك مثال للمتناهى فى التنافر والثقل كما ان اتت الرجل لكن يحتمل ان
يراد كامل التنافر فى الجملة بحيث يكون فوقه اكمل فلا ينافى ما سبق قوله بان لايكون لخ
فيه انه يلزم ان لايكون اللغز والمعما فصيحين مع انهما من المحسنات والجواب انه ان
كان الدلالة فيهما واضحة عند الفطرة السليمة بعد العلم بالاصطلاح فهما فصيحان
والا فلا وقيل ليسا فصيحين اصلا ولذا لم يذكرهما المص وصاحب المفتاح فى المحسنات
قوله تقديم او تاخير لم يقتصر على احد منهما مع استلزام كل منهما للاخر اشعارا بكفاية
احدهما فى الخلل وحذف اى بلا قرينة واضحة فان الحذف مع تلك القرينة فى قوة الاثبات
فلا يحصل الخلل او غير ذلك ينبغى ان يجعل متناولا لمثل العطف على المحل بلا قرينة
ومثل جر الجوار وغيرهما وان لم يوجد الخلل فى ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعانى
لكن المفهوم من المطولات ان التعقيد اللفظى لايكون بدون ذلك الخلل تامل قوله اسمعيل
المخزومى ذكر فى شرح المفتاح بدل المغيرة فكان اسمعيل اسم [illegible] لقب قوله قيل ذكر ضعفه
لايخفى انه ليس فى كلامه قدس سره ضرورة تدعو الى حمل هذا القيل على ما ذكره والظاهر ان احد
الامرين اى الضعف والتعقيد يغنى عن ذكر الاخر ولو حمل على ذلك لايتم دفعه قدس سره
الا بانضمام ان الضعف ايضا متحقق بدون التعقيد فى مثل جاءنى احمد بالتنوين او ت

كل الرجل صح

انه صح

قوله صح

والمغيرة صح

اقتفاء

اغناء قيد عن الاخر ليس بمضر فان المقصود تكميل القيود في الحد والا فالخلوص عن الغرابة يغني

خلوص التنافر **قوله** وان كان كل منهما الخ فيه اشكال قوى وهو ان باجتماع تلك الامور اما ان

تكون مخالفا للقانون النحوي المشهور اولا فعلى الاول لا يوجد التعقيد بدون ضعف التاليف

وعلى الثاني لا يصح ما سياتي في اخر المقدمة من ان الاحتراز عن التعقيد اللفظي يحصل

بالنحو تامل **قوله** لخلل في انتقال الذهن الخ ينبغي ان يعلم المراد بالذهن ذهن السامع والمقصود

من الانتقال من معنى الى اخر توجه النفس من الاول الى الثاني لعلاقة بينهما والخلل في الانتقال

بطو الانتقال من المعنى الاصلي الى المراد وذلك بسبب لعدم ظهور دلالة اللفظ اي بطؤ انفهام

المراد من اللفظ عند الاطلاق بالنسبة الى العالم بوضعه لاصل المعنى وذلك لان سرعة

انفهام المراد من اللفظ بسبب ان الذهن ينتقل بسرعة من المعنى الاصلي الى المراد ولا

سبب سواها فبالضرورة تنتفي سرعة الانفهام بانتفاء سرعة الانتقال ولا شك ان ذلك

الخلل بسبب ايراد المتكلم اللازم البعيد وارادته من اللفظ مع خفاء القرينة الدالة على

المراد بسبب ايراد اللوازم الخ لا يخفى انه صيغة اللوازم والوسايط على الجنس كما قال ائمة

الاصول في الجمع المعرف باللام فوصف الوسايط بالكثرة غير حسن وكذا ان اعتبرت الجمعية

باعتبار الموجود مع انه يلزم ان يوجد اللازم والواسطة في كل مادة وذلك غير مسلم الا ان

يقال في ذلك اعتبار الاقل كما في قولهم اذا شاع الفعلان وعلى الحملة لا دخل لوصف الوسايط

بالكثرة في الخلل ويمكن ان يقال المراد باللوازم وبكثرة الوسايط ما فوق الواحد والاغلب ان يتحقق الخلل

من تعدد اللازم والواسطة **قوله** ساطلب الخ وادخل السين اشارة الى ان البعد وان كان لغرض

اخر لكنه لا يريد ان يطلبه الا بالنظر الى الاستقبال وكذا الحزن والكاية كذا نقل عنه قدس سره

ولمثل هذه اللطائف بسبب البعد الى الدار والقرب الى ذواتهم فالعاشق لا يطلب بعد المحبوب

قوله صح حمل صح

وان تعلق به غرض نعم يمكنه طلب بعد الدار **قوله** لكنه اخطا انما جعل ذلك خطا في نظر

البلاغة فانه لا يفهم من العبارة وان كان له وجه صحة في الجملة من استعمال الجمود في مطلق

خلو العين مجازا ثم الكناية عن الفرح وينبغي ان يعلم ان المسطور في كثير من كتب اللغة (بذلك صح)

ان السرور مصدر متعد فيجعل مبنيا للمفعول هنا لكن المتبادر من تقرير الصحاح

انه لازم فيلايم العطف على الفرح **قوله** اطيب نفسا اطيبا بالتخفيف من طاب على ما قال

في المطول من اراد يطلب الفراق طيب النفس ويلايمه ايضا تنكير نفسا لكن عطف

واوطنها يشعر بانه من التطييب **قوله** حسن الجري في اكثر النسخ بالتذكير على تاويل الفرس الذي هو

مونث سماعي بالخيل **قوله** كانها تجري الى اخره فيه اشارة الى ان اطلاق السبوح على الفرس مجاز نظرا

الى ان السبوح من سبح في الماء على ما في الاساس ومن المجاز فرس سابح وسبوح تقي ان

المناسب للاسعاد والاعانة في الغمرات والشدايد شدة عدو الفرس فالظاهر ان يجعل

السبوح هنا من السبح بذلك المعنى الا ان نقل السبح حقيقة في السباحة في الماء على ما فهم

من الاساس مع انه يلايم الغمرة نظرا الى انها في الاصل ما يغمرك من الماء ولا ينحي المنسلي الا (بها صح)

السابح **قوله** فاعل الظرف يجوز ان يكون متبدا خبره الظرف الاول والظرف الثاني الآخر ان يجعل لهما

او الاول حالا من ضمير الخبر وكانه لم يلتفت قدس سره الى ذلك باعتبار انه لا فايدة يعتد بها

في تقديم الخبر والجندل ارض الجندل بسكون النون كما هو المناسب هنا الحجارة

وبفتح النون وكسر الدال ارض ذات حجارة كذا يفهم من كتب اللغة فما ذكره قدس سره بيان للمراد

من اطلاق اسم الحجارة على موضعها او ثبت عنده الرواية في البيت كسر الدال فيكون سكون

النون لضرورة الشعر لكن لا ضرورة في التجوز ولا شهرة لتلك الرواية **قوله** والسجع هدير الحمام

ونحوه اعلم ان اطلاق السجع على تصويت الحمام والناقة على ما في الاساس واطلاق الهدير على الاول (حقيقة صح)

حقيقة

حقیقة على الثانی مجاز والحمام فی اللغة على ما هو المشهور ما كان ذا طوق من الفواخت
والقماری واشباه ذلك فقوله بنحوه مرفوع ای السجع هدیر الحمام ومثل هدیر الناقة
او مجرور فالهدیر مستعمل بعموم المجاز فی تصویت الحمام والناقة وذكر فی سجعت الحمام
اذا طربت فی صوتها ومن ذلك سجع الناقة وهو ان تمد حنینها على جهة واحدة والاغلب بالبیت
ان یراد بالحمام مجموع ما یقال بالفارسیة کبوتر على ما فی المقدمة وبنحوه مثل الفاختة او یراد
بالحمام ما یالف البیوت ذكر فی الصحاح الحمام عند العامة الدواجن فقط لیشهد به العقل الی آخره
لا یخفی ان شهادة الثانی مسموعة بناء على نقل الصحاح لكن شهادة العقل مجروحة فانها
سلمت فیما اذا كان الغرض من التصویت سماع الصوت واما اذا كان الظاهر انشاط كما یظهر للبلبل
عند رؤیة الازهار والاوراد فلا ولا شك ان الثانی هو الغرض هنا فانه جعل الرؤیة ایضا
من اسباب الامر بالتصویت قوله والا فلا یخل بالفصاحة یعنی لیس اخلالهما بها الا من جهة
ما یلزمهما من الثقل والا فهما من حیث هما لا جهة لاخلالهما بها وبهذا یخالف الكراهة
فی السمع لانها معنى مناسب للاخلال من غیر ملاحظة للثقل ویخدشه انه یجوز ان توجب
كل من التتابع وكثرة التكرار الكراهة فی السمع دون الثقل والتنافر والكیفیة عرض الخ
الاولى فی مثل ذلك المقام ان یكتفی بالمعنى العرفی للفظ الملكة والكیف قوله النقطة
والوحدة الاحتراز عنهما على مذهب من لم یجعلهما من الامور الاعتباریة او من مقولة
الكیف لیدخل فیه مثل العلم الخ اقول الانصاف ان فی صورة العلم التفصیلی لكل معلوم
علم منفرد ولیس فیها علم واحد یقتضی انقسام محله بالذات بل بتبعیة العلوم انقساما
عرضیا واما فی صورة الاجمالی فعلم واحد متعلق بالمجموع لا انقسام فیه لا بالذات
ولا بالعرض والیتبع هذا واعترض ایضا بالكیفیة المركبة لتوقف تصورها على تصور

ما یالف صح

قوله صح

قوله صح

اجزائها اللهم ان يراد بالغير ما هو خارج عنه حقيقة على ما هو المناسب لاصطلاح المتكلمين

من ان الغيرين ما يتصور الانفكاك من الجانبين واعترض بالكيفية المنظورية واجيب

بانه لا اشكال لان نفس الكيفية النظرية التي لا يكون العلم بها نظريا بل بالكيفية التي

ادراكها نظرى اللهم الا ان يقال المقصود التوقف الذاتي الذى لا يمكن زواله بالتوقف المنفى

اصلا كما فى العرضيات النسبية بخلاف المعلوم النظرى فانه قد يكون ضروريا صح

للنفوس القدسية **قوله** اشعار بانه لو عبر الخ يعنى فى ذكر الملكة اشعار بان من يعبر عن

مقصود ما بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا لانتفاء الملكة

سواء كان فى التعريف لفظ اخرج يخرج بمجرده هذا التعبير عن ان يكون فصاحة ولم يكن

فلا يرد ان اللام فى المقصود للاستغراق فيلزم ان لا يكون ذلك التعبير فصاحة مع انه

لا يبعد ان يقال ليس فى لفظ المقصود اشعار بذلك فان اللام لما يحتمل ان يحمل عليه المعونة

المقام لا نص ولا ظاهر فتم **قوله** مع فصاحته اعلم ان الفصاحة مطلقا ليست شرطا فى

البلاغة على ما هو ظاهر كلام المفتاح ولا يبعد ان يختار التفصيل ويقال بمجرد الفصاحة

المعنوية شرط فيها الا ترى ان مرجعها علم البيان الذى هو جزء علم البلاغة بخلاف

مرجع الفصاحة اللفظية فانه الحس واللغة والنحو والصرف تامل **قوله** الى انه يعتبر لما لم يكن

مقتضى الحال هو الخصوصية على اى وجه وجدت فى الكلام بل اذا كان مقرونة بالقصد

والاعتبار زاد الاعتبار وبالغ حتى جعله نفس مقتضى الحال **قوله** مع الكلام انما لم يقل

فى الكلام لانه قيده بالمفيد لاصل المعنى فالخصوصية خارج عنه منضمة معه ولما

تقييده به حتى احتاج الى اختيار كلمة مع على فى فهو الاشارة الى انه مقتضى الحال يجب ان يكون

زائدا على اصل المعنى لا يقال قد يقتضى الحال ايراد الكلام مقتصرا على اصل المعنى فيما اذا كان

المخاطب

المخاطب بليغا الا انا نقول هذا الاقتصار في اللفظ امر زايد مفيد للسامع البليغ بلا

المخاطب قوله خصوصيه الصواب هنا الضم فان المراد به النكات والمزايا المختصه بالمقام

والخصوص بالضم مصدر فالحقته باء النسبة واما مما في الصحاح من ان الافصح

الفتح فباعتبار انه بعد ان يعد مصادر خصه بكذا والخصوص بالفتح صفة فالحاق

ياء المصدرية صار بمعنى المصدر ويحقق ذلك الخ يعني ان التحقيق ان مقتضى الحال

ليس نفس الكيفيه بل مطلق الكلام المكيف بتلك الكيفيه والتراكيب المشتملة على الخصوصيات

الصادره عن جزئيات ذلك الكلام الكلي مطابقه له بمعنى صدقه عليها والظاهر ان المطابقة

هنا بمعنى الموافقة عنده قدس سره كما يقال طابق النعل بالنعل ولم يحمل قدس سره

المطابقه على اصطلاح المعقول لانه عكسه وتطابق الاصطلاحين ليس بشرط ويجي

في تعريف علم المعاني تتمة لهذا التحقيق فسنذكر ان شاء الله العزيز في تحقيق هذا الكلام

ما يليق بالمقام فان مقامات الكلام الخ فان قيل قد يختلف المقام مع اتحاد المقتضي فان

التعظيم والتحقير يقتضيان الحذف قلنا المراد ان تفاوت المقام بحسب الاقتضاء يوجب

اختلاف المقتضى قوله لان الاعتبار الخ علة لعلية قوله فان مقامات الكلام الخ

كونه زمانا الخ وجه ذلك التوهم الانطباق فان الامر الزماني المتمكن مطابق للزمان والمكان

وتقييدهما قوله اي خلاف كل منها فيه ان خلاف كل من المذكورات لا يباين مقام خلاف

كل منها واجيب بان الكلام على التوزيع بان يراد ان مقام الشكر مثلا يباين مقام خلاف

من التعريف ويمكن ان يقال ان الضمير راجع الى الواحد قد ذكر في ضمن كل ويختار ان الضمير

مطلقا معرفة وان عاد الى النكرة ويجعل اضافة الخلاف الى الضمير للعهد قوله مقام

تقييده اي تقييد احد المذكورات قوله هذا ناظر الى الحكم والتعلق قوله اداة قصر هذا

قوله ص وههنا الاقتضاء واحد ١٢

اي كل واحد من المذكورات ١٢

في النسخ الاخر

بالنسبة الى الحكم والتعلق وتابع بالنظر الى المسندين والمتعلق قوله اوشرط

مخصوص بالمسند قوله او مفعول يمكن جريانه في الامثلة الاخيرة قوله وانما لم يقل الخ

لان الظاهر ان يذكر المخالف صريحا لكنه قد يترك كما في السوابق خوفا من التطويل

قوله ليس لتلك الكلمة الخ وكذى للمشارك مقام مع تلك الكلمة ليس له مع غيرها وانما يفهم

ذلك باعتبار انه صدق عليه انه كلمة مع صاحبتها وانما قيد بالمشاركة فان صورة

المشاركة مشتملة على غرابة ومحتاجة الى بيان قوله في اصل المعنى لا في جميعه فلا يلزم

اختلاف مقام المترادفين قوله بالشرط لا يخفى ان الفعل في ان ضربت تفس الشرط

لا مقترن به فكان المراد بالشرط اداة الشرط قوله وارتفاع الخ فان قيل اصل الحسن الذاتي

يحصل بالمطابقة فالارتفاع بكمالها لا بنفسها والانحطاط يقتضي ثبوت اصل الحسن

فلا يكون بعدمها قلنا كمال المطابقة مطابقة مطابقة ايضا فصح ان يتوقف الارتفاع

بجنس المطابقة كما ان اصل الحسن ايضا بذلك الجنس ثم اضافة العدم للجنس لا

للعهد فالمعنى الانحطاط بجنس العدم المتعلق بجنس البلاغة لا بعدم هذا الجنس

بالكلية لكن ينبغي ان يحمل الكلام على البليغ وان جاز ان يحمل على الفصيح ايضا

ويمكن ان يتوقف اصل الحسن بالفصاحة والارتفاع بالمطابقة والانحطاط بعدمها اصلا

الا ترى ان صاحب المفتاح قال واذ تقرر ان البلاغة بمرجعها وان الفصاحة

بنوعيها مما يكشف الكلام حلة التزيين وترقيه اعلى درجات الحسن وعلى هذا حمل

الكلام على الفصيح حسن قوله بالمحسنات البديعية من حيث يبحث عنها في علم البديع

وانما قيدنا بذلك لان تلك المحسنات من جهة اقتضاء الحال اياها موجبة للحسن

الذاتي فيبحث عنها من تلك الجهة في علم البلاغة وكذى ذكر الالتفات الذي هو من

المحسنات

٣٩

المحسنات البديعية في علم المعاني قوله يعني اذا علم الخ فيه اشارة الى ان الفاء في قوله
مقتضى الحال الخ للتفريع وانما لم يحمله على التعليل لان المناسب على مقتضى
ذوق السليم ان يتفرع الاعتبار المناسب هو مقتضى الحال مع ان التفريع اشنع
قوله اضافة المصدر ينبغي ان يعلم انه قد يستفاد من اضافة المصدر العموم بحسب القراين
كما في ساير الاسماء المضافة والمعرفة باللام لكن افادتها للحصر غير ظ لان العموم
قد يستلزمه كما في قوله ضربي زيدا قايما فانه اذا كان جميع الضربات المخصوصة في حال
القيام لم يحصل شي منها في غيرها لامتناع ان يحصل شخص في حالين واما المبحث
اعني قولنا وارتفاع الخ فان كان الباء للسببية القريبة كما هو المتبادر فالعموم
فيه ايض مستلزم للحصر فانه لا تعدد السبب القريب لكن المفهوم من الحاشية
التي كتبها قدس سره على المطول في هذا المقام انها المطلق السببية وعلى هذا التقدير
فان كان الحصر بمعنى ان الارتفاعات تحصل بهذا السبب لا بعدمه وعند انتفائه
فاللزوم مسلم لكنه لا يلزم الاتحاد والمساواة بين مقتضى الحال والاعتبار
المناسب كما لا يخفى وان كان بمعنى انه لا مدخل لغيره فاللزوم ممنوع فانه ورد
في الحديث لا صلوة الا بفاتحة وايضا لا صلوة الا بطهور ولا تناقض فليتامل قوله
فقد علم ان المراد الخ الظاهر ان المراد بيان الاتحاد بين مقتضى الحال والاعتبار لكنه
لا يلزم ذلك اصلا لما تقدم ولذا كتب قدس سره في الحاشية ان المقصود الاتحاد او
المساواة قوله والا لما صدق الى اخره كتب قدس سره في الحاشية ان الحصرين متنافيان
فيبطل احدهما على تقدير ان يكون بينهما عموم مطلق فانه يكذب في الاخص لتحقق
الارتفاع في فرد اخر ويبطل كلاهما فيما اذا كان بينهما عموم من وجه وتباين كلي وفيه



بحث لان بطلان احد الحصرين لا على التعيين لازم واما بطلان كليهما او احدهما

بالتعيين فغير لازم قطعا سوء وجب العموم من وجه او التباين او غيرهما بل وما

يتوهم في جميع الصور من بطلان كليهما فغير صحيح فانه لما ابطل الجزء الا

يجابي من الحصر في الاعم الجزء السلبي من الحصر في الاخص لا وجه لابطال الثاني

الباطل للاول المبطل بخلاف ما اذا وجد العموم من وجه والتباين فان الايجابي

من كل منهما يبطل السلبي من الاخر ولا يبعد ان يتوصف الجزء الايجابي من

الحصرين مقرر عند القوم فالكلام في الجزء السلبي فاذا لم يكن الاتحاد ولا المساواه

يبطل الجزء السلبي من الحصر في الاخص على تقدير ان يكون بينهما عموم مطلق

ويكذب الجزان السلبيان منهما على تقدير التباين الكلي والجزئي فافهم قوله

نصب على الطرف لا يخفى انه يكون منه مصدر يسمى فان التسمية هنا بمعنى

الاطلاق كما يقال زيد يسمى زيد انسانا اى اطلق لفظ الانسان عليه وما تانيث

المصدر في الصفة قد لا يلتفت اليه كما صرح به السيد الشريف في اول الفن الثاني

من شرح المفتاح قوله ولها طرفان اى فردان احدهما في غاية الكمال والاخر في غاية

النقصان فانه اعتبر البلاغة امرا مقيدا لها طرفان قوله لما في المفتاح من ان

البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه

قوله لا يكون من الطرف الاعلى لان الاصل في طرف الشيء ونهايته ان يكون امرا واحدا

شخصيا لا ينقسم اصلا في الامتداد الذي جعل ذلك طرفا وظ انه لا

يكون القريب من الطرف نوعا ومهية واحدة مع تعدد افرادها فان الملحوظ

في الطرفية انما هو نفس النوع ولا تعدد فيه وتعدد الافراد لا يوجب تعدده من

حيث

يكونان مع

الامر مع



حيث هو ثم ان القريب من النهاية لا يتناول المبدأ و بعض افراد الوسط و التعيين
النوع انما يصح بجميع الافراد لا بعضها على ان التعبير عنها على خفاء في الاحكام الخاصة
بالطبيعة فانه لا يظهر ان يقال زيد عمرو الى غير ذلك من الافراد نوع قوله وما اذا غير الكلام
الخ لا يق يصدق التعريف على الطرف الاعلى و المراتب المتوسطة ايضا لانا نقول
عموم ما في قوله ما دونه اي الى اي مرتبة دونه يدفع ذلك قوله و ان كان صحيح الاعراب
هكذا وقع في الايضاح لكنه لو قال و ان كان فصيحا لكان احسن قوله تفاوت
المقامات ت دعي ان تجعل متنا وله للتفاوت كمية اي قلة كما انها متنا وله للتفاوت
كيفية و مناسبة قوله سوى المطابقة لا يخ عن ركاكة فان البلاغة هي المطابقة و الفصاحة
فيصير بمنزلة ان يق يتبع هذا الرجل بحال الاخر سوى هذا الرجل قوله متصفا بصفة
يعني صفة تتم في العرف و تتميز كالفصيح و البليغ بخلاف ما اذا اتى بمطابقة او جناس
او نحو ذلك فانه لا يعهد تميزه و اتصافه بنحو المطبق و المجنس مثلا كذا ذكره قدس سره
في حاشيته على المطول اقول الظ ان يق ان هذه الوجوه محسنات للكلام فهي تابعة
لبلاغته دون بلاغة المتكلم ثم ان اتصاف المتكلم بتحسين الكلام بها تابع
لاتصافه اي المتكلم بالبلاغة على تقدير ان يكون بلاغة الكلام مشروطة بسلامة
المتكلم كما ذكره صاحب المفتاح و حققه محقق الشريف في اول شرحه قوله فالبلاغة
في المتكلم الخ اعترض عليه بان ملكة الاقتدار على كلام بليغ في نوع من المعاني
لا يكفي في بلاغة المتكلم و تصحيح التعريف يمكن بالعناية على قياس ما سبق في فصاحة
المتكلم لا يق النكرة الموصوفة تعم على ما فهم في موضعه لانا نقول البشر على تقدير
تاليف مثل القرآن قوله ان البلاغة في الكلام هكذا قيد في الايضاح و الاحسن ترك

قوله صح

علامة صح

هذا
التقييد حتى يعم البلاغة في المتكلم ايضا قوله الى ما يجب ان يحصل الى اخره لا يخفى ان
التفسير يدل على ان المرجع اسم مكان او مصدر بمعنى اسم المفعول اى المرجوع
اليه على الحذف والايصال كما يقال مرجع الجود هو الغنى لكن المناسب للمتن
ان يحمل على المصدرى بقرينة كلمة الى كما في قولهم مرجع الجود الى الغنى ويمكن ان
يق هذا بيان لمعنى مجموع الكلام بحسب المآل لا بحسب المرجع لان مآل رجوع
البلاغة الى ان الاحتراز امر ضرورى فيها فتامل قوله والا لما ادى الخ
فيه اشكال لان قوله والا الخ اما نفى للاحتراز فيرد عليه انه لا يصلح حينئذ لفظ
ربما فانه اذا لم يتحقق الاحتراز يكون الكلام غير مطابق قطعًا واما نفى لكون
الاحتراز مرجعا فيتوجه عليه انه لا يصلح قوله فلا يكون بليغا اللهم الا ان يق
كلمة رب للتحقيق على ما قال ابن الحاجب ثم يصح جعل الا نفيا للاحتراز او يق انها
للنفى للمناسبة بين النفى والعلة والظاهر رجوع النفى الى الخ المقيد اعنى قوله فلا
يكون بليغا فيصح جعل الا نفيا لكون الاحتراز مرجعا ولا يبعد ان يختار
الشق الثانى بان يجعل قوله والا الخ دليلا على انه سبق مستلزم لكون الاحتراز
مرجعًا واجب الحصول في البلاغة وقوله فلا يكون بليغا متفرعًا على قوله غير مطابق
بدليل ما سبق في تعريف البلاغة من اعتبار المطابقة فيها ولذا قال في المطول
لما مر في تعريف البلاغة فليس متفرعًا على نفى كون الاحتراز مرجعًا تامل قوله
والى تمييز الاحسن في المطابقة ات بق والى الاحتراز عن اسباب الاخلال
بالفصاحة اللهم الا ان يراد به التمييز بحسب الخارج لا بحسب العلم كما يشعر به قول
الشارح فيما بعد يعنى به يعرف تمييز السالم قوله ويدخل في تمييز الخ اى لولم يقيد
التمييز

حترازعن

التمييز بالكلام لم يحتج الى هذا الاعتذار لكنه تابع فى ذلك لما فعله المص فى الايضاح نظرا الى ان البلاغة موقوفة على فصاحة الكلام اولا وبالذات وعلى فصاحة الكلمات ثانيا قوله منشاء بعضه الظاهر ان ما سر مبتدا خبره منه لكن الناسب بحسب المعنى العكس على ما حققه قدس سره فى شرح الكشاف قوله بالحس قال قدس سره فى شرح المفتاح الذوق يطلق على القوة المدركة للعلوم من حيث كمالها فى الادراك بمنزلتها لاحساس او يدرك بالحس الظ العطف بالواو سهى سهوا ظاهرا وذلك لان المقص بيان الاحتياج الى العلمين من المعانى والبيان نظرا الى ان البلاغة تتوقف على الامرين من الاحتراز والتمييز والثانى بعضه بين فى احد العلوم المذكوره وبعضه يحصل بالحس وتعقيد المعنوى لم يدرك بهذه العلوم ولا بالحس ولو قيل انه غير ما يدرك بالحس احتمل ان يحصل بالعلوم فلا حاجة الى علم البيان ح قوله مزيد اختصاص لها بالبلاغة اقول لا يظهر ذلك على ما ذكره المص قدس سره من ان البلاغة يرجع الى امرين الاول الاحتراز لاعتبار المطابقة بمقتضى الحال المفيد للمعنى المراد من الخصوصيات الزايدة على اصل المعنى الثانى التميز لاشتراط الفصاحة للبلاغة ولا شك ان التمييز يحصل بعلوم من جملتها علم البيان لان المقص الاصلى فى البلاغة اداء الخصوصيات بالطرق المختلفة الوضوح بحيث لا يكون فيها تعقيد معنوى لانا نقول الظ ان تلك المعانى بالنظر لاصل المعنى لا الخصوصيات نعم لو اعتبرت بالنظر الى الخواص وجعل البلاغة عبارة عن اداء الخواص وبرا د التشبيه والمجاز والكناية كما فعله صاحب المفتاح لتم الكلام الفن الاول اى الفن قوله عبارة عن الالفاظ فالحمل بطريق الاسناد المجازى للعلاقة الشديدة بين اللفظ والمعنى اللهم الا

قوله ح العطف ح

اعتبرت صح

ان يراد بالفن المعاني كما قيل اصول الادب يبقى عند الاول علم المعاني والحمل فيه
محتاج اليه مع ان الجزء اى علم المعاني هنا اعرف والمتعارف في كون المسند اليه اعرف
قوله لكونه منه اه كلمة من ابتدائية اتصالية يعني لكون المعاني ناشية بمنزلة كانه
ناشية من البيان حال كون هذه المنزلة مشبهة بمنزلة المفرد كانه ناشية من المركب هكذا
يستفاد من شرح المفتاح وقال قدس سره في شرح الكشاف في معنى قوله عليه الصلوة والسلام
انت مني بمنزلة هرون من موسى اى قربك بمنزلة قرب هرون من موسى فالمعنى هنا يكون
قرب المعاني من البيان بمنزلة قرب المفرد من المركب قوله اى ملكة تقتدر بها ينبغي
ان يراد بتلك الملكة كيفية للنفس تقتدر بها على معرفة جميع المسائل اما باستحضار لما
كان معلوما مخزونا فيها او باستحصال ما كان مجهولا منها وهنا امور لا بد من التنبيه
عليها الاول ان ظاهر تقدير القوم اشعر باعتبار تلك الملكة بالنظر الى استحضار المسائل دون
الاستحصال الثاني ان كلامهم انما يكون بان تيسا ويا مجرد ادراك القواعد وليس كذلك
فان الفقهاء احتاجوا في معرفة تعريف المسائل القياسية الى معرفة العلة المشتركة وما
يتعلق بها الثالث ان تلك الملكة حالا متغايرة بالعين لادراك المسائل المدونة وغيرها
مما له دخل على ما يفهم من حاشية المطول وشرح المفتاح الشريفي لكنه ذكر في شرح المواقف
ان الكيفية النفسانية سميت حالا في الابتداء ثم سميت ملكة بعد الرسوخ وهما متحدان
ذاتا الا انه منطوي فيه القطع باختلاف العوارض المختصة والظاهر هو الاحتمال
الاول الرابع انها على الجملة لا يلزم ان تكون سببا للاقتدار على معرفة الجميع بل اكتسب
فان بعض الفقهاء بالاتفاق قد يحتاج بعد الفقه هذا الى انظار دقيقة في استخراج بعض
المسائل قوله ويجوز ان يريد به فقد جعل هذا الفن جامدا مرجوحا بالنسبة الى المعنى

الاول

الاول والظ العكس لانه اشيع فى العلوم المدونة مع ان الملايم لحصر علم المعانى فى الابواب ثم انه انما الاطلاق على المسايل سوى كان تجوزا او نقلا عرفنا كما هو الظ فان لفظ العلم فى اللغة حقيقة فى الادراك وجوز السيد ره حمله الادراك و تشخيص بان المعلم باللغة تيقنا ولا التقليد والعلم المدون مخصوص على نعم بالعلم عن ضرورة و دليل هكذا افهم من شرحه على المفتاح ادركا تجزيه الظ ادراك الجزيات فان مجرد ذلك تقتضى استعمال المعرفة فى ادراك الجزئى وكانه قدس سره تسامح فى وصف الادراك بوصف للمدرك او نظر الى الاستلزام باعتبار ان ادراك الجزئى وان كان ادراكا كليا جزئى لادراك الكلى من الاحوال ثم انه تبقى وهو ان المتبادر من ادراكات الجزئيات تاكيده فرعه قولنا هذا الكلى الملقى الى هذا المخاطب يجب تاكيده لكونه ملقى الى المنكر نعم هذا الفرع وسيلة الى معرفة ان هذا التاكيد المخصوص مناسب لهذا الانكار بالمسايل فرد فرد الظ ثانى وكانه اراد كل فى على التفصيل والانفراد فالكلام محمل على الوصفية لا على تعدد المصاف الية صورة كتعرفها والادغام انت خبير بان توقفه عليه محل باعتبار الافراد واما وصف الالتفات بالمسموعية التى من اوصاف الكلام كما فى عبارة المفتاح فليس شايعا بتلك المثابة ثم الانصاف ان كلام القوم من صاحب المفتاح وغيره فى اكثر المواضع يدل على انه تقتضى يعنى من قبيل ما نحن فيه من الاعتبارات اللفظية فان الانكار يكفى فى رفعه التاكيد المعنوى سوى حصل فى ضمن اللفظ العرفى او الشرعى قوله او غيرها بل الوجه للمخاطب المعلم بذلك التاكيد المعنوى هذا الاعتبار لفظى و على هذا اعتبار المطابقة من اللفظ ومقتضى الحال الظ فان اتيان الكلام واللفظ بقدر المعنى قوله ماحوال الاسناد ايضا آه بهذا التحقق ينفع ان الاسناد ليس بلفظ فلا يكون البحث عن احواله من مسايل هذا الفن الباحث عن احوال اللفظ

٢ فردو

حصل صح

لكفى صح

واندفع ايضاً ان الاسناد من اجزاء الكلام الذى هو موضوع الفن فلا يكون موضو

المسئلة كذلك المحقق الطوسى صرح بان موضوع المسئلة قد يكون كذلك بقى

امر اخر هو ان تلك الاحوال ليست من الاعراض الذاتية بالمعنى الذى حقق لعلماء الحكما

واما فى عنوان الادس فقد لا يظهر فانه قد يجعل الفن الادبى عبارة عن عده اوضا

واصطلاحات وتنبيهات وبيان احوال متعلقة بامر واحدٍ فى الجملة على ما ذكره قدس

سره فى شرح المقاصد مجرد اصطلاح فى كون ذلك اصطلاح محل خفاء بل خفى العبارة

ان يتم هذا التخصيص فى التعريف بمجرد نظر المدققين مقصود على اللفظ العربى قوله

نحصر المقصد فى علم المعانى فقد كلم من اما صلة شيئين ان تخرج تلك الابواب من علم المعانى لان المقصد

من الشى الخارج عنه واما تبعيضه فاختصر حصر الكلام للجزئيات واما بيانيه فلا فايدة فى

زيادة المقصد اذ الفايدة لبيت لان تعريف العلم وبيان الانحصار المقصد فلو لم يرد

المقصد الحال ويمكن ان يجاب عنه بان كلمة من بيانية فضله المقصد محدود اى مقصد من الفن

وذلك لان الفن عبارة عن الالفاظ المفيدة للعلم ولبيان الانحصار وغيره لكن المقصد

من جملها هو العلم واجيب بان من تبعيضية نظراً الى جعل المبادى والموضوعات داخلة فى

العلم لكن المقصد هو العلم بانه لا يلايمه اختصاص تعريف المعانى فيما سيتويها الاصول والملكة:

قوله قايمة بنفس المتكلم يدعى ان يحمل قيامها بها على وجودها فيها بالوجود الظنى

او العلمى فلا تنافى انها تعلق احد الشيئين بالاخر قوله حظا فى هذا المقام هذا مبنى

على ان المتعارف رجوع النفى الى القيد مع ان القوم قالوا بان للانشا نسبة لا يتوقع

قد يكون لبعض الانشاء خارج يطابقه نحو زيد قايم بل يكون ذلك فى جميع الانشاء

لان النسبة بين كل امرين فى الواقع اما ثبوتية او سلبية على طريق الحصر العقلى لانا

Margin: مع ان صر

نقول المقصود خارج يقصد مطابقته وان طابق فصادق والا فكاذب وينبغي
ان يعلم ان لا دلالة للكلام ولا اشعار فيه الى المطابقة وقصدها فلا يناسب
تقييد تطابقه او لا تطابقه هنا بالقصد وبهذا التقرير اندفع ما يقال انه اذا
صدر الضرب من المتكلم في الحال دون الاستقبال يجب ان يكون ساضرب
صادقا لا كاذبا لصدور الضرب في احد الازمنة وكذا ما يقال ان الاخبار [illegible]
الاستقبالية كلها كاذبة لانتفائها في الحال ووجه الدفع انه يقصد مطابقة النسبة
الاستقبالية ولا يخفى انه لا دفع بمجرد التقييد باحد الازمنة قوله يحصل من اللفظ
ويكون الخ وذلك لانه اذا قال المتكلم اضرب يتصف بطلب الضرب ويعد طالبا له عرفا
بمجرد التلفظ بهذا اللفظ اقول لحصول الفرق بين الخبر والانشاء ما اشير اليه من ان
الخبر يقصد فيه ما في مطابقة النسبة المفهومة للخارج بخلاف الانشاء والا فكل من
الامر والنهي يدل على نوع طلب مخصوص فاذا لم يكن في نفس المتكلم هذا النوع بل ما يقابله
يلزم ان يكون كاذبا وان كان كذلك يكون صادقا اللهم الا اذا اعتبروا الصدق والكذب
باعتبار مطابقة النسبة المفهومة للخارج وعدمها تامل قوله ومع قطع النظر عن
الذهن وانت خبير بان هذا في الظ مخصوص بالقضايا الخارجية الذهنية مثل
شريك الباري ممتنع بل مثل ماسوى الواجب ممكن والحصول بين كل امرين مع قطع النظر
عن حيثية دلالة الكلام وادراك الذهن وفهمه منه نسبة على وجه تقتضيه ضرورة
العقل او الاستدلال البرهاني يقصد مطابقته في الخبر فان تطابق فصادق والا فكاذب
وهذا معنى وجود النسبة الخارجية اي ما ذكرنا من ثبوت النسبة في الواقع بين الشيئين المذكورين
مع قطع النظر عن الذهن معنى وجود النسبة الخارجية فليس الخارج بمعنى ما يرادف الاعيان

الى هذا التحقيق اشار في شرح المقاصد منه

حتى بنا في ما اشتهر من ان النسبه ليست موجودة خارجه بل معنى الخارج هنا خارج
الذهن اى الواقع ونفس الامر قوله لاجهه لتخصيص الح قيل الجهه ان الخبر اعظم شانا
واكثر نفعا واشتما لا على النكت واصل لكثير من الانشاء ولا يخفى ان هذه النكته فى
التخصيص مما لا تستفاد من العبارة قوله على انه لا حاجة اليه انت خبير بان ذلك مبنى على ان
كل لفظ فى الكلام البليغ مطابقا لمقتضى الحال تامل قوله قد سبق اشارة ما اليه
فيه رمز الى وجه تسمية هذا البحث بالتنبيه الا انه لا ينعار فجعل الحكم تنبيها بمجرد الاشارة
والعلم بمسند هذا الخبر تامل غير معتقد لو قال معتقد اخلافه لكان ثبوت الواسطة
اظهر قوله والكلام ان المشكوك الح الحق انه خبر فانه دال على الحكم ولا يلزم منه
ان يكون القايل به حاكما بذلك لجواز تخلف المدلول عن الدال فى الدلالة اللفظيه قوله
بدليل انما صح الدليل فى التعريف لانه تعريف لفظى مآء له الى التصديق وبيان الموضوع
له قوله فان نعم الح لا يخفى ان دليلهم لا يثبت ما ادعاه هذا القايل فى جانب الصدق اصلا
فانه يجوز ان يكون الصدق مطابقه الاعتقاد مع الواقع فاذا لم يتعرض قدس سره لحاله
بل نقول لا يثبت مدعاه فى جانب الكذب ايضا لجواز ان يكون الكذب عدم مطابقة
الاعتقاد مع موافقة الواقع الا ان هذا الاحتمال بعيد جدا فلذا لم يلتفت قدس سره
اليه فالاستدلال على بعض المدعى اورد قول الخصم ومثل ذلك شايع قوله بشهادة ان
واللام انت خبير بان هذه المؤكدات تاكيد لما دخلت عليه اعنى المشهود به لا لشهادة لكنها تقتضي
المدلول عليها بقوله نشهد هذا هو الظاهر المتعارف ولو سلم فالظاهر من المتن ان الجواب
الاول رجوع التكذيب الى نشهد نظرا الى انه خبر باستمرار الشهادة او الشهادة الحاليه
او رجوعه الى الخبر اللازم لنشهد على تقدير كونه انشاء وهذا الخبر هو الاخبار عن كون
المشهود

قوله صح

هو ضميم القلب

المشهود به على وقوعها لا اعتقاده واما رجوعه الى الخبر الذى تضمنه هذه المؤكدات
على ما ذكره قدس سره فجوابه الخ لكن المص ذكر فى الايضاح الذى بمنزلة الشرح على
التلخيص ان الجواب الاول هو ان المعنى نشهد شهادة واطأت فيها قلوبنا السنتنا
كما ترجم عنه ان واللام واسمية الجملة فالتكذيب فى قولهم نشهد وادعائهم فيه
المواطاة قوله مع الاعتقاد بانه مطابق الخ الظ من تقريره قدس سره ان الظرف
حال عن الخبر اعنى مطابقته وان الضمير فى قوله معه راجع الى الاعتقاد وقد فسره فى
الصدق باعتقاد انه مطابق والمراد به فى الكذب لاعتقاد انه غير مطابق فاختلف الراجع
والمرجع فى ضمير واحد لكن تفسير الكذب ح نص فى المقص والاولى ان مع الاعتقاد
ظرف لغو للمطابقة على انه مشارك لكن لا للمعمول المذكور اعنى الضمير الراجع الى الخبر
على ما هو المفهوم من العبارة وسوق الكلام بل للمفعول المحذوف بقرينة المقام اى للواقع
والمعنى اى للواقع والمعنى صدق الخبر مطابقة لنسبة المفهومة للنسبة الخارجة
والنسبة الذهنية للمتكلم والضمير فى قوله عدمها راجع الى المطابقة وفى قوله معه
الى الاعتقاد بالتفسير السابق والظرف متعلق بضمير عدمها ومثل ذلك جائز على ما صرح
به المحققون فى بحث التشبيه فى شرح المفتاح لكن المعنى على السلب الكلى اى الكذب عدم
مطابقة الواقع والاعتقاد معا وان احتمل رفع الايجاب الكلى ونفى القيد فقط اعنى
الاعتقاد قوله ضرورة انه يوافق الواقع الخ انت خبير بان اعتقاد المطابقة يستلزم
قطعا مطابقة الاعتقاد وان لم يكن بين الواقع والاعتقاد موافقة لان العاقل انما
يعتقد الحكم الذى يعتقد انه مطابق للواقع وكذى الحال فى الكذب لانه اذا اعتقد
انه غير مطابق اعتقد خلافه قوله حصر الخ لا يخفى انه لا فائدة فى الحصر لا نكتة

الافراد للخبر كانت انفع للمستدل القايل بالواسطة قوله على سبيل منع الخلو الخ

قوله ينبغي ان يعلم ان منع الخلو في المشهور الحكم بالتنافي لكذب فقط من غير تناف

في الصدق فيتحد الخبر الكاذب الخبر في حال الجنة فلا توجد الواسطة الا انه قد

يطلق منع الخلو على الحكم بالتنافي للكذب سواء حكم في جانب الصدق بالتنافي

او بعدمه او لم يحكم بشيء فيجوز عدم الاجتماع وهم من اهل اللسان فتوجد الواسطة

فعلى هذا منع الجمع في المقصد اظهر وعلى الجملة لا يتم الاستدلال لاحتمال غير

المقصد تامل قوله لكان اظهر لان عدم اعتقاد الصدق لا يوجب عدم تجويزه فلا

يلزم ان لا يراد الصدق باحدى شقي التقديد وانما الصالح للدليل اعتقاد عدم الصدق

فانه النافي لتجويزه اللهم الا ان يتكلف ويراد بعدم اعتقاد الصدق كونه في غاية

البعد عن اعتقادهم بحيث لا يجوزونه اصلاً قوله لاحوال الاسناد الخبري

لا يخفى انه يمكن في الانشاء ايضا اجراء جميع تلك الاحوال من الحقيقة العقلية و

المجاز العقلي ومن التاكيد بانواعه وعدمه مثلا اذا كان المخاطب بعيدا عن

الايتمار يؤكد الامر وكان التقييد بالخبري لكونه الاصل عظيم الشان قوله او ما

يجري مجراها تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومثل الجملة التي وقعت خبرا او كونه اي

كون المخبر عالما به لا يخفى ان هذا ايضا حكم لازم للحكم باصل القضية مجازا بالنسبة

اليه وكثيرا ما يقصد بالخبر مجاز الحكم اللازم لاصل الحكم فلا فايدة في تمييز هذا الحكم

اللازم عن ساير الاحكام اللازمة المجازية ويمكن ان يقال المراد بالحكم ما يقصد علم السامع

به وايقاعه في الجملة وان كان المقصد الاصلي هو الوقوع ولا يجري ذلك في مثل هذا اللازم

كما لا يخفى قوله والمراد بكونه الخ انت خبير بانه لم يدع احد ان هذا العلم فايدة الخبر او

مستفاد

بحث احوال الاسناد الخبري

الايتمار الامتثال

مستفاد منه حتى يقال انه لا يفيد بذلك العلم عرفاً فلا يكون مستفاداً ولا فائدة **قوله**
بحسب العرف نعم اطلاق العلم على مطلق حصول الصورة اصطلاح الحكماء لكنه
قد اشتهر بين الناس وقد يقال في تصحيح اللزوم انه متى حصل للمخاطب اعتقاد بالحكم
من الخبر اعتقد ايضا ان المتكلم معتقد لذلك الحكم اقول انما يتم ذلك فيما اذا كان
اعتقاد المخاطب تقليدا واما في غيره فلا كما اذا كان الحكم بديهيا محتاجا الى ادنى
التفات وسماع **قوله** وقد ينزل المخاطب الخ الاحسن ان يذكر هذا في الاخراج
على خلاف مقتضى الظاهر واعلم ان التنزيل يجري فيما اذا علم الفائدتين معاً او
احدهما وكلام المصـ وان كان ظاهرا في الوجه الاول لكنه يحتمل الوجود **قوله** وتنزيل العالم بالشيء
الخ المقصود التنظير فان الاية ليست من قبيل تنزيل العالم باحدى الفائدتين منزلة الجاهل
قوله ولقد علموا الخ اللام في لقد جواب القسم المحذوف وفي لمن اشتراه ابتدائية وضمير
المفعول لكتاب السحر والشعبذة اي لمن استبدله واختاره على كتاب الله تعالى ولبئس
عطف على مجموع القسم والجواب ففيه ايضا حذف قسم او عطف على الجواب فقط ثم الجواب
لقوله لو كانوا يعلمون محذوف اي لامتنعوا واعلم ان وجه التنظير في الاية ان صدرها يدل
على ثبوت العلم لهم واخرها ينفيه عنهم فان لولا امتناع الاول الا ان نفي العلم عنهم لاعتبار
خطابي نظرا الى انهم لا يعملون على مقتضى العلم فقيل لا حاجة في الاية الى هذا التكلف
فان قوله لو كانوا يعلمون متعلق بقوله لبئس والذم والوداءة غير انتفاء الخلاق
والثواب فان الثاني يوجد في المباح بخلاف الاول وبالجملة مع ذلك الاحتمال
ليس في الاية استشهاد اقول هذا محتمل لكن سوق الاية على اتحاد الذم وانتفاء
الخلاق ووجه ذلك ان اختيار ما ليس له نفع كالسحر على النافع الكلي من كتاب الله تعالى

الثاني لامتناع صح

مذموم جدا ولو سلم فيرجع لو كانوا يعلمون اى حسد بالاية هو لا تسبب يبلاغة القران
فان فيهما مبالغة من حيث الاشارة الى ان علمهم بعدم الثواب كافى فى الامتناع فكيف
العلم بالذم والرداءة ولاشك ان حمل الايات على الابلغ واجب بقى ان متعلق
العلم وعدمه ليس واحدا على التوجيه الاول فان عدم النفع والرداءة وان كانا
متلازمين وجودا فهما متغايران مفهوما قوله وما رميت الخ نفى الرمى باعتبار
تلك الاثار العجيبة خارج عن حد تلك الرمية قوله ينبغى ان تقتصر الخ لا يظهر كونه
جزء مسببا عن الشرط المذكور اللهم الا بما لاحظ كونه مجملا للتفصيل الذى اشار اليه بقوله
فان كان المخاطب الخ قوله قوله عن اللغو هذا بظاهره ليس بعد الانفصال فاما ان يعم
نظرا الى ان الكلام بتمامه لغو غير مفيد او يعلم ذلك بطريق المقايسة قوله
اى لا يكون عالما الخ يجوز ان يراد بالحكم التصديق فالخلو عنه بمعنى الخلو عن نفسه
وذاته كما فى الخلو عن التردد لكن يحتاج الى استخدام فان التردد ليس فى التصديق
بل فى الحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع بل فى النسبة المفهومة من اللفظ ويجوز ان يراد
بالحكم الوقوع واللاوقوع لكن الخلو عن الحكم بمعنى الخلو عن ادراكه بخلاف الخلو عن
التردد وبالجملة انما يظهر فساد القيل اذا لم يكن ذلك الوقوع واللاوقوع متعلق التصور
ايضا بل كان متعلق التصور النسبة الحكمية كما يفهم من حاشية الشمسية ويقال المتبادر
من العبارة الخلو عن الوقوع واللاوقوع بمعنى التصديق لا التصور لكن المذكور
فى دلايل الاعجاز الاظهر ان يكون ذلك الظن شرطا فى التاكيد بكلمة ان خاصة
على زعم الشيخ ما يفهم من المطول نظرا الى انها علم فى التاكيد بخلاف ساير المؤكدات
فيمكن التوفيق بينه وبين ما ذكره القوم من انه يحسن التاكيد فى صورة التردد

عدم الانتفاع

وجه الحصر مع ان تارة ذات ...

التقصير

قوله

على ... صح

قوله اذ كذبوا

قوله اذ كذبوا الخ لا يخفى انه ليس ظرفا لقال والحكاية فان القول والحكاية ليس وقت

للتكذيب بل ظرف للمحذوف اى حكاية عن الرسل قولهم اذ الخ واستينا على حذف الصد

اى هذا المحكى صادرا اذ كذبوا مبنى على ان تكذيب الاثنين الخ لا يبعد ان يجعل متعلق

فى المرة بقوله قال لانا نقول الثانى الخ لازم ايضا على ما هو المفهوم من العبارة اذ المعنى

قال الله تعالى حاكيا عن الرسل قولهم وقت تكذيب الجمع فى المرة الاولى كذا وفى المرة الثانية

كذى قوله والتقوية بمؤكد الخ الاظهر ان تقول التاكيد استحسانا او وجوبا اى

للمخبر فيه ان الاستشراف متعد بنفسه ولام التقوية لا يتاخر ولا تقول ضربت

لزيد الا ان يكون ذلك من تنزيل المتعدى منزلة اللازم ثم تعديته بحرف الجر

اقول الاستشراف متعد بنفسه نظرا الى اصل المعنى لكنه مستعمل ههنا فى ايقاع

الطلب مجازا او يعتبر تضمين ايقاع الطلب مقام ان تردد الخ قال الشيخ الرضى فقام له

ان يضرب يفيد انه يصح منه الضرب ولا قطع بثبوته فهذه العبارة ههنا لا يقتضى

الا صحة التردد لا التردد بالفعل فلا يرد ان التاكيد على مقتضى الظاهر ثم المناسب ان يكون

الاستشراف ايضا بحسب الصلاحية فقط والا فالظاهر انه مستلزم للتردد بالفعل الا

ان تقول الاستشراف الحسن الجزم لا خصوصيته وغير المنكر كالمنكر جعل السيد ره

ذلك متنا ولا للسايل ايضا وفيه ان الكلام يؤكد مع السايل والمنكر معا فلا وجه

الى التنزيل الا ان يعتبر زيادة التاكيد بالنظر الى الانكار قوله على العرض يعنى عرض

الرمح فان معنى عرضنا العود على الاناء فيما فهم من كتب اللغة وضع عرضه على الاناء

ثم المراد بوضع العرض ههنا كون عرض الرمح فى جانب الاعداء اذ الوضع بحيث يكون طوله نحوهم

علامة للتصدى للمحاربة فالوضع بحيث يكون العرض نحوهم علامة لا انكار ويمكن ان نحوهم صح

قوله صح



لم يعلم

يجعل العرض بمعنى الاظهار من قولهم عرض العسكر وانما جعل الماره الانكار باعتبار انه
ان فهم رما حالما قدر على ذلك **قوله** وخوطب خطاب التفات قيل ان كان المستقوق
حاضرا ففيه التفاتان احدهما من الخطاب الى الغيبة على راى السكاكى والثانى العكس
وان لم يكن حاضرا فلا التفات الا فى الثانى بل مطلقا فانه لا يتوطن بنى عمك على
الجملة بما قبله الا بتقدير اى فقلت او اقول له ان بنى عمك الخ والحق انه لا حاجة الى التقدير فانه قد
يجعل شخص من جهة ذكر اوصافه حاضرا مخاطبا بالخطاب كما يظهر من الابيات ويؤيده قوله
تعالى اياك نعبد **قوله** تهكم واستهزاء لا يخرج بذلك عن التنزيل المذكور لكنه فى المعنى
الثانى للغرض صح رميه يقال رماه بالعدل اى نسبه به لفتا لكفاح للفت بالكسر الجانب والكفاح
المقابلة فى المحاربة فقلت لمحرز الخ المحرز الذى جعل الناس فى حمايته وحصنه الشكيب المجتنب السطر
الالقاء على حد الجانبين الزحام المزاحمة **قوله** ان يدس الخ هكذا وقع بخطه قدس سره فى شرح
المفتاح وفى كثير من نسخ المرزوقى لكن الاولى على ما فى بعض النسخ ان يداس لان الدس الاخفا
تحت التراب والدوس جعل الشى تحت الاقدام لان مجرد وجوده الخ لا يخفى ان المفهوم من
العبارة ان التامل فيه بعد وجوده كافيا لا مجرد وجوده لا يكفى فى ترك التاكيد بالنسبة اليه كما
يستفاد من العبارة لكان تاما **قوله** وهذا الحكم ما ننكره الى اخره فيه ان المخاطب النبى
عليه واله الصلوة والسلم واصحابه ولا ننكره احد منهم ويمكن ان يق كثيرا ما يلاحظ حال
السامع ايض كما هو المناسب هيهنا فان المقص تعريض الكفار باعتبار انكارهم فالمقص
من المخاطب فى عبارة الشرح ههنا ما يتناول السامع ايض بان يحمل على ما يلاحظ حاله وتفهيمه
بالكلام **قوله** نظيره لتنزيل وجود الشى منزلة الخ اللام لام الاجل يعنى ان هذا نظير للبحث باعتبار
التنزيل وهكذا اعتبارات الخ عطف على مقدر يبنى عنه السياق كانه قيل هذا الذى ذكر

قوله صح

قوله صح

قوله صح

اعتباران الاثبات فی صورة الاثبات وهكذا اعتبارات النفی فی صورة النفی قوله انشا
او اخبار ما كان المراد بها ما فی الجملة الانشائیة والخبریة سوی كان تاما او لا فیتناول الاسناد المصدری
مع انه غیر تام قوله من احوال اللفظ الاضافة للعهد ای الاحوال المعلومة فی تعریف المعانی
قوله بان لا ینتصب لخ الاظهر بان لا یكون هناك قرینة قوله كمرض ومات الاولی
ان یمثل بحركة المرتعش فان المرض والموت لیسا صادرین اصلا قوله اذ لو علمه المخاطب لخ
اقول اذا لم یكن المخاطب عالما بانه لم یجی یجوز ان یعلم اعتقاد المتكلم بكونه لم یجی فالمثال
صالح لكونه مجاز الجواز ان یجعل المتكلم ذلك الاعتقاد من المخاطب قرینة صارفة فالمدار علم
المخاطب باعتقاد المتكلم بكذبه ظهور ذلك العلم عند المتكلم ولا دخل فی القرینة لموافقة المخاطب
مع المتكلم فی اعتقاد عدم المجی كما لا یخفی قوله مجازا حكمیا لتعلقه بالحكم ای الاسناد یعنی النسبة
قوله مجازا فی الاثبات لان مجازیة النفی بملاحظة حال الاثبات بل المحصول النفی یرجع الی ما یلزم
من صورة من صورة الاثبات مثل ما ربحت تجارتهم راجع الی خسرت قوله او الموضع الذی لخ قیل
هذا التفصیل اشارة الی ان المجاز لا یستلزم التحصر كما لا یخفی مع ان الحاشیة المنقولة عنه
قدس سره منافیة لذلك وقد استار فیها ان التفصیل باعتبار ان المثال الماخوذ فی تفسیر التاول
اما مصدر میمی او اسم مكان وانت خبیر بان ذكر المال تفسیر غیر ضروری قال فی الصحاح وغیره
التاول تفسیر ما یؤل الیه الشی ثم معنی صرف القرینة ان ظاهر الكلام مع قطع النظر عنها یفید ان المسند
الیه اللفظی ما هو له بالنظر الیها نفهم ما هو له قوله وحاصله لخ فان التاول طلب الحقیقة وملاحظتها
وهنا یستلزم باعتبار العلاقة ونصب القرینة فلم تعرض لبیان العلاقة ایضا حاصل فی التاویل
لكان احسن بل اوانتصر فان المص قال فیما بعد ولا بد من قرینة قوله انما اقتصر علیه لكونه الاصل او لان
الصفة المشبهة لا ینتصب المفعول به لا یسند الیها حال كونها قائمة علی معانیها فان معنی

قوله ص

المصاحبة لمستفاده من نصب المفعول لانهم فيما اذا رفع ما اسند اليه الفعل **قوله** من قمعت (في الاناء)
الطعام (ظ) الظرف افهم الماء الاناء لكن الشايع في عبارتهم ذلك **قوله** تشعاق منهما الشقاق
العداوة والمخالفة **قوله** مطلق النسبة انتجيه بانه يلزم ان يكون قوله سابقا اسناد (الفعل)
الى الفاعل اذا كان مبنيا للفاعل حقيقة والى غيره مجازا قاصرا في اداء المقصود واعلم انه هنا امور (ينبغي)
ان ينبه عليها الاول يكون (ان) المفعول اعم من ان يكون بواسطة او لا لكن المفعول فيه وبه
ليسا داخلين على ما يفهم من شرح المفتاح الشريفي في بحث مسنده المسند وطنيم من (المفهم)
شرح المفصل فيلزم ان يكون ضرب في الدار مبنيا للمفعول مجازا الا ان المحقق الرضي قال
با نوعان من المفعول به لها ما يكون بحسب المعنى كذلك ويصلح لان ينصب (لها) بعد شرايط العمل
فاضافة ضارب الى امس حقيقة الثالث ان اضافة اسم الفاعل الى الظرف ان كانت على طريقة اضافة (في)
على المفعول به او بمعناها فهي مجاز والا فينبغي ان تكون حقيقة لان للمظروف تعلقا بالظرف (تما مل)
قوله الاقوال الكاذبة التي يعمد المتكلم بها صدورا لكذب قاصدا ترويجها بقدر الامكان
فلا تاول فيها **قوله** اولم يظن (يقصد) الظ من اعادة لم في الشرح ان الكلام على عطف النفي والنفي مقصود
فان احدهما لا يكفي بل الاعادة لاظهار النفي لكن على عطف المنفي (اي في المختصر) على المنفي فيقع كلم اوفي
خير النفي يستفاد العموم للنفي **قوله** لاحتمال ان يكون الح اقول هذا بعيد جدا لان
فاعلية الغداة او كيهما والعشي او موهما غير ظاهرة فلنا لم يذهب (اليها) احد سيما على عرف المتكلمين
ومتفاهم العرف من الانام ثم اسناد اهلاك (اي وفاعلية العشي) الناس الى الدهر على ما فهم من القران فالظان المراد
وقوع الهلاك بلا تاثير من الله تعالى او غيره (دفع اعتراض) بل لانتهاء مادة الحيوة الى الاخر واما اسناد الحوادث
اليه في اشعار العرب وامثالها فاظهار التحزن والشكوى من الله تعالى لكن في ضمن عبارة
الدهر على سبيل الظرافة الا ترى ان شعراء العجم من اهل الاسلام ايضا قايلون بهذه

الطريقة

الطريقة في المراثي وغيره قوله يعني ما لم يعلم المراد منه بالعلم ههنا مطلقة بحيث
يتناول الظن قوله متزعزعة يمكن ان يكون عن بمعنى في اى فصل فيه القنزع عن القزع
باختصار ما بينهما قوله جذب الليالي المراد بالليالي مطلق الزمان كما اشتهر قيل ابله القيل
بمعنى التكوين على ما في التاج لكن لاعتبار الارادة غير ظاهر قوله فانه يدل الخ فيه ان طلوع
الشمس به لا ينافي ان يكون اسناد الافناء الى جذب الليالي حقيقة فان المنجمين يجعلون
المؤثر في عالمنا الكواكب المخلوقة لله تعالى ابتداء او بتوسط تأمل قوله وانه المبدي الخ لعدم
القايل بالفصل بين الافناء واطلاع الشمس وبين غيرهما قوله ومجاز بينهما بالواو في
نسخة مصححة الشارح قدس سره يعني ملاحظة هذا الاعتبار في القسمة الى مجموع الاقسام
الاربعة سواء وجب تمام الجزء الاول من الاعتبار كما في القسم الباقي السابق او الجزء اللاحق
كما في القسم الثاني او بعض الجزئين كما في القسمين الاخيرين نفي ان الكناية مقابل للحقيقة
والمجاز على عبارة المص ظ لانه اشترط الخ واما على مذهب السكاكي فيجوز ان يكون للمسند
جملة ووصفها بالحقيقة والمجاز للعوس محل خفاء اذ الكلمة ماخوذة في تعريفهما يوم القيامة
الاولى تركه لكن يناسب ذكره على وجه التفسير في الاخير قوله او عن طوله لا يخفى ان مجرد
الطول لا يستلزم التعجب من عدم الاتقاء مع ان طوله ازيد من ذلك قطعا قوله اى من جهة
العقل الخ يعني عقلا تمييز عن نسبة الاستحالة الى القيام لكن على انه فاعل المتعدي
الاستحالة اى الاحالة فان التمييز لا يلزم ان يكون فاعلا للفعل المذكور بل للازمه او
لمتعديه نحو امتلاء الاناء فالماء ليس فاعل الامتلاء بل للملاء قوله يزينك وجهه حسنا
اى يزينك الله تعالى علم الحسن في وجهه ففي الكلام حذف مضاف ووجهه مفعول به
بواسطة او صفة حسنا قوله وان فاعل هذه الافعال الخ اقول فقد جعل السكاكي

القنزع
قوله
بتصحيح صح
اخر الآية صح
اى من جعل الولدان شيبا

النفس فاعلا في اقدمني والحق ان الفاعل في الجميع النفس على زعم المعتزلة فانهم جعلوا
العبد موجدا لافعاله بالمباشرة او التوليد حتى قالوا العلم بالنتيجة مخلوق للعبد
بالتوليد عن النظر فينبغي ان يقولوا بصدور السرور والعلم بزيادة الحسن عن النظر
الحسي في الوجه بالتوليد قوله والحق ما ذكره الشيخ الخ كتب قدس سره في الحاشية
اولا لا نزاع في ان الفعل لا بد له من فاعل لكنا نعلم قطعا ان الموجود المحقق في امثال
هذه الصور هو السرور والقدوم ونحو ذلك من الافعال اللازمة لا المسرة والاقدام
ونحوهما من الافعال المتعدية لكن يبقى ح بحث وهو ان لفظ اقدم لا يكون ح حقيقة
لعدم تحقق معناه وقد استعمل استعمالا صحيحا فينبغي ان يكون مجازا فلا يكون
المجاز في الاسناد ثم الحق بخطه قدس سره في اخر الحاشية هكذا والجواب ان عدم
تحقق المعنى لا ينافي كون اللفظ حقيقة ولا يستلزم كونه مجازا في معنى اخر غاية
الامر ان مدلول اللفظ وما استعمل فيه لا يكون ثابتا ولا يلزم الكذب لانه لان المقصود
ثبوت ما هو الاصل والمرجع كالقدوم مثلا اقول اخر الحاشية السابقة اشكال على القوم
جميعا بان الواقع في الصور التجوز اللغوي في الاطراف لا الاسناد المجازي والحاشية
اللاحقة جواب له واما اول الحاشية لترجيح كلام الشيخ لكنه مجمل غاية الاجمال وحاصله
ان الافعال المتعدية الواقعة في تلك الصور ليست بموجودة اصلا فالمقصود فيها المبالغة
في ملابسة الفعل مثلا اذا وجد القدوم وحده لداع واريد المبالغة في ملابسته يتوهم
هناك اقدام ومقدم وينقل اسناد الاقدام منه الى الداعي فان نقل الاسناد من
المتوهم كنقله من المحقق في تحقق غرض المبالغة في الملابسة فمراد الشيخ ان ليس هناك
فاعل موجود تسند اليه تلك في تحصيل الافعال المتعدية او فاعل بعيد باسنادها

اليه فلا فايدة فى الاسناد الى الفاعل المتوهم تامل بقى بحث اخر هو انه اشتهر بين الحكماء و
المتكلمين ان كل ممكن فله فاعل فلذا وفعال اللازمة فاعل موجود يكون اسناد الا
المتعدية اليه حقيقة وللقدوم مثلا مقدم محقق هو الحق تعم عندنا والعبد عند
المعتزلة سواء كان بالمباشرة او التوليد من فعل اخر للعبد فافهم ذاهبا الى ايما مر الخ اقول
لا يخفى انه قد يمكن ان يكون التشبيه فى المدخلية مقصودا كما فى صورة الاسناد الى
السبب واما فى غيرها فلا كما فى الاسناد الى المصدر والزمان والمكان فكلام السكاكى محل
بحث قوله اللوازم المساوية الخ كان المراد المساواة بحسب القراين والمقام فلا يرد ان الحيا
ليست متساوية للسبع قوله وهذا مبنى الخ فان قيل اسناد راضية والضمير جميعا
ايضا مجازى على مذهبه فالمراد بعيشة الصاحب قطعا قلنا اذا كان الضمير عبارة عن
الصاحب فليس اسناد المجموع مجازيا قوله وهذا اولى فانه نوقش فى مثال المتن
بان التجوز فى اسناد الصايم الى الضمير والجواب ان مبنى الخ فيه انه يلزم ان يكون
الاسناد مجازيا لان حق الاثبات مثلا ان يسند الى القادر المختار لا الى الزمان
المتلبس به مع ادعاء القادرية له فلا يغنى السكاكى عن المجاز العقلى المشار قدس سره
فى حواشى شرح المختصر فى الاصول قوله من حيث انه مسند اليه ينبغى ان لا يجعل
الحيثية للتعليل بل للتقييد البحث اى المبحوث عنه ههنا احوال المسند اليه حال كونه موصوفا
بهذه الحيثية فلا يرد ان الحذف والاثبات ليس عرضه لاجل كونه مسند اليه تنبيها على ان
للمسند اليه الخ لا يخفى ان هذه النكتة منافية لنكتة تقديم الحذف ووجه التوفيق ان هذه
النكتة تخيلية باعتبار شيوع الحذف فى لعدم اللاحق والنكتة السابقة بالنظر الى
الواقع قوله بناء على الظاهر الخ لا يخفى ان كونه ركنا من الكلام لا ينافى فى كونه عبثا فانه لو علم

قوله فعال

قوله

اى اسناد راضية الى عيشة مجاز و اسناد الضمير الى عيشة مجاز ايضا

اى مذهب المصنف

قوله

اى ضمير صايم

يستغنى

احوال المسند اليه

قوله

معنى الكلام صار تمامه عبثاً فكيف بالجزء منه فتى الحصه ايضا اذ علم عبث فحق العبارة

بناء على القرينة وان كان مع قطع النظر عنها ليس بعبث قوله لان الدال حقيقة الخ

انما حصر الدلالة عند الحذف في اللفظ مدخلية العقل ايضا اما المبالغة في مدخلية

اللفظ واما ان العقل شرط الدلالة والحاكم بذلك والدال هو اللفظ قلت عليك

هذا يصلح مثالا لادعاء التعيين ايضا هل سرام لا اصل العبارة اهل فحذفت

الهمزة ادام المتصلة لازمة للهمزة قوله او ايهام صونه المراد صونه بحسب توسط

المرور على اللسان فصح ذكر الايهام قوله والظاهر ان ذكر الاحتراز الخ يمكن ان يقال

العبث في ذكر المسند اليه يكون باعتبارين احدهما باعتبار القرينة الدالة على تعيينه

لاسناد هذا المسند في قصد المتكلم وارادته وثانيهما تعيينه لاسناده بحسب

نفس الامر بحيث لا يصلح ان يسند هذا المسند الى غيره او سجع او قافية هذا فيما

اذ وجب تقديم المسند الذي يحصل السجع او القافية ثم المقابلة بالوزن يقتضي ان

لا يتغير الوزن بذكر المسند اليه وحذفه بل بتغير القافية وذلك فيما يكون المسند الذي

القافية على وزن المسند اليه فبذكر المسند اليه وحذفه لا يتغير الوزن كقوله

الصياد الى اخره الظاهر مثال لفوات الفرصة فالاحسن اتصاله به قوله رمية من غير رام

قال الشاعر
فشركِ حاضر وكل وقت
وخيرك رمية من غير رام

هذا مثل اول من قاله الحكيم المنقري وكان من ارمى الناس وقد نذر ان يذبح مهاة

على الغبغب فلم يمكنه ذلك اياما حتى قصد بقتل نفسه ثم رمى ابنه مطعم فاصاب فعند

ذلك قال الحكيم يضرب في احسان صدر من المسيء بلا تدبر وتردد قوله ولا مقتضى

للعدول الخ الظاهر ان الظرف ليس بخبر بل متعلق بالاسم فيلزم تنوين المقتضي لانه

شبه المضاف اللهم الا ان يذهب بعض النحاة انه لا يجب تنوينه وعليه قوله عليه الصلوة

والسلام

البغداديون قد جوزوا

والسلم لا مانع لما اعطيت او اظهار تعظيم ادرج لفظ الاظهار وان كان الحاصل من لفظ
المسند اليه التعظيم نظرا الى ان الكلام على تقدير القرينة فا للفظ المحذوف المدلول عليه
بالقرينة يفيد التعظيم وذكره يفيد اظهاره حيث الاصغا الاولى السماع ليصح في حقه
نعم نحو قوله نعم حكاية لا تبق لا يلايم قوله ولى فيها مارب اخرى لجعل ذلك ذكر المسند اليه
في الاية لمطلوبية الاصغاء والبسط لانا نقول هذا القول مجمل يقتضي ان يسال المخاطب
بالمارب فيبحث المتكلم تبفصيلها فيقع زيادة البسط فبالاصغاء لان الح الاولى
دخول الفاء في لان كما لا يخفى قوله الخطاب مع معين الاولى لمعين اذ يقال خاطبته
والخطاب له اللهم الا ان يجعل الظرف حالا اى كاينا مع معين قوله الى غيره اى مما لا
غيره معين واما لم يقل في توجيه العبارة هكذا اى يترك الخطاب لمعين الى غيره
اي الخطاب لغيره معين لانه يدل عبارة المفتاح والايضاح على ان ضمير غيره راجع
الى معين قوله وهو ما وضع الح فيلزم ان يصير مجازا عند تبدل المشخصات تامل
قوله لاحضاره بعينه اى بشخصه يشكل بما اذا لم يكن الموضوع له معلوما للسامع على وجه
الخصوص كما في المثال المذكور في المتن اي لفظة الله قوله واحترز بهذا الح يشكل بمثل جاء
رجل حاكم القوم في البلد الا ان يقال هذا الوصف لا يختص بالفرد المعين بحسب اصل الوضع
فلا يرد ايضا ما قيل ان الرحمن ليس بعلم مع انه مختص بالحق تعالى اى اول مرة ينبغي ان تعلم
انه لا يلزم ان يكون كل علم للاحضار اول مرة فلا يرد انه يشكل جاء زيد فيه قوله وعوضت منها
اى جعلت منها حرف التعريف عوضا قوله ثم جعل علما الح اعلم انه ان كان علما شخصيا
ينبغي ان يكون الواضع هو الحق تعالى على وجه الخصوص غير معلوم بالكنه لغيره تعالى ولو كان
من الاعلام الغالبة كما يستفاد من شرح الكشاف فيصح عليه الاستعمال في الفرد المعين بالنظر
الى ان لفظ الله مع صله بمنزلة لفظ واحد والا له المنكر اسم لكل معبود ثم غلب معرفا ومنكرا الكن

الغالب ان يستعمل فى الثريا على المعبود بحق اى المفهوم الكلى تامل قوله لما افاده التوجيه
اللغة بدون القرينة المعينة كناية عن كونه جهنميا فيه بحث لان اللفظ مستعمل فى
المكنى عنه وههنا مستعمل فى الشخص لا فى كونه جهنميا اللهم الا ان يجعل كناية
عن مجموع الشخص مع الصفة اعنى كونه جهنميا فان المجموع ايضا لازم والاحسن
ان يقول الكناية بالنظر الى المعنى الاصلى لا يلزم ان يستعمل فيما هو كناية عنه فان الدلالة
والفهم تبعا لا اصالة ونظيره ذلك دلالة الحذف على النكات المناسبة له بلا استعمال
فيها تامل قوله استعارة يجوز ان يكون مجازا مرسلا من قبيل اطلاق المقيد على المطلق
الواقع فى ضمن مقيد اخر كاطلاق المشفر على مطلق الشفة لكنه واقع فى ضمن شفة
الانسان ولك ان تجعله مجازا متفرعا عن مجاز اخر نظرا الى خصوصية المقيد الاخر
قوله او ايهام استلذاذه انما ذكر الايهام قصدا الى اعتبار الذات الحسية فى
ذكر العلم او الى اعتبار اللذة بنفس العلم من غير ملاحظة الدلالة على الذات لكن
على التوجيه الاول او التبرك عطف على نفس الايهام قوله سوى الصلة اما الخبر
فلا يلزم ان يكون من الاحوال المختصة به بوجه ما اذ يجوز ان يكون من الاحوال العامة
بخلاف الصلة فانها معينة للموصول بحيث يصير معرفة بواسطة اتصافه فيختص
به اختصاصا تاما قوله لقلة جدوى الخ هذا مسلم بالنظر الى خصوص المثال
والا فقولنا الذى ملك الروم معظم للعلماء يفيد فائدة تامة قوله مفاعلة من
دا برود ومعنى المفاعلة ههنا المبالغة فى ورودها او الدلالة على اختلافهما
فيه وانما جئ يعنى دلالة على الابعاد فان هذا الخ اذ فيه اشارة الى ان ما غشيهم بحيث
لا يمكن ان يعرف ولعبر عنه فان قيل الموصول معرفة معهوده للمخاطب باعتبار
الصلة فلا ايهام قلنا ذلك بالنظر الى اصل الوضع لكنه قد يعدل عنه كما فى المعرف
بلام العهد

بحسب

[illegible]

بهاما

[illegible]

٦٣

بدائم العهد الذهنی **قوله** غليل صدورهم الغليل بالغين المعجمة الحقد وحرارة العطش ومن

للخطاء الخ وذلك لانه يشكل بمثل ان الذى سمك السماء الخ فان السمك ليس علة لبناء البيت

~~للخطاء الخ وذلك لانه اللهم الا ان يجعل ضمير ثم انه ربما جعل الخ راجعا الى مجرد الاتيان~~

بالموصول من غير اعتبار الايماء ولا يخفى ان سوق الكلام ينافيه اذ يدل على ان المرجع

الايما **قوله** ففى قوله ان الذى سمك السماء فان قيل لا دخل للايماء فى التعريض وانما نشاء

التعظيم من نفس الصلة لتشابه اثار موثر واحد قلنا التعظيم المستفاد من نفس الموصول او

الصلة يحتاج الى التوسل بالايماء واما التعظيم المدلول عليه بمجموع الكلام فلا يحتاج اليه

كما يتوقى بنى لنا بيتا من سمك السماء ان التى الخ ضرب البيت كناية عن الاقامة وانما اضاف الكوفة

الى الجند لاقامة جند كسرى بها والمراد بالقول المهلك **قوله** ابو الصقر خبر او بيان والجر قوله

من شيبان **قوله** او على الحال والعامل معنى اسم الاشارة من شيبان حال الخ لا مستعلق بفرد الا انه

يصير التعريف بلا انفراد حال قاصرا اين حال من شيبان **قوله** شجرتان الاولى شجران بدون التاء

لانهما نوعان من الشجر لا فردان لان قصدا لغرض الخ الاولى لان كمال الفصاحة للاعراب البدو سين

الخلص **قوله** وعلم المعانى من حيث الخ لا يخفى ان ذلك يحصل من علم اللغة ايضا فانه اذا عرف

ان هذا للقريب عرف انه اذا قصد بيان قرب المشار اليه يوتى بهذا **قوله** وهو زايد الخ فيه

بحث لانهم ان ارادوا بالزايد على اصل المراد المعنى الذى لا يمكن ان يعبر به فى هذا المقام **قوله** وبهذا

ظهر فساد الخ انت خبير بان ظهور الفساد بما سبق ان يحمل هذا القايل المشار اليه على اسم الاشارة

والا فقساده من جهة ان لا يفهم من العبارة لا لما سبق لان كون الاوصاف فى عقب المشار اليه

لا ينافى ذكر اسم الاشارة عقيب الاوصاف **قوله** وهو الذين يومنون الخ اى ذواتهم على ان يكون صفة الايمان

خارجة بقرينة عدها من الاوصاف وانما لم يقل هو المتقون لان قوله نعم الذين يومنون قد يجعل منقطعا

المعنى الزايد على المعنى الوضعى للفظ الذى عبر به عن المقصود لا المعنى الزايد على معنى لفظ آخر

ضربت

اى كلاما برأسه

اى المشار اليه

بل

الاولى صح عما سبق على ما فى الكشاف وغيره وح لا يحسن جعل المتقين مشارا اليه الا الى حصة من افراد نوع ان يتوالى

قوله لكن التحرير الخ اراد ان كلمة ما مع وصف التحرير خاصة فى نفس الامر بالذكر فصار مذكورا كناية فلا

يرد عليه انه اذا قيل الانسان كاتب كان الانسان مستعملا فى مفهومه وان كان شاملا ببعض

الافراد اعتبارا صح الافراد بقرينة المحمول **قوله** من غير اعتبار التحره ينبغى ان تعلم انه لا يلزم من عدم اعتبارها عدمها

فلا ينافى ان يكون الاستغراق والعهد الذهنى من فروع لام الحقيقة اقول المفهوم من الكتاب

وسائر كتب القوم ان الاصل والحقيقة لام العهد الخارجى ولام الحقيقة وسائر الاقسام

من شعبها والمحققون ان معنى اللام الاشارة الى ما دخلت هى عليه فان كان اسم الجنس

موضوعا بازاء الحقيقة فالاصل لام الحقيقة والعهد الخارجى ايضا من شعبه فجعله اصلا

اخر دون سائر الشعب تحكم سواء اعتبر فيه وضع اخر او لا فان تقدم الذكر من جملة القراين

وكذى تقدم علم المخاطب فلا يجدى نفعا فى الفرق ان معرفة الجنس غير كافية فى العهد الخارجى

بخلاف سائر الاقسام وان كان موضوعا بازاء فرد ما فالاصل لام العهد الذهنى وسائر

الاقسام من فروعه بحسب المقامات والقراين **قوله** وقد ياتى المعرف الخ اعلم ان المعرف

بلام الجنس والحقيقة قد يعتبر فيه بواسطة القرينة الوجود اما مطلقا غير مقيد بالبعضية

والكلية كما فى المهملة واما فى ضمن البعض واما فى ضمن الجميع وقد يعتبر فيه عدم الوجود كما فى

الانسان نوع وقد لا يعتبر الوجود ولا العدم كما فى التعريفات **قوله** لمطابقة ذلك الواحد

الخ انت خبير بانه لا حاجة الى تلك المطابقة فى اعتبار عهديته لان فردا ما معهود مقرر فى الذهن

ان صح من كل ماهية **قوله** وان كان فى اللفظ الخ ينبغى ان تعلم ان اجراء حكم المعرفة عليه ليس بحسب اللفظ نقط

بدون المعنى كما يتبادر من العبارة لان اللفظ مستعمل فى الموضوع له اعنى الحقيقة الجنس غاية

الامر ان الفردية مستفادة بواسطة القرينة كما حققه ذلك فى المطول نعم ان جعل المعرف بلام الجنس

مطلقا

مطلقا بكونه كما قال قدس الله سره بذلك فى شرح المفتاح لتم هذا الكلام وكذا ان منع كون
اللفظ حقيقة فى صورة العهد الذهنى كما هو الحق عندى وقد ينتبه فى حاشية المطول بحسب
اللغة الاولى بحسب الوضع لانه لو اريد بالصلوة جميع افرادها نظرا الى وضع الشرع كان استعمالا
حقيقيا **قوله** واستغراق المفرد الخ **قوله** ينبغى ان هذا مسلم فيما اذا استلزم الحكم على كل فرد
الحكم على جميع واثنين واما اذا لم يستلزم فلا مثل قولنا لا يرفع هذا الحجر العظيم كل رجال اشمل من
قولنا لا يرفعه كل رجل وكذى قولنا هذا الخبز يشبع كل رجال اشمل من قولنا هذا الخبز يشبع كل
رجل فالاشملية مختلفة بحسب المقام **قوله** بل الجمع المعرف الى اخره والجواب ان كلام القوم على
تقدير ان لا يبطل معنى الجمعية الى لام التعريف وتبقى الجمع والمفرد على معناهما الاصلى وح لا يرد
هذا الاعتراض **قوله** مظنة اعتراض الخ لا يخفى ان ذلك الاعتراض على تقدير ان يكون اسم الجنس
موضوعا للماهية ايضا وارد على مثل ما من رجل ولا رجل بالرفع اذ الاسم مقرون بالتنوين الدال على
الوحدة وتقرر الجواب الاول بالنسبة الى المثالين انه تجرد الاسم عن معنى الوحدة واعلم انه يرد على مثل
قولنا لا رجل بالفتح اشكال من وجه اخر على مذهب من جعل الاسم موضوعا لفرد ما وذلك لان معنا
نفى الجنس يعبر عنه فى الفارسية بقولنا نيست مرد ولا مخلص الا بان يعتبر وضع اخر للمجموع بازاء
نفى الجنس للمحافظة الى اخره **قوله** فيه ان هذا لا يفيد الامتناع فانه قد يرعى المعنى وقد يرعى اللفظ فى
مثل من باعتبار انه مفرد اللفظ مجموع المعنى وقد وقع فى الحديث الصحيح وصف الشهر بالاواخر
فى بيان ليلة القدر الا ان العشر معناه متعدد لا جنس قابل للوحدة والاولى ان يق لا يطرد وصفه
بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظى ولانه بمعنى كل فرد انت خبير بانه لا يجرى فى مثل لا رجل
بالفتح وليس رجل بالرفع فان معنى الاول نيست مرد ومعنى الثانى نيست مردى فعلم ان كلام المص
مخصوص بالمعرف باللام لكنه انما يظهر السؤال على تقدير ان يكون الاسم موضوعا لفرد ما **قوله** لانهما

ان تعلم صح

احضر طريقي لمر ردان الاضافة لحضر طرق التعريف بل انها قد يكون كذلك بحسب المقام نظرا الى حال المتكلم والسامع قوله اى مهوشي تثبت ياءات ياء ان من نفس الكلمة وياء للاضافة

قوله اليمانين جمع يمانٍ تخفيف يمني منسوب الى اليمن بحذف احدى اليائين وتعوض الالف المتوسطة قوله له حاجب الح يعني نفسه الانسانية من حيث هي وان كانت مائلة الى المعايب والامور الدنية الدنيوية لكنه حصل لها من العناية الالهية ما يمنع عن ذلك كمحبة عالم القدس والتشبه بالملائكة عن طالب العرف اى الاحسان لكنه عن بمعنى في اى في شان طالب الاحسان او مضاف محذوف اى احسان طالبه قوله حاجب يمكن ان يكون التنوين للفردية تشخصا قوله اى الكميات هذا مختص بالعدد عند الادباء على ما فهم من تفسير الرضي لتعريف اسماء العدد قوله هي نطفة ابيه لتشكل بادم وحوى وعيسى عليهم السلم وبكثير من الحيوانات الغير المتولدة من النطفة فلذا قال المحقق البيضاوي من هو جزء مادته وقال بعضهم لفظ كل في كل دابة بمعنى الاكثر قوله او كل نوع تشكل تقرير الشرح بان خلق نوع البغل ونوع الحمار من نوع اى ماء الحمار نعم يمكن ان يتوهم الايهام ان النطفة مطلقا نوع من المياه ويجوز ان تصحح تقرير الشرح بان نوع الماء المختص بالبغل هو المركب من نطفة الحمار والفرس معًا قوله كان قد داى الى اخره اى حال كونه مثل ذي الرؤية والسمع او صفة الظن بجعل اللام للعهد الذهني قوله اشتراكه اى الاشتراك المعنوي بخلاف الاحتمال فانه بالنظر الى الاشتراك اللفظي قوله لكان الوصف مخصصا اى على الغلط فلا يتعين المثال قوله وقد يكون الوصف لبيان الح الفرق بينه وبين الوصف للتاكيد ان المؤكد لا يلاحظ فيه بيان للمقصد الاصلي بل مجرد التاكيد بخلاف هذا الوصف ثم الفرق بينه وبين الوصف المخصص ان المرتفع ثمة احد افراد المعنى الواحد المعاني وهنا احد الحرسي

الجزئين قوله وبهذا الاعتبار افاد الخ فان قيل كل منهما توجيه على حدة للوصف لانه اذا قصد بيان الجنس لا يتصور زيادة التعميم للافراد اذ الجنس من حيث هو واحد قلنا زيادة من الاستغراقيه لتاكيد العموم فيما يدخل عليه والاحاطه بافراده نصا بحيث لا يحتمل غير ذلك عندنا يا بالعرينه حسنا مع ان سوق الايه لبيان شمول قدرته وعلمه تعم لكل فرد للدابه والطير شمولهما لافراد الانسان بلا نقا وتضمن حمل الوصف لبيان الجنس لم يرد الجنس مع اعتبار عدم الصلوح للفرديه بل قصد بيان ان خصوص فرد او نوع غير مقصود بل المقصود الجنس في ضمن جميع الافراد اذ الوصف لا يختص بفرد او نوع فالاستغراق حقيقي لا عرفي فمآل التوجيهين واحد فافهم قوله او عن حمله على معناه اي غفلة السامع عن التوجيه الى ما يراد به حقيقة او مجازا قوله بناء على انهم في حكم شخص الاظهر ان يقول بناء على ان البعض في حكم الكل لكنه نظر الى انه قد ينسب في العرف الفعل الصادر عن البعض الى الكل لكمال اتحادهم ثم انه اعترض عليه ايضا بان لا يكون توهم عدم الشمول في لفظ القوم بل في نسبة الفعل المنسوب الى الكل اقول ولا يخفى انه يمكن ان يجعل عدم الشمول في عبارة المص بحيث يتناول عدم العموم في النسبة ايضا حتى يندرج فيه التجوز العقلي فدفع توهم التجوز مخصوص بالعقلي ففي الكلام تعميم بعد تخصيص وان عمم في الاول فينبغي ان يعتبر في غير صور الشمول ليبقى انه قيل لا يدفع مثل اجمعون التجوز في الاسناد على ما هو الظاهر وكذا ينبغي ان لا يدفع التاكيد اللفظي هذا التجوز وقد اتفق هذا القايل مع القوم في دفعه اياه تامل قوله والمومن الخ اخره ركبان مكة بين الغيل والسند والمراد بالمومن الحق تعالى وبالعائذات الطير الملتجئة الى الكعبة للامن عن الصياد اذ لا ياخذها الركبان بل يمسحها والغيل بكسر الغين موضع الاسد على ما في شرح السعديان وقال بعضهم الغيل بفتح الغين والسند بفتح السين والنون موضعان في جانبي الحرم فيهما الماء ثم العائذات اما منصوب وهو الظ

على الاحتمال الثاني اعني قوله وان عمم في الاول

اي التجوز العقلي وهذا مبني على التخصيص في الاول اعني قوله او دفع توهم التجوز والتعميم في الثاني اعني قوله او دفع توهم عدم الشمول

او مجرور بالاضافة وح الطير منصوب باعتبار الحمل على المحل **قوله** على ان اجزء ما قبلها

الى اخره لا يخفى انه ليس مدلولها ان تلك الاجزاء مترتبة فى ذهن المتكلم والسامع ولا ان تعلق

الفعل بالبعض معتبر هو قبل تعلقه بالاخر فالوجه ان معناها الاشارة الى ان تلك الاجزاء

بحيث اذا لاحظها العقل وجد كذلك **قوله** فرق بين ان يكون الشى الخ قد ذكر قدس سره فى قوله تعالى

لم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون ان القيد فى الكلام المنفى قد يكون لنفى القيد وقد يكون

لنفى المقيد بمعنى انتفاء كل من الفعل والقيد او القيد فقط او الفعل فقط فلينا مل

فى المقام **قوله** خلافا لبعضهم يعنى ابن الحاجب لانه ذكر فى الايضاح اذا قلت جاءنى زيد بل عمرو فقد

اضربت عن نسبة المجى الى زيد واثبته لعمرو فهو اذن من باب الغلط فلا يقع فى فصيح الكلام

وانت خبير بانه ان اراد ان التلفظ عن مجى زيد غلط على وجه سبق اللسان مع التدارك

بقوله بل عمرو على ما قاله السيد رحمه الله فى توجيه كلامه يرد عليه ان ذلك معنى الاضراب

الموجود فى صورة النفى فينبغى ان لا يقع ايضا فى الفصيح تامل **قوله** او للايهام الفرق بينه وبين

التشكيك ان المقصد فى الاول الاخفاء بحسب بادى الراى حتى يظهر من المخاطب الانصاف

والاعتراف بالحق **قوله** ولانه فى المعنى عبارة عنه هذا لا يتم على تقدير ان يكون صيغة

الفصل للربط وتاكيد الحكم نظرا الى ان معنى زيد هو العادل زيد ست كه عادلست

على ما قاله المص فى شرح الكشاف وذكر فى المغنى ان اكثر البصريين على انه حرف **قوله**

ولا بد من تعقله قبل الحكم اى المحكوم به فقوله المراد التحقق فى الذهن فقوله لا بد للوجوب

لا الاستحسان اى اذ تعقل الذات قبل الوصف هو المناسب ولا اشكال ان ترتيب اللفظ على وفق

ترتيب المعنى امر لايق فناسب ح تقديم المسند اليه وان اريد التحقق الوجود الخارجى

فقوله لا بد على ظاهره لكنه يختص بالوجودات الخارجية الا انه صح تعليل التقديم فا

ناسب

ناسب ترتيب اللفظ على وفق الخارج الذي مدلول مدلوله اعني المعنى قوله ولا
معصي عطف على الاصل او حال من انه لا من معمول ان اذ لا يكون ان وان عاملان في
الحال قوله بدليل ما قبله يا ان الخ انت خبير بان مجرد هذا البيت لا ينفي ان يراد بالحيوان
ثعبان موسى عليه السلم فانه معجزة يعترف بها بعض الناس فيدعو الى الحق وبعضهم
على خلاف ذلك نعم هذا البيت مع غيره من الابيات والسياق يدل على المقصود قوله علم
لتعجيل الخ ذلك لان التفاول في المشهور فال نيكو كرفتن وذلك بما يسمع في مفتتح الكلام
اذا اصلح لذلك وكذا الحال في التطير يعني فال بد كرفتن لكنه لا يخفى ان التقديم يكفيه مجرد التفاول
او تعجيل المسرة بل المسرة قوله او انه يستلذ اي لفظ المسند اليه لذة المحسوس فلذا اقتح احتيا
الايهام فيه قوله وقع بعدها البعيدية غير ظاهرة من الولي بحسب اللغة قوله ليتحقق تخصيص
المتكلم الخ يحتمل بحسب الظان ان السالبة الكلية نقيض للموجبة الكلية وذلك غلط الفساد
بل الوجه ان تخصيص المتكلم بالنفي في الاصطلاح انما يكون فيما اذا اعتقد المخاطب وقوع
الفعل على وجه النفي واخطا في تعيين فاعله فرد المتكلم ذلك بان نفى الفعل عمن زعم
المخاطب انه الفاعل وعين غيره للفاعلية والشاهد على ذلك الذوق والسليقة فمنع ذلك
غير نافع كما في كثير من النكات البيانية قوله نحو لا غيري هذا بظاهره لا يتناول نفسه لا
غيري فينبغي ان يجرد نحو عن مغايرة لا غيري فيراد مطلق التركيب الدال مطابقة على
نفي صدور الفعل عن الغير فيتناول لا غيري ومثله وقس على ذلك امثاله مثل نحو وحدي
قوله الى تخصيصه بعدم السعي لكن ينبغي ان يفرق بين تخصيص انا ما سعيت كما هو المقصود
في المقام وبين ما انا سعيت على ما سيتو بان انا ما سعيت بتقديم المسند اليه على النفي عند
قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته واصاب لكنه اخطا في فاعله الذي

واذا كان الامر كذلك فلا بد في ثبوت ردهم كل احد لتخصيص المتكلم لتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي

لم يسمع فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير فهما انا السعي تبا خير المسند اليه عن النفي
انما يقال لمن اعتقد وجود السعي واصاب لكنه اخطا في فاعله وزعم انفرادا
او مشاركة ولا بد فيه من ثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعام وان
خاصا فخاص **قوله** هذا الذي ذكر من التخصيص الخ المتبادر من العبارة ان المعطوف
عليه قوله وان بني الخ هذا المقدر لكن المناسب لتفصيل ما ذكر بالتخصيص والتقوي
ان يعتبر عطفه على قوله ياتي الخ لكن بتقدير قيد وشرط اعني ان بني على معرف فهو
فقد ياتي الخ **قوله** واستثنى السكاكي المنكر الخ اي في قولنا ما لا يمكن تقديره موخرا يفيد
التقوي دخل مثل رجل قام على الظ والقول المختار لكن السكاكي اخرجه منه بالتاويل
والميل الى المذهب المرجوح **قوله** واذ قد صح متعلق بمحذوف اي حلزم طلب و
اذ قد صح الخ لان هذا اعتبار محض اي كونه فاعلا في الاصل مع جعله مبتدا مقدما
اعتبار محض هنا لا بحسب الواقع ثم لا نم امتناع ان راد الخ قال السيد تبادر من قولهم شر اهر
ذا ناب كون الشر بالقياس اليه فالخير ايضا بالقياس اليه فظاهر انه لا يكون مهر اليه
لان الهرير صوت الكلب عند تاذيه وعجزه عما يوذيه ~~وعجزه عما يوذيه~~ او كجعل صاحب الكشاف
في المقدمة الهرير بمعنى مطلق الصوت وقال في مستقصى الامثال كانهم سمعوا هرير كلب
في وقت لا يهر في مثله الا لسوء فقالوا ذلك اي ان الكلب انما حمله على الهرير شر يضرب
فيما يستدل به على وقوع الشر ونقل صاحب المفصل عن بعضهم ان الهرير شاهد الذي
يتشام به طوايف الناس لكن ربما يهتدى به المضل خصوصا في الليالي المظلمة وهذا حسن
قال وقال في النهاية من طبع الكلب ان يهر دون اهله ويذب عنهم **قوله** بان يراد بالمنكر الخ
ينبغي ان تعلم ان هذا ليس تعريضا مصطلحا بل سماه تعريضا نظرا الى ان فيه خفاء في الجملة

اذ الظا

اذ الظان يراد بالمثل والغير مطلق المماثله والمغاير فاذا اريد بهما انسان مخصوص كان فيه

نوع خفاء في الجمله قوله لان الافاده خير من الاعاده فيلزم حال المخاطب اذا اقتضى التوكيد

والاعاده لا يجوز تركه ويمكن ان يق يجوز ان يستوى الامران بالنسبة الى المخاطب

باعتبار انه مذكر معه ما يزيل انكاره عطف تفسير ~~[illegible]~~ مرجحة مهمله انتجيه بانه يحتمل هذا

المثال ان يحمل على سلب الربط فيكون سالبه لا موجبه قوله بالاسناد اليها لا بد

للتانيث من تاويل بان يرجع الضمير الى الكل اى كلمته قوله قال عبد القاهر الح المقم

انما ذكر صاحب القيل الساتو حتى لكنه دليله باطل قوله والحق انه هذا ويمكن ان يق

كلام الشيخ مبنى على الوضع وافاده تلك الامثله لشمول النفى بتوسط القراين كل ذلك

لم يكن فى المقام اشكال لاستلزامه صدور الكذب عنه عليه الصلوة والسلام الا ان

يجوز ذلك سهوا فيما ليس من الاخبار من الوحى وما يتعلق به على ما قال بعض السلف

واما قول الجمهور اى لا صدور الكذب عن الرسول فلهم تاويلات مذكورة فى كتب الحديث

وقد قال السيد فى تاويله كل ذلك لم يكن فى ظنى واعتقادى قوله انتجيه بان اعتقاد

خلاف الواقع منقصه سيما اذا ظهر ذلك الاعتقاد تامل قوله من نحر الامور علما هو

تميز على ما قال قدس سره فى اخر سورة النسا لكنه لم يبين انه تمييز من اى نسبة ولا وجه

العلاقة بين الاصل والمراد هى الاتقان والاتقان وكانه تمييز عن نسبة المفعول والعلاقة

بين القيل والتعين والنظر فان القيل التذكيه عن الدماء والرطوبات فكذا الكمال

يرفع الشكوك والشبهات قوله تريدين فى موضع الاستيناف او البدل قوله تعالى قد ظفرت

استيناف فى جواب هل ظفرت قوله فمن يرحم من استنفها ميه ويرحم مجزوم لجراء الوصل مجرى

الوقف قوله وبالعكس لا ظهر او بالعكس لانه يكفى بعير واحد فى الالتفات قوله نحن اللذون

صبحنا الخ اخره يوم النخيل غارة ملحاحا يق صبحه اذا سقاه الصبوح وهو ما يشرب في الغداة

والنخيل اسم موضع والغارة اسم من الاغارة او النخيل المغيرة والملحاح كثير الملح ففيه سهو

لان الضمير العايد الى الموصول غايب وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بلفظ الخطاب

طحا بكما لبا للتعدية **قوله** اى حين ولى الخ فعلى هذا جعل بعيدا الاكثر بعيد الكلام مع

هذا فينبغى ان يعتبر الشباب والمشيب متصلين بلا فاصلة الكهولة على ما ذهب اليه

بعض اهل اللغة حتى يصح ابدال عصر حان الخ من بعيد الخ واما على تقدير الواسطة

فالمناسب تفسير بعيد الشباب بزمان الكهولة اى ذلك الخبر الخ **قوله** ان يق اى خلاف مراده

كما يشعر به قوله اخر الحمل على الفرس الادهم الخ اللهم الا ان يؤكد بالغير الخلاف فافهم لا يلزم

العهد الخارجى اتحاد العنوان او ان يراد بالقصد الترتب والتوجه لا الاستعمال **قوله**

لان النفقة لا يعتد بها اقول ان كانت الاية فى الصدقة المفروضة فليس بيان المصرف

او محل الصدقة اهم من الاخر اذ لا يفهم كلاهما الا من الشرع وكذا ان كانت فى التطوع

لان الاصل الانفاق والخير يحصل باتصال النفع فى الجملة الى احد واما الكمال فلا يحصل

الا بابن معتد به فى موقع حسن **قوله** والجواب ان كلا منهما الخ لا يخفى انه لا يلايم ما

سياتى من ان دلالة الصفة على الزمان بقرينة خارجية ايضا فعلى هذا كل مجاز

خلاف مقتضى الظ فالتخصيص بهذه المجازات غير ظ تامل **قوله** والقايل ان

يقول انه الخ ذكر فى الاساس ان الساع بالكسر الالة فلا يرد الاعتراض لكنه

جعله فى البيت بمعنى الطين او الجص **قوله** ومن يك الخ الجزاء محذوف اى حسن

حاله مع رداءة حالى ثم امسى ناقص خبره بالمدينة ورحله بدل من محل الجزاء او من ضمير

امسى او تامة فقوله بالمدينة خبر رحله **قوله** والمحذوف خبره لا يجوز جعل المذكور

خبره

خبره لان اللام لا يدخل الا على خبر انّ قوله والرای مختلف اشارة الی تفاوت المطالب بحسب
علوّ الهمّة ودنائتها قوله ای فصبر حمل الحمل من صبر غیر جمیل فیه قصور بحسب
الظ لان المفضل علیه یجب ان یکون جمیلاً فی الجملة وقد قیدنا بانه غیر جمیل ویمکن
التصحیح بان عدم الجمال بحسب الاخره وثبوته باعتبار تسکین القلب فی الدنیا ویمکن
التفصیل علی سبیل الفرض کما فی قولهم زید افضل من الحمار قوله لان هذا الکلام لح
انما اعتبر وصف السؤالیة بالفعل فاعتبر التمثیل بحذف المسند فیما اذا قیل الله
فی جواب من خلق فوجّه کلام المص بما تری ولو لم یعتبر وصف السوالیه بل ذات
السوال لکنه خلاف ظاهر العبارة یمکن اعتبار التمثیل بحذف المسند فی نفس الایة
قوله والدلیل علی ان المرفوع الی اخره لا یخفی ان السؤال جملة اسمیة فایراد الجواب فعلیه
یحتاج الی حکمة ترک المطابقه فذکر السید ره ان السوال فی الحقیقة جملة فعلیة لان من قام
فی معنی اقام زید او عمرو او خالد الی غیر ذلک ولا رادة الاختصار وضع کلمة من الدالة
علی تلک الذوات اجمالا المتضمنة للاستفهام ولهذا التضمن قدم من فصارت الجملة
اسمیه صورة فایراد الجواب جمله فعلیه تنبیه علی المطابقه المعنویه اقول فیه بحث لانه
تقرر عندهم انه یجب ان یقرن بالهمزة ما هو المقص بالاستفهام من الفعل والفاعل ویؤخر
عنهما ما هو محقق غیر محتاج الی الاستفسار کما سیجی فی بحث الانشاء ولا شک ان خلق
السموت والارض محقق وتعیین الفاعل والخالق محتاج الی الاستفسار فالسؤال لیس الا
جملة اسمیة بل الحکمة فی ترک المطابقه الاشارة الی بلاده الکفار وعنادهم بانه اذا تحقق
خلق السموات والارض وحدوثها ینبغی ان لا یقع شک فی تعیین الفاعل فالمناسب
بحالهم التردد فی ذلک الخالق فافهم وفی المقام لنا زیادة بسط فی حاشیة المطول قوله غیر



فضلة بل عمدة في الكلام يجب ذكرها فيه وهذا مناسب لان المرتبة ليزيد قوله فيخرج
ما يفيد الخ يعني يخرج من افادة التقوي لا من ضابطه الافراد قوله ويمكن ان يفسر المسند
الخ اعترض عليه السيد ره لان كون المسند سببيا ضابط لكون المسند جملة فلا بد ان
يعرف اولا لكونه سببيا حتى يصير وسيلة الى معرفة كونه جملة وهذا التفسير يقتضي
العكس اقول يمكن ان يجعل الضابطة لمية لايراد المسند جملة لا علة انية كما في النقد
للحصر وغيره او يقال هذا تفسير باللازم فالضابط يمكن يخرجها من التفسير بان يق اما
ايراد المسند جملة فلكونه تام الافادة مرتبطا بما قبله بعايد غير المسند اليه قوله ونحو
قل هو الله احد الخ فيه انه يلزم على ذلك افراد المسند لان المسند ح غير سببي مع عدم افادة
التقوي اللهم الا ان يق لا اطراد ولا انعكاس بين المقتضي والمقتضى قوله والزمان جزء
انت خبير بان ذلك لا يدل على تجدد الحدث وحدوثه كما هو المطلوب في مفهوم الفعل
على وجه المطابقة بينه وبين الحدث فيلزم تجدده ولذا لم يقل احد بان الفعل القديم
زماني قوله منسوق اسم مكان من سوق القوم اذا باعوا واشتروا قوله بعثوا الخ يعني
ان لي على كل قبيلة جناية فاذا وردوا عكاظ طلبني الكافل بارهم وهذا مدح في العرب
للجريء منهم قوله فلا فادة عدمها فيه انه ذكروا الاصوليون في المبادي اللغوية المسلم
في فنهم ان اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في غيرها واستدلوا باقوال اهل اللغة تامل قوله
الشيخ عبد القاهر الخ لا يخفى ان هذا مخالف لما يتبادر من المتن والمفتاح والكشاف
مع انه يرد عليه انه يلزم ان يجوز حمل الاسم على الاستمرار التجددي قوله كالدوام و
الثبات بمعونة المقامات بلا تفاوت وقد سبق في بحث الحمد نبذة من الكلام في ذلك
ايضا قوله على زمان الفعل فيه بحث لان الفعل بصريحه دال على زمان معين الا ان يراد
بالزمان



بالزمان مثل الصباح اولا لفعل اللغوي ليتناول الصفات المشتقة قوله او عدم العلم
الخ في جعله مانعا من الزينة بعد قوله في عرف اهل العربية قيد الخ صرح به صاحب
المفتاح والرضي ومما يدل على ذلك قطعا ان النحاة فيما اذا تقدم الشرط على القسم
جعلوا الجواب جواب القسم على تقدير اعتبار القسم ثم القسم مع جوابه جزاء
الشرط وجواب القسم كلام تام بلا نزاع وكلام فان قيل لخرج اداة الشرط عن التمام
قلنا ذلك لم على هذا التقدير بل يستقيم ذلك على تقدير ان يجعل الجواب جزاء الشرط
والمجموع جواب القسم حتى يوكد بالقسم الملازمة بين الشرط والجزاء كما يظهر عند ملاحظة
المعنى بلا انضاف فيخرج ح ما هو في محل الجزاء عن التمام لكن ينبغي ان يكون تفصيل
في جعل الشرط قيد الجزاء على ما قاله قدس سره في شرح الكشاف في اخر سورة الزمر
اداة الشرط حرفا فالكلام هو الجزاء واما الشرط فقيد له بمنزلة الظرف وان كانت اسما
من اسماء الشرط فهو مبتدا خبره الجزاء او الشرط مع الجزاء في الاصح او هو مفعول
او ظرف او غير ذلك قوله فمفهوم قولنا الخ اعلم انه ان كان الغرض احدا في التخريج
بحسب الاصطلاحين مع اتحاد المقصود بالمآل اعني التعليق فلا فرق لان النظر
الصريح قد يجيء بمعنى التعليق فلا يبعد جعل الشرط قيدا للجزاء بذلك المعنى حتى يودي
مودى الحكم باللزوم بين الشرط والجزاء لكن المتبادر من المطول ان صدق الكلام
على اصطلاح العربية بحكم للجزاء بلا اعتبار التعليق والحكم باللزوم ويرد عليه ح
انه يتوقف الصدق على صدور الحكم المقيد بالشرط مع صدور القيد والظاهر لا خفا
بحسب العرف الى صدق شيء منهما وتحقيق المقام يحتاج الى بيان له بسط لا يحتملها
هذا المختصر قوله موقعا لان اعترض عليه السيد رحمه الله بان المتساوي الطرفين

٢ ان كانت ح

موقع لان واما الذی رجح لا وقوعه فلیس موقعا له ولاشک ان الحکم النادر الوقو
راجح لا وقوعه اقول ذکر فی المفصل انه یقبح ان طلعت الشمس الا فی یوم الغیم و الظ
ان الطلوع فیه موجوح وقوعه وقال الرضی انها لیست للتشکیک بل لعدم القطع
قوله لمن یکذبک معنی ان الرید لمن لا یصدقک والا فلا یکون موقعا
لإنْ کما سبق قوله ای لتنزیل المخاطب الخ فیه تامل لان علم المخاطب وجهله
لا دخل له فی تنزیل عدم حق المتکلم اللهم الا ان یتوهم هذا بجوز واعتبار حال المتکلم
علی الحسبه قوله والمحال وان لم انت جنیر بان جعل اعتباره محالا واسطه
مما لا یفهم من الکلام ای کلام المص وان کان ادخل فی التوبیخ قوله غلب
جانب المعنی الخ لقایل ان یقول التغلیب مجاز فما وجهه هنا والجواب ان صیغه
تجهلون موضوعه للخطاب مع جماعة غیر مذکوره بلفظ الغایب فیما احمل هذ
الصیغه علیه وصارت وصفا له بحسب المعنی کما یشهد به سیاق المعنی قوله
وفی مثل ابون الخ لکن ارتکاب المجاز فی الماده بضرورته الهیئه اذ هی موضوع
للمشترکین فی المفرد بحسب المعنی او اللفظ فقط قوله متعلق بغیره والظ
ان التعلیق بطریق الالغاء ووجه ذلک ان الضمیر الراجع الی المعنی المصدری یجوز
ان یعمل فی الطرف فکذا الغیر الذی عبارة عن الحصول قوله یعدو والحال
الخ العامل ما هو بمنزلة الجزء والمعنی نی یستصف بالبخل حال کونه کثیرة مالمِ
مفروضه وقس علی ذلک قوله وفی غیر ذلک لطی ویلتا المعنی علی المضیّ
قوله فیا وطنی الخ المعنی انک ان زمان سبق من الدهر فوّت علی المقام
فی وطنی فلیطیب به قلوب ساکنیه قوله فیتا تکم ای اما یکم علی البغاء ای لان
قوله المبالغه



قوله المبالغة فى النهى الخ لا يخفى ان ارادة الاماء للعفة مفروضة فالمبالغة
فى تلك الصورة لا مطلقا تامل قوله والظ يدفع الخ انت خبير بان الكلام
فى فايدة الشرط ولم توجد مع ان الاجماع لا ينسخ شيئا تامل قوله لا معنى
للتعريض بمن لح هذا رد لتوهم ان التعريض نشاء من اسناد الفعل الى من
يمتنع منه ذلك لا من جهة الماضى الخ ورد بانه لا يتعارف التعريض بالنسبة الى من وجه صح
يصدر عنه الفعل فى الاستقبال قوله ولهذا صح مثل الخ لان استثناء
نقيض المقدم لا ينتج شيئا بحسب العلم على ما هو علم فى المنطق ففايدة الاشارة
الى الحرمة اشتقاء الجزاء قوله لو دامت الخ يعنى لو رضوا بان يكونوا رعايا للدول
لما ذهبت دولتهم قوله وارد على هذه الخ اعترض بان ليس السيد بان ورود
الاية على قاعدة الميزان بعيد جدا اقول قد حمل الشعر فى قوله تع وما علمناه الشعر السيد ره الخ
على القياس الشعرى فى حاشية المطالع على ما يتبادر منه ثم انه قد سبق تجويز ان
يقع غير العربى فى القرآن النازل بعده على القواعد الميزانية ومفعول يؤخذ تقرر صح
اى على تلك الوجوه مطلقا قوله واما الاستحضار صورة روية الخ فيه ان المحقق الرضى
ذكر فى اواخر بحث اذا ان حكاية الحال المستقبلة لم تثبت فى كلامهم كما ثبتت حكاية الحال
الماضوية قوله وفيه نظر لان النكرة الموجبة ليست شايعة باعتبار الدلالة على الكثرة
فلا يكون تخصيصا واما الشيوع باعتبار احتمال الافراد ففى الفعل ايضا متحقق
قوله فى الجملة الخبرية انما قيد بذلك لان سيبويه قال فى مثل من ابوك بان من
الاستفهامية المنكرة مبتدا خبره معرفة خلاف لبعض النحاة والحق قول سيبويه لان الخبر
وان كان معلوما فى الجملة لكن المبتدا فى المعنى اعرف لانه فى معنى ا زيد ام عمرو ام خالد

الى غير ذلك من الخصوصيات المعينة غاية التعيين قوله حال كون
المنطلق انما خص هذا الكلام بالمثال الاخير لما نقل من المطول عن النحاة
من ان تعرف الاضافة باعتبار العهد الخارجي لكن الحق جريان جميع اقسام
اللام فيها ايضا قوله فظاهر لفظ الخ وذلك لانه ذكر المثالين لتعريف المسند
معلوما وينبغي ان يعلم انه فعل كذلك في الايضاح فوجه التوفيق لايتم في تصحيح
كلاميه في الايضاح قوله الف قنطار في تفسيره اختلاف قيل هو ملا جلد
ثور ذهبا قوله قوله انه ليس المعنى الخ اذ لا وجه لان يتوقف قبح البكاء على قتل
لم يحسن الابكاك قوله ورد بان المعنى التشخص الخ فيه ان ذلك لا يظهر على مذهب
البصريين من النحو القائلين بالتاويل في الخبر الجامد قوله ويخرج عنه الخ لان
الضمير ليس صادقا للمسند الى المبتداء فان الصرف للاسناد والحكم ثابتا بان
يكون مسندا اليه عبارة عن المبتدا الخ قوله فيهما غول لا كغول فانه ينتج
شرب الخمر من وجع الراس وثقل الاعضاء قوله دون العكس كما توهمه
بعضهم لا يخفى ان قول علي كرم الله وجهه لنا علم وللاعداء مال يدل على ان
العكس ايضا صحيح لكن الكلام في ان قصر المسند على المسند اليه يستفاد من
تقديم المسند او معونة المقام بلا دلالة من اللفظ قوله لئلا يفيد الاولى لئلا يتوهم
ثبوت الريب في سائر فان التقديم لا يلزم ان يكون لافادة الحصر بل لانه تعلق
بالقلب عرفا في اداء المقصود عن نفي كون القران محل الريب وينبغي ان يعلم ان نفي
الحصر باعتبار انه غير مقصود في المقام لا باعتبار ان اثبات الريب في سائر الكتب
باطل وذلك لان غير القران ليس بمعجزة فيكون محل الريب قوله او ذكر الفعل
الخ

نحو صحو

ما يتبع

الخ وقد عدل الشارح عن المطول من منع هذا التوجيه لانه يؤيده قول المص الفعل مع المفعول وايضا ضمير تلبسه راجع الى الفعل وبه الى المفعول والفاعل فالمناسب للسوق ان يكون ضمير ذكره للفعل ومعه لهما كما انه يؤيد التوجيه الاول كون الكلام في متعلقات الفعل وايضا الظاهر ان الفعل متبوع والشايع دخول كلمة مع عليه قوله غر كريم أي يكسى الغمر اي مخدع لانقياده ولينه لكنه ليس ذلك لكمه بل لكونه كريما وحسن خلق قوله خب هو بفتح الخاء الخداع وهو الجزير الذي يسعى بين الناس بالفساد فالتعميم مفاد الخ فيه بحث لان ما لا يكون مقصودا من العبارة لا يعتد به ولا يعد من خواص التركيب في عرف هذا الفن فالاولى ان يقال التعميم من المقام لا ينافي ان يكون الغرض من نفس الفعل الثبوت او النفي مطلقا ونفس الاطلاق قد يعدم التقييد بالمفعول بلا تعرض لافراد الفعل قوله فلم يقل لو شيت بكيت تفكرا الخ وفيه ان لو كان الامر كذلك يوجب ان يذكر التفكر مفعولا لابكي قوله فمرت جفون من مرية الناقة مريا بالراء المهملة اذا استخرجت ضرعها بقدر كما قال رحمه الله قوله كما اذا قلت لو شيت الخ الانسب ان يقال لو شيت ان تعطي اعطاء ما اعطيت درهمين قوله من سوء الفهم لان سوق كلام المص على خلاف ذلك مع ان الخلاف المشهور بين القوم في حذف مفعول المشية للغرابة قوله تحامل حادث الخ اي ظلم الحادث فالاضافة بيانية او الاضافة الى السبب اي ظلم حادثة الزمان قوله وهنا بحث وهو الخ قد اجاب عنه قدس سره في شرح المفتاح وتبعه السيد رحمه الله هيهنا بانه اذا لم يكن قرينة معينة للمفعول فيتوصل بالحذف في المقام الخطابي الى تقديره عاما حذرا عن الترجيح لخاص بلا مرجح فللحذف مدخل في تقديره

الى حد

قوله وايضا الظاهر الخ انما قيد بالظاهر لان القيد مقصود اصلي بحسب الافادة منه

وذلك

ان يتعلق بتفكر بقوله ابكي على سبيل التنازع لانا نقول هو معمول ابكيت على مذهب البصريين والواعمل ابكي كما هو راي الكوفيين كان المختار ابراز الضمير ابكيته منه

حاجة

عاما اقول المقام الخطابى اى الموضع اللايق بالعموم كمقام المدح مفيد للتعميم بلا
الى التوصل بالحذف فانه لو ذكر المفعول ايضا حمل على العموم مطلقا فى ذلك
المقام اذ لم يكن دليلا على خصوص بلا تفاوت قوله نعم لو كان التقديم الخ
من هذا يعلم ان التقديم لا يلزم ان يكون للاختصاص بل هو اغلبى كما يذكر نفيد
هذا الكلام لما فيه من التكرار ولا يخفى انه ليس فى كل تاكيد على تاكيد قصر وتخصيص
كما فى مثل ان زيدا لقايم ومثل عرفت عرفت زيدا ويمكن ان يتوهم التخصيص مشتمل
على اثبات ونفى والتكرير يتوكد الجزء الاول ويتوهم لما كان الاثبات السابق للاختصاص
يمكن ان يعتبر للاخر ايضا كذلك بقرينة كونه تفسيرا له الى ذلك اشار قدس سره
فى شرح الكشاف فى قوله تعالى واياى فارهبون مع فوايد كثيرة قوله وهم بنيا الخ
اعنى هو من قولهم عنى بكذى بالضم واعتنى به على ما فى الاساس فيكون بمعنى المفعول
على ما يتبادر من المفصل بمعنى اشد مشغوفية ومشغولية ببيان الاهم ويجوز
ان يكون بمعنى الفاعل من قولهم عنيت بكلامى كذى اى اردته قوله والله اعلم
لايق تخصيص الموحد اسم الله بالابتداء لاموره يكون ردا للمشركين حيث بدءوا
افعالهم بغير اسم الله تعالى لانا نقول غاية التخصيص ان المبتدا ينبغى ان يكون اسم
تعالى لا اسم غيره فكان الامر بالقراءة اهم من اسم الله تعالى وان كان الثانى اهم نظرا الى
ذاته وانما اعتبر الاول لان سبب هذه السورة فى النزول يقتضى ان لا يعلم امر القراءة
وحالها وتقديم اسم الله تعالى موجب ان يكون ذلك معلوما وانما المجهول بيان
ما يلتبس به القراءة لانه عمدة فى الكلام لا شك ان المفعول ايضا عمدة فى الفعل
المتعدى والاولى ان يقال المناسب لترتيب المعنى ان يقدم الفاعل قوله جرى

لانه الامر باختصاص القراءة لما ذكره السيد قدس سره لان ذلك غير مستفاد من العبارة

الاصل

الاصل الخ المراد بالاصل القاعدة الكلية المشتملة على الفروع الكثيرة والعناية
في هذا المقام جارية مجريها في الشمول للمواضع الكثيرة اي موارد الاعراض قوله و
العناية اي سببها ومنشاها ويعرف له معنى اي صفة وان يكون لاجلها العناية سببا
لها قوله بطريق مخصوص وسمي بيانه مشروحًا وهو حصر الخ انت خبير بان
السوق ليس لافادة ان بعض الافراد معنى حصر للفظ القصر وبعضها معنى
مجازي له كما ذكره السيد ره وبان عدم التجاوز بحسب الاضافة الى شئ لا ينظر مقابله
لعدم تجاوز بحسب الحقيقة ونفس الامر كما فهم من الشرح فان كليهما في نفس
الامر وظني ان التقسيم الى الحصر وغيره باعتبار انه قد يلاحظ الحقيقة ونفس
الامر بلا ملاحظة لحال المخاطب من اعتقاد القلب والاشتراك والتردد
وقد يلاحظ حاله وقد ذكروا ان الانقسام الى قصر الافراد والقلب والتعيين
بملاحظة حال المخاطب من لوازم القصر الغير الحقيقي دونه قوله وان امكن
الخ الظ وان تجاوز الا ان يق كفى في غير الحقيقي عدم التجاوز الى ما يعتبر
القصر بالاضافة اليه قوله اعني المعنى القائم الخ لا يق هنا اصطلاح المتكلمين
والمناسب هنا اللغة لانا نقول ذكر في الصحاح الصفة كالعلم والسواد قوله اعني
التابع الخ لا يق يخرج من الحد مثل جاءني القوم الشامل لزيد لانا نقول بعد صحة
المثال ان المراد بالشمول في الحد استغراق جميع الافراد بقي انه يدخل في الحد مثل
جاءني زيد اخوك ويمكن ان يق ليس فيه دلالة مقصودة على الاخوة بل الغرض
الاصلي تكرار النسبة قوله لتصادقهما الخ فيه تامل لان الصفة المعنوية معنى و
النعت لفظ الا ان يحمل التصادق على التحقق واما في القصر الغير الحصري الخ

الفص

قوله ص

يمكن ان يعتبر الغير الحصول ايضا على وجه المبالغة بان يجعل ما يكون الحصول لاضافة اليه

بمنزلة العدم ادعاء ومبالغة على ما يفصح عنه حيث قال فى الايضاح والمخاطب بالثانى قوله ص

اما من يعتقد العكس واما من تساوى الامران عنده قوله لو سلمنا انما قال

كذلك اشارة الى ان المخاطب فى قصر التعيين لم يثبت الصفة الاخرى فى قصر

الموصوف ثبيت المتكلم مكانه ما اثبته قوله وغيرها قد سبق الخ وهو ضمير الفصل

وتعريف المسند وكذى جعل المسند اليه معرفا بلام الجنس وكذا تجرد

الاستثناء على ما فى شرح العضدى على مختصر الاصول من ان الاستثناء من الاثبات

نفى اتفاقا قوله بل شاعر هذا المثال لا يظهر على قول الجمهور القايلين بان المعطوف

عليه بيل فى حكم المسكوت عنه قوله كقول المفسرين انتجيهم بانه لا ينبغى الاستشهاد

ارباب المعانى بقول المفسرين المتتبعين لكلامهم بل المناسب لاستعمالات العرب العرباء

قوله اى العهد المراد به الحفاظ ورعاية الحرمة على ما فى النهاية للجزرى فانه المناسب

لتفسير الذمار اى يلزمك حفظ ما وراءك ويتعلق بك قوله لمعارف تفيد القصر سوى

كان على وجه المطابقة او التضمن او الالتزام قوله النص على المثبت فقط يشكل

بمثل ما انا قلت هذا على ما سبق فى احوال المسند اليه قوله ما او جنبه للمتبوع

يشكل بمثل زيد قايم لا قاعد الا ان يقال ان المتبوع اعنى قايم قد وقع له ايجاب الثبوت

للمسند اليه وهذا الثبوت منفى بلا عن التابع اعنى القاعد فان المفهوم منه الخ قوله ص

ينبغى ان تعلم انه ذكر قدس سره فى اوايل شرح المفتاح ان الضمير راجع الى الجنس

فى قولهم داب الكريم ان لا يعادى بدون كلمة لا وح الاوضح فان الكريم لا يحسن اعتبار

معاداته لغيره بشخصه لكنه يمكن ان يتوهم من جهة المبالغة فى حبه لهذه الحلية انه

يحبث

بحث يعادى من لم تيصف تبلك الصفه قوله قصر الفعل المسند الخ اى هذا الفعل
المسند الى الفاعل لا يتعلق بغيره ومحصله ان لبس مصروبيّته حاصله لغيره قوله لان
الا للاخراج هذا مبنى على ان الكلام فى الاستثناء المتصل قوله بقرينه قوله الخ
لا يخفى ان ليست موضوعا بازاء الالفاء لكلام انشايى مخصوص وكانه جعل اللام
فى قول المص واللفظ الموضوع له للغاية والتعليل قوله ماخوذه منهما مركبين الخ
فيه ان الماخوذ والموجود منه متحد بعد التقييد بالتركيب ويمكن ان يق قوله مركبين
حال لشان الاخذ مثل قوله تعم نذيرا او يق الموجود على تقدير الافراد بلا اعتبار
التركيب والموجود منه على تقدير ملاحظة التركيب ثم وجه المناسبة ان لو للتمنى
ولا يفيد انما وقع كان غير مناسب فتولد من ذلك المعدم وقس الباقى على
ذلك قوله وهو لا يوفق الخ لانه قال هركبة مع ما ولا المزيدتين سطلوبا بالتزام
التركيبا للتنبيه على التزام هل ولو على معنى التمنى قوله وهو طلب حصول الخ ينتقض
بمثل علمنى امره ويمكن ان يق المقصد الاصلى فى الاستفهام المعلوم من حيث وجود الطنى
الذهنى بخلاف مثل هذا الامر فان المطلوب الاولى فيه العلم من حيث الوجود الخارجى
ولا يبعد مثل هذا الفرق فانهم اختلفوا فى ان المرتب قصدا واصالة فى النظر المعلوم
او العلم واما الفرق بان المط فى هذا الامر الحصول فى الخارج لكن خصوصية الفعل
اقتضت حصول اثره فى الذهن قوله فيفيد لان الطان صيغ الامر من حيث يقتضى
لحصول امر مطلقا فى الذهن او الخارج قوله فان كانت وقوع نسبة الخ هذا التقسيم
مبنى على ان المراد بالصوره المعلوم على ما فى بحث الكلى من حاشية المطالع قوله اولطلب
التصور لا يق لا يتفاوت تصورهما الطرفين بعد السؤال للسايل فالظ انه لطلب التصديق

تصور رصر

فان السايل صدق قبل السؤال فان الحاصل في الاناء مثلاً الدبس والعسل اي الحصول

احدهما لا على التعيين وبعد السؤال صدق بحصول احدهما معينا لانا نقول وان لم

يتفاوت حال الدبس والعسل بحسب التصور لكن تفاوت حال المسند اليه اي حال

ما اسند اليه كونه على الاناء فانه لوحظ اولا بعنوان احدهما مجملا ثم تصور بعنوان

المعين منهما الا يرى ان من قام لطلب التصور بالاتفاق ويجاب بمثل زيد ولا

شك ان السايل عرف زيداً بخصوصه قبل السؤال الا انه لم يلاحظ ما اسند اليه القيام

الا اجمالا فبعد ما اجيب بزيدٍ لاحظ بعنوان التعيين نعم يحصل للسايل بعد

السؤال التصديق بثبوت المسند للمسند اليه المعين واما الفرق بان السايل بين لم

يعرف الخصوصيات نظراً الى مقتضى السؤال فلا يجدي نفعا لان السايل

عارف بالخصوصيات غاية الامر انه ذاهل عنها فيحصل التذكر بالجواب وليس

الاستفهام لافادة التذكر ولو سلم فيجوز ان يكون السايل ممن عارفا حاضرا بها

سايل يجوز ان يسال بهذه الطريقة اعز من هولاء الاشخاص من فعل ذلك وكذى

الاستفهام بكلمة اي مثل اي هذين الفريقين خير مذهبا وكذى الاستفهام

بكلمة كيف في مثل كيف حالك اصحيح ام سقيم وليس شيء من تلك الكلمات

لطلب التصديق قطعاً بالاتفاق **قوله** ساغسل عني الخ والتقدير

ساغسل اي سادفع عن نفسي العار استعمال السين في الاعداء في حال جلبهم

الله على الشيء الذي يجلبه للمقصد المبالغ في انه لا يترك دفع العار في حال من

الاحوال **قوله** واعجب منه الخ انما كان اعجب لان دليل فساده يظهر مما جعله دليلا

على دعواه اعني قول النحاة فان ذلك في الجملة الحالية لا في عاملها **قوله** هي مدلول

لافعال

لافعال معنى بالاصالة واما فى الاسماء والمشتقات فبالعارض وبالتبع فلابد
انه يلزم ان لا يدخل هل على الجملة الاسمية قوله الامن البليغ هذا الحصر انما
يظهر على تقدير ان يكتفى فى البلاغة بمجرد الاقتدار على كلام بديع فيمكن ان
يعرف غيره ايضا وجه هل زيد منطق تامل قوله انما هى حدود اسمية الخ كان عليه
قدس سره ان يتعرض فيما سيتلونه قد يطلب بما الشارح تفصيل ما دل عليه الاسم
اجمالا اى تفصيل الموضوع له وجوابه ما هو حد له بحسب الاسم فان ذلك الحد الاسمى
يصير حدا حقيقيا بخلاف بيان الموضوع له بلفظ اشهر كما لا يخفى قوله العارض
الشخص الظان المراد بالعارض الامر المتعلق به سوى كان علما له او وصفا خاصا به
قوله ويحتمل ان يكون معناه الخ فى بعض النسخ التى عليها خطه قدس سره بدل
بلا زيادة لا وهو الظ كما هو اختياره السيد الشريف حيث قال وقد بقى لا مانع
من حمله على حصر الاستفهام بمعنى اى امر وقع لى وتلبس بى فى حالة عدم رؤية الهدهد
امانع وحايل ام هو غايب قوله ايقتلنى الخ سيجى معنى هذا البيت فى اول بحث التشبيه
قوله هذه التفاصيل من تقرير الفعل والفاعل والمفعول وانكار كذلك للتقرير داخله
النفى الخ وهذا الاينافى ما سبق من ان المقرر به يجب ان يلى الهمزة لان معناه انه اذا اريد
تقرير الفعل مثلا يلى الهمزة الفعل الى الفاعل او المفعول وقس على ذلك تقرير غيره
قوله من كشف الدخان الذى من علامات القيمة وعذاب الاخرة قوله عنى
كف المراد الكف عما هو ماخذ الاشتقاق فيدخل اكفف ويخرج لا تكفف قوله على
جهة الاستعلاء قيد بذلك ليصير امرا بلا نزاع والا فقد ذكر انه ليس بشرط قوله
موضوعة لطلب الفعل الخ اعلم ان لفظ صه بحسب اللغة فى الصيغة الامرية المشتملة

للوجوب او الندب عند الجمهور واما المباح فليس بمامور به لكن الصيغة في الوجوب
فقط عندهم خلافا لبعض ثم الطلب استعلاء ان شمل الندب ايضا كما
فهم من المطول ففي كلامه ميل الى قول الجمهور والا فلا تامل قوله وقد
يستعمل صيغة الامر لغيره اقول لا يظهر ذلك عندي استعمال الامر في كثير من تلك
المعاني كالتهديد والتعجيز وغيرهما غاية الامر انها مفهومة من سياق الكلام
كالتعظيم المستفاد من حذف المسند اليه تامل قوله والتسوية الخ
ان ذلك معنى او والا فالنهي ايضا للتسوية ولم يقل احد بذلك تامل
عندي فاني ملتبسة في النهار ايضا قوله تباريح التباريح بالحاء
المهملة الشدة والجوى بالجيم الحرقة وشدة الوجد من حزن او عشق قوله او
طلب الترك هذا الاختلاف مبني على ان عدم الفعل مقدور ام لا قوله وكالدعا
فيه ان الظ عطفه على قوله كالتهديد فان في كل من الدعا والالتماس طلب الكف
او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء فكان في العبارة اختصارا تامل قوله الى
بين الكناية وذلك لان المراد بالكناية عندهم انشاء لتشأ الضب والنون فان
الضب بالفارسية سوسمار والنون ماهي قوله النوى صبر النوى مقصور
الفراق والصبر بكسر الباء هو الدواء المر قوله البيت السابق وهو ذعمت هواك
عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم والمعنى زعمت الحبيبة ان هواك
يا ابا تمام قد اندرس كاندرس اثار ديار هذا الموضع فقلت ليس الامر كذلك
واقسم بالله الذي هو عالم بان الفراق مر المذاق وان الممدوح كريم ما عدت
عن طريق المحبة قوله بيان لقوله نعم الخ ينبغي ان يحمل على البيان اللغوي

لا البيان

للتسوية صح

بالنهار صح

قوله صح

لا البيان الصناعي فان قوله انما نحن مستهزءون اما تاكيد لقوله انا معكم او بدل عنه
او استيناف لا عطف بيان قوله ففيه خفاء واشكال وذلك لان المقصح
النصوصية على قصد الاجتماع بين الجملتين في الواقع لكن لا يحسن الا بين جملتين
كانتا متوسطتين بين غاية الاتحاد والتباين ومعرفة تلك خفية جدا قوله لا بد
له من عامل الخ هذا على مذهب اكثر النحاة لكن المحقق الرضي جعل العامل في اذا
المنطوى الشرط دون الجزاء فالاولى في التعليل ان يقال المتعارف في الخطابات تقييد
الجزاء بمضمون اذا مع الشرط قوله وهذا امثال الخ هذا مبني على ان التمثيل باعتبار
الحكاية وكلام الحاكي لا المحكي وكلام الزايد فانه ليس لها فيه محل من الاعراب والظاهر
الثاني تامل واعلم انه ذكر قدس سره في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى انما
نحن مستهزءون ويعنون بما لا محل له من الاعراب الجملة لا يكون خبرا او صفة او حالا او كان
في موضع المفعول للمقول فتامل قوله جزافا بالكسر على ما هو المصرح في شرح المفتاح لكن
المذكور في شرح النهاية للكرماني انه بالضم معرب كزاف قوله فوزانه الخ في شرح المفتاح
المعنى لنسبته وقرنه مع ذلك الكتاب لشبه نفسه وقربه مع زيد وله احتمالات اخر ذكرناها
في حاشية الكشاف قوله مع اتفاقهما في المعنى الخ ولذا جعل هدى تاكيدا لفظيا
ولا ريب تاكيدا معنويا قوله او الاشتمال لا يخفى انه يكون ذكر المبدل منه متقاضيا
الى ذكر بدل الاشتمال وهذا لا يجري في هذا المقام وكان ذلك الاشتراط في المفردات
فقط قوله مغاير للارتحال فلا يكون الخ وفيه ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب
مع مغايرة المعنى كما سبق وقد ذكر في الكشاف ان قوله انما نحن مستهزءون تاكيد لقوله
انا معكم لان رفع نقيض الشيء تاكيد لثباته تامل قوله وهذا لا يتحقق في الجمل سيما الحالية

مصدر جاز ف صح

ذكره صح

ها
التاكيد المعتبر في الجمل لا بد ان يغاير لفظ المتبوع اذ ليس المراد بتاكيد الجملة تكريرها
وحينئذٍ لا يتميز احدهما عن الاخر بهذا القيد ثم الجمل ليس لها محل لا يتصور فيها
ما هو مختص بالنسبة اعلم انه ذكر قدس سره في شرح الكشاف ثم الظاهر ان قوله
انما نحن مستهزئون بدل الكل من قوله انا معكم وارباب البيان لا يقولون بذلك
في الجمل التي لا محل لها تامل قوله ما مسها من نقب الخ النقب رقة خف البعير
والدبر جراحة ظهر الدابر والقصة ان اعرابيا جاء الى عمر ابن الخطاب فقال ان اهلي
بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء وطلب منه ان يحمله فظنه كاذبا فانطلق الاعرابي منشدا
مستقبلا وقال البيت وهو يمشي خلف بعيره فاستقبله عمر فعلم صدقه فحمله
على بعير وزوده وكساه قوله ولكونها اي الثانية اعلم انه الخ ذكر في اخر بحث الالتفات
من المطول قول الشاعر فلا رحمة يبدو وفي الناس راحم كانه قال فلا احد يرحم سيد
وقيل له ما تصنع به فاجاب بقوله وفي الناس راحم ان يقال الاستيناف يساوي والعطف ويمكن
لا مطلق الواو كالواو الابتدائي الذي اثبته في مغني اللبيب في مثل قوله تعالى ومن يضلل الله
فلا هادي له ونذرهم
انه صاحب المغني في مغني اللبيب
سئل عن مرضه وسببه فيه انه قد سبق ان تسمية الجملة من
الموكدات فلا يناسب ان يحمل البيت على السؤال على التصور اي تصور المرض وتوجيه
الا ان الفاضل الخطائي اختار انها ليست من الموكدات ما لم ينضم معها موكد
قوله احسن لكونها بالجملة الخ انت خبير بان كون الدوام اولى من الاستمرار التجددي
المستفاد من المضارع محل تردد وخفاء قوله لما اذا احسن اليه اعترض عليه الفعل
السيد رحمه الله تعالى بانه لا معنى لسؤال المخاطب عن سبب احسانه فانه اعلم من غيره
بالاسباب الكائنة لا سيما الاختيارية اقول يمكن ان يكون السائل غير المخاطب بل السامع ولو سلم

فالسؤال

استيناف

فالسؤال لتقرير الحكم لا للاستعلام قوله وجه التقصي عن ذلك الخ حاصله ان الاستيناف
قد يشتمل على سبب الحكم وقد يشتمل على سبب الاستحقاق ايضا كما في الصورة
الثانية اقول يمكن ان يكون ذكر العلم ايضا اشارة الى استحقاق الذات من حيث
جميع الصفات كما قالوا في تعليق الحمد بلفظ الله اشارة الى الاستحقاق الذاتي نظرا
الى ان كل صفة صفة كمال قوله وبالمعاني ما لا يمكن فيدخل في المعاني الكليات
المدركة بالعقل قوله غير المص عبارة السكاكي الخ بان ذكر الشيئين بمكان الجملتين
وعرف التصور بدل تصور منكرا قوله كما ياتي عن قريب اشارة الى هذا في الشرح ايضا
على ما ستتضح في باب التشبيه لا يخفى ان المتضح هناك تحقق التماثل والتشبيه بمجرد المشاركة
في وصف خاص دون الحقيقة قوله بين العلة والمعلول اي بين هذين المفهومين
او الذاتين لكن مع حيثية الوصفين قوله الثلثة من نوع واحد نظرا الى ان تلك الثلثة
متصفة بالاشراق او ما يشابهه ولو ادعاء قوله متنافيان على محل واحد قد وجد قيد
اخر في بعض النسخ هو بينهما غاية الخلاف على ما في المطول ايضا وهذا بناء على ما نقل في شرح
المقاصد عن الشيخ اعتباره في التضاد مطلقا قوله لان معظم ابوابه الفصل الخ هذا محل
تردد فالاولى ان يقال تفصيل ما يحتاج الاحتياج التام الكامل وقوع الفصل والوصل قوله
لا سيما الجامع الخيالي لابتنائه على العادة والالف بحسب الاسباب المحتاج الى كثير من
التتبع مع انها لا تدخل تحت الحصر قوله فظهر ان ليس المراد وذلك الظهور من تفسير المص
لانقسام الجامع قوله بل جميع ذلك معان معقولة واعلم انه انما حكم بكون التماثل
جامعا عقليا والتضاد وهميا مع كونهما معقولين لان التماثل في نفسه صالح للجمع
بلا احتيال فاذا التفت العقل وجد الجمع بينهما بخلاف التضاد فانه في نفسه غير صالح

ان صح

فانه يكثر صح

قوله صح

لذلك بل يحتاج الى الخيال فنسب الى الوهم الذى من شانه الحيله ويسعى ان يكون بالوهم
على ما ذكر فى المحاكمات سلطان القوى الحسية لها مدخل بان تحصيلها للنفس فى ادراك
الحسيات بل فى العقليات لما فرع عن المحسوسات بل فى المعقولات لصرفه الا
المعانى الجزئية القايمة بالمحسوسات خاصة له ثم الضابط فى الجامع مع ان الجمع ما سبب
التقارن فى خزانة الصور او لا فالاول هو الخيالى والثانى اما ان يكون بواسطة امر
مناسب للجمع ونقيضه بحسب نفس الامر بلا احتيال فهو العقلى والا فهو الوهمى قوله
ومن محسنات الوصل الخ ملخص الكلام ان النسبه بين المسندين قد تقصد على ثلثة
وجوه الاول ان يراد تجريدها عن الخصوصيه كما فى قولك زيد منطلق على راى من
ذهب انه بمجرد الانتساب بلا تجدد او دوام او ثبوت واستمرار تجدد الثانى
ان تقصد خصوصيه فلا يجب رعاية التناسب اذ ربما لا يتفق الحملتان الثالث
ان تقصد النسبه فى ضمن اى خصوصيه فهنا يجب رعاية التناسب كذى يستفاد
من شرح المفتاح الشريفى قوله قام زيد وقعد عمرو الخ فيه بحث لان فى المثال
الاول تعرضا للتجدد لا محاله وان نوقش فى التعرض للثبوت فى الثانى والجواب ان
المراد التعرض فى القصد والاراده لا بمجرد دلالة اللفظ فربما يكون قصده مجرد
نسبة المسند الى المسند اليه فيورد الجملة الفعلية او الاسمية فيجب رعاية المناسبة
ليكون حسنا الا ان الكلام فى ان مثل هذا هل يدخل فى حد البلاغة هكذا يستفاد
من شرح المفتاح ~~للشارح المفتاح~~ للشارح قدس سره لمكان المناسبه نظرا الى ان الاصل
والحال ايضا العطف قوله وكل جملة حاليه الخ لافايدة يعتد بها فى هذا الاخبار المسند
فيه قريب من المسند اليه مع انه يظهر مما سيتلوا ايضا فحوى الكلام ان يتعرض بمجرد ان

للمضارع

لمعنى

المضارع المثبت لا بخ عن ضمير صاحب الحال فلا يكون بالواو **قوله** فلما خشيت الح ا
حين خفت ان تنشب فى الاعداء اظفارهم وان يظهروا فى نجوت منهم وارهنتهم
مالكا هو اسم رجل او اسم فرس **قوله** والاشكال المذكور الح واجيب عنه بان النحاة
صرحوا بان ما بعد حتى مستقبلا بالنظر الى ما قبله وان كان ماضيا نظرا الى زمان التكلم
فيجوز ان تعتبر الماضوية والحالية والاستقبالية فى الافعال التى جعلت قيودا بالقياس
الى العامل المقيد بها لا الى زمان التكلم فاذا قلت جاءنى زيد راكبا فهم منه كون
الركوب ماضيا بالنسبة الى المجى فنفوت المقارنة واذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجى
ويفهم المقارنة اقول ذلك الاعتبار ليس بلازم فى حتى فانه يجوز فيما بعده الاستقبال
نظرا الى زمان التكلم ايضا على قياس كلمة ان فكل من المضارع الماضى والمضارع الذى للحال
يحتمل غير المقصود فلا يكون كلمة قد المقربة للحال كافية لاحتمال الحالية بالنظر الى زمان
التكلم لا العامل وفيما اذا كان الحال مضارعا يحتاج الى امر دال على اعتبار زمان العامل
لا التكلم مع ان كلمة قد لا يفيد الا التقريب دون المقارنة تامل **قوله** المشهور ان
دخولها الح ومن العرب ما ذكره العلامة الزمخشرى فى باب الهمزة مع النون فى الفائق فى قوله
عليه الصلوة والسلام من استمع الى حديث قوم وهم كارهون له الح والذى سوغ كينونتها
حالا عنه تضمنها ضميره مضيعة بكسر الضاد اسم مكان من الضياع الى الاطراح
قوله لم تزعم الح عطف على قوله ان تقول والحاصل انه لو لم يعتبر الاستيناف فى
اعادة الاسم كان بمنزلة عدم اعتباره فى مثل جاءنى زيد وعمرو يسرع امامه مع ان
اعتبار الاستيناف فيه لازم فعلى هذا وجوب الواو فى هذا المثال بالطريق الاولى
قوله وهو مشعر بوجوبه الح لكن ظاهر المتن يشعر بخلاف ذلك **قوله** وان جعل نحو على كتفه

كينونتها صح

المضيعه صح

اعلم انه ذکره صدر الافاضل ترک الواو قلیل فی الجملة الاسمیة الحالیة التی خبرها غیر جار
ومجرور قوله مع الباری بسکون الیاء قوله ونحن الرکائب الخ وهاهنا سبع المقام ثم
ذکر الشارح قدس سره فی تفسیر قوله نعم ان تحفظوا ما فی صدورکم الایة انه لم یجد
فی الاستعمال دخول الواو علی الجملة الحالیة التی عاملها معنی الفعل قوله واللام المشبب
الالمام النزول قوله قددت الادیم ای قطعت الجلد الملصق بهذین العرقین ش
قوله وهی معروفة وتفصیل القصة فی الجملة ان الزبا قتل اباها جذیمة الابرش
ملک الحیرة فلما انتظم ملک الزبا وسلطنتها کتبت الیه بان ملک النساء لا یخلو عن
ضعف فی السلطان وقبح بحسب الشاع فلم اجد غیرک کفوا لی فاقبل الی لا جمع ملکی
الی ملکک وما ارادت الا العذر به قد بعث الیها غیر المحرب بوعدها وقد اعدت فی
ابواب حصنها جماعة من الفرسان للاحاطة به واحده فلما وصل الی حصنها اخذ
فامرت بقطع راهشیه فذهب دمه فی طشت قدم الیه حتی مات قوله شعوب
بفتح الشین المعجمة وتیقن الصابر لایق ذلکما لیتفق علی تقدیر الموت وعدم
الخلود قوله وغایة اعتذاره الخ لیس بشیء فانه علی تقدیر الخلود جوف للابتلاء
بالشدة والاحتیاج اکثر وعلاقة القلب لمحبة المال اشد واما رجاء البذل المال
به سهل لاخوانی فی غایة الضعف بخلاف تقدیر الموت وعدم الخلود ولذا کان
ترک الشاب للمال افضل من الشیخ الفانی ایاه تامل المنتای بالنون ثم التاء اسم مکان
قوله صح
من انتاء عنه ای بعد قوله ذو سعة باعتبار المسافة التی بین المخاطب ومقامه
قوله لا بالکنایة الا بحروف فی القصاص الخ اثنا عشر قوله فان قال
تقدیر الفعل الظاهر انه لا یحتاج الی حذف الا لامر لفظی کما فی قوله تعالی لا یحق
المکر

المكر السعي الا اباهلة تامل قوله يعرفوني شجاعا الا اني عند وضع العمامة السر الحرب

والبس البيضة ويعرفون ان متى اضع العمامة التي سترت بها وجهي للمكاره تعرفوني يحق قوله

الحق الخ كي يثبت الاسلام ويظهره ويمحو الكفر ويعدمه فعلها فعل كلمة ما كناية عن كسر قوله

قوة الكفار وغلبة المسلمين عليهم مع قلة اهل الاسلام وكثرة الكفار قوله فاء

فصيحة لافصاحها واظهارها عن المحذوف قوله لا احدهما على التعيين لا يخفى ان

التقدير الاظهر هنا كما في الاية السابقة الامر الشامل لنفس العذاب ولاماراته والدلائل

العظيم الواقع في يوم القيامة قوله وفي الاصطلاح ان يؤتى الخ هذا عكس التعم

وكانهم نظروا الى ان المبنى في الواقع مفسر مبني باسمين ففي ذكر المتنى لف المنشور قوله

ونشر بالكسر على ما في الصحاح قوله بالفتح اي فتح الجيم لكن مع سكون النا

قوله مستبق من الاستبقاء لا تلمه تقول لم شعثه اي اصلح حاله والشعث في الاصل انتشار

الشعر وغيره لعله تعهد وملخص معنى البيت انه لم يبق لك اخ على تقديرات لا يقع

اصلاح الحال وعفو عن جرايمه من الرجال مهذب الحال على الاطلاق قوله ود

تهمي الديمة بكسر الدال المطر الذى اقله ثلث النهار او الليل واكثره ما بلغ وتهمي

من همي الماء والدمع اذا سال كلام للقم في الاصل حيث مثل للتتميم بقوله تع قوله

لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون الظاهر انه لا يتم المعنى بدون مما تحبون فات

الانفاق متعدد قوله وانه تخصص الخ فانه يجري في الاعراض ايضا قوله لنكتة

سوى دفع الايهام ذكر الشارح قدس سره في تفسير قوله تع سواء عليهم

ءانذرتهم الاية اما اشتراط كونه اي الاعتراض للتاكيد بينهما لم نسمع لكن

صاحب المغني جعل التقوية والتسديد والمتبادر من تقدير الكشاف ايضا في خر

سورة الزمر انه للتاكيد تامل **قوله** ولهم ما يشتهون عطف الخ فيه انه يلزم الجمع
بين الضميرين الفاعل والمفعول في غير افعال القلوب واجيب بان لهم ظرف مستقر لا
لغو والامتناع فيما يكون الضميران معمولان لفعل واحد لا ان يكون احدهما معمولا
لمعموله على ان ذلك الجمع جايز فيما اذا كان احد المعمولين مجرورا بحرف الجر كقوله
تعالى وهزي اليك وقد اجبنا بان ذلك الجمع جايز في المعطوف قول تعليل انهما
يلايم بمنع الجمع مطلقا حيث قالوا انه قل في غير افعال القلوب ان يكون فاعله و
مفعوله شيئا واحدا وعند الجمع بين ضميريهما يسبق الوهم الى انهما مختلفان نقضا
بالاكثر فيقع اللبس فعدلوا الى نفس النفس الزاما باتحادهما واما افعال القلوب فانه

لفظه

كثيرا ما يقع فاعلها ومفعولها شيئا واحدا بل هو الاكثر لان علم الانسان وظنه
بامور نفسه اكثر وقوعا من غيره تامل **قوله** الى ترجمان بفتح التاء مع فتح الميم بضم او
او بضمهما ظاهر بالتامل فيها لان هذا المثال مما يقصد فيه العطف ما قبله بخلاف
الوجوه السابقة سوى مثل قوله تعالى حافظوا على الصلوات الخ لكن مثالنا هنا ليس
فيه ذكر خاص بعد عام **قوله** اذا كانت العليا هي بفتح العين ممدودها بالفارسية
برتري در هر مبدا **قوله** واصول الخ فيه انه يلزم استعمال المشترك في
التعريف بلا قرينة معينة والجواب انه لا يضر استعمال هذا النوع من مشترك
لا يجوز ارادة كل من الاصول والملكة وتعريف كل منهما يستلزم تعريف الاخر
قوله ص والمقصر بالحقيقة واحد اذا المطلوب من التعريف حصول البصيرة للوضع مدخل
فيه لو زاد اولتوهم الوضع لكان احسن لدخول المحرفات فان المحرفات لا اولى استعمله
لتوهم وضعها ايضا بل لتوهم ان اللفظ المحرف عين الموضوع تامل **قوله** وهذه

الدلالة

الدلالة الخ وفيه ان دلالة اللفظ الفصيح على فصاحة المتكلم خارجة عن الاقسام

مع مدخلية الوضع فيها ويمكن ان يق المراد بمدخلية الوضع وضعه لنفس

المعنى او لما يتعلق به قوله انما هي من جهة الخ ينبغي ان يحمل على ان الدلالتين

بواسطة حالة اجمالية وقوة قريبة الى حصول هذا الحكم من العقل قوله وبعد

الاولى الى تقييد الاضافي لا الوضعي كذى نقل قدس سره في الحاشية قوله

لا يخرج كثير الخ وذلك لانفكاكها عن مجرد اللفظ الملزوم ظ وان جعل

الدال مجموع اللفظ والقرينة فنقول لم يوضع المجموع لمعنى يلزمه تلك المعاني

المجازية الكنائية وان جعل الدال اللفظ المشروط باقتران القرينة فنقول

يمكن انفكاكها عن القرينة ايضا كما يتاتى في الاختلاف الخ اعترض عليه بان دلالة

اللفظ على لازمه اوضح من دلالته على لازم لازمه والجواب ان المراد عدم

التفاوت في دلالة الالتزام على الاطلاق وان كان بغير واسطة كما هو الواقع

المعتبر عند القوم او ان المراد باختلاف الوضوح التفاوت في الانتقال بحسب الزمان

لا بحسب الذات او التفاوت بين دلالة اللفظ على لازمه وبين دلالته على لازم

اللازم من السر الثاني والاعتداد بهذا التفاوت كما لا يخفى نعم بعض البعض

ح باعتبار التفاوت بحسب الدلالات التضمنية قوله فيما يليه المعتاد المخاطب

اى المعهود يعني ذهن المخاطب فلا يرد ان الاعتقاد متعلق باللزوم لا مثبت

له على ان الاعتقاد يجعله ثابتا في الذهن بوجود ظني عرف عام ثم يظهر المراد به

فكانه اريد به تخاطب التحاورات في الجملة بلا تقييد بعلم او بغيره والا فلا يلزم

اتفاق جميع العالم او العلوم فقط قوله اذ المفهوم الخ هذا ليس نظرا في اهوف

عن ص لازمه ص

المنكر فالوجه تعميم العرفي وجعل او غيره اشارة الى سائر القراين الحالية والمقالية

قوله لايبالي بالوصفية الخ لايخفى ان الدليل يقتضي ان لايكون جميع الطرق دالة بالوضع لا ان يكون بعض الطرق كك لكن المقرر عندهم ان الدال بالوضع يمتاز اصوات الحيوانات تامل هذا وقد ذكر قدس سره في الحاشية ان العلم بالوضع انما هو الظن به وهو قابل للشدة والضعف فيجري الوضوح والخفاء في الدلالة المطابقية ايضا اقول التفاوت في الظن بالوضع لا يوجب التفاوت في الانتقال كما لا يخفى قوله اذا اقيم مقام كل لفظ يعني مع اتحاد الهيئة

قوله والجواب ان التوفيق الخ فيه ان العلم بالمدلول الالتزامي لازم بعد حصول العلم بالعلاقة فالاولى ان يفسر المراد بالاختلاف وضوحا بالنظر الى نفس الدلالة بان يكون بعض المدلولات واضح العلاقة قليل الواسطة والبعض الاخر بالعكس قوله فيمكن تادية الملزوم الخ فيه ان الكلام في دلالة الالتزام الا ان يقال بالتلازم من الجانبين ويراد باللازم والملزوم من التابع والمتبوع فدلالة الشي الخ لايخفى انه لا يحتاج الى حذف اي دلالة لفظ الشي قوله بين الامرين المراد بالعكس ان يكون دلالة اللفظ الذي ذلك المعنى جزء من جزء معناه اوضح من دلالته على جزيه دون اوضحيته قوله وهو العكس بحسب الظ ولا يلزم وصحة الدال بالتضمن على شي عليه بالمطابقة ولذا صرف قدس سره الكلام في الحاشية عن الظ وقال يعني قد لزم من كلامكم ان دلالة الشي على جزيه اوضح من دلالته على خروج جزوه لوجود الواسطة مثلا اذا كان دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه لزم ان يكون دلالة الانسان على الحيوان اوضح من دلالة الانسان على الجسم وان المساوي للاوضح

للاوضح اوضح لكن الامر بالعكس **قوله** لكن المراد من الخ والدليل على ذلك ما فى المفتاح

من ان ايراد المعنى على صور مختلفة لا يتاتى الا فى الدلالات العقلية وهى الانتقال

من معنى الى معنى لسبب بينهما ويوافقه ما فى شرح القسطاس لكن شارح المطالع

رد هذا القول لا انه من اهل الميزان لا يق قدح جوابا بان التضمن لازم للمطابقة

بالمركبات وملاحظة الجزء على ما ذكره لا يلزم فهم الكل الملزوم باعتبار الصلاحية

كما ان الشارح وجه فى شرح الشمسية استلزام التضمن والالتزام للمطابقة بحمل الاستلزام

على الصلاحية **قوله** فالحصر المفصح الخ يمكن ان يراد بالمقصد اعم من المقصد بالذات

ومن المقصد تبعا كالنسبة فلا حاجة الى التكلف فى جعله مقصدا اخر **قوله** فلم يات

بالضمير نقلا الخ نوقش فيه بان يجوز عود الضمير كاللام الى المطلق الذى فى ضمن الخاص

المذكور سابقا مع ان الظ فى كليهما العود الى الخاص وغاية التوجيه ان الظ فى المقام الضمير

فاذا عدل عنه الى اللام يمكن اعتبار هذه النكتة فيه **قوله** وهذا شامل لمثل قاتل الخ

اقول ان كان الدلالة وضع الكلام فالشمول غاية الظهور فانه لا يشترط القصد فى مدلوله

والاصح المدلولات الالتزامية عن كونها مدلولا عليها بالكلام ولا شك ان كلا من المثالين

يدل التزاما على المشاركة فى القتل او المجى وان كان صفة للمتكلم فالشمول ظاهر باعتبار ان القصد

اصالة غير شرط فانه صح ان يق دل وهدى الحق خلوصه اى الاسرار القرانية مع ان الفاظ القران

محمولة على ظواهرها كما نقل فى شرح العقايد عن بعض المحققين وكذا يق دل الشاعر الى الاسم المراد

قوله اذا المراد بالاظفار مجرده الخ غير بين نعم لا انقصاص بالاستعارة بالكناية **قوله**

لولا دلالة الخ اى لولا القراين الحالية او المقالية الدالة على ارادة المنقول اليه ثم هذه عبارة

الكشاف وفيها اشكال مشهور لان الكلام غير صالح للمنقول اليه على تقدير عدم القرينة وغاية

الحال حو

المعنى
التوجيه ان خلو الكلام عن المستعار به اى المنقول اليه مصحح لان يراد بالمستعار
المجاز اى المستعار له وان عدم القرينة مصحح لان راد به المعنى الاصلى اى المستعار
فيكون مجموع الخلو عن ذكر المنقول اليه وعدم تلك القرينة متعلقا بصلاحية
المعنيين على التوزيع ولو قدم ذكر المنقول اليه لاتصل كل شرط بمشروطه
قوله بالكاف ونحوه هذا مبنى على ادعاء انه مراد فى التعريف على ما فى المطول
قوله الملكة التى الخ يمكن ان يبقى العلم فى هذا التوجيه ايضا على نفس الادراك
فان ادراك الدليل يستلزم ادراك المدلول كذا قيل وفيه بحث لانه لا يختص العلم
فى اصطلاح هذا الادراك ولا يصح ان يقال الكواكب تشبيه بالمداحية مع ان المشبه
الثريا قوله والا فالمحسوس اصل للمعقول قول اصالة المحسوس باعتبار العلم و
الادراك به لا مطلقا كما يشعر به تعليله والتشبيه لا يقتضى الا اصالة المشبه به فى وجه
الشبه لا مطلقا فيمكن تشبيه المحسوس بالمعقول بلا اعتبار المبالغة وتقدير المعقول
محسوسا نعم تشبيه العطر بالخلق ههنا ان اعتبر فى الرائحة الملائمة للمشابه فالمشبه اصل
ففى الكلام مبالغة واحتياج الى التقدير لكن اعتبر التشبيه فى الحسن والد العرف
فالمشبه به اصل كما هو المعهود بلا احتياج الى تكلف قوله لان العلوم العقلية الخ بيان ذلك
فى العلوم العقلية الصرفة بان النفس فى مبداء الفطرة خالية عن العلوم كلها فيحصل
لها العلوم باعتبار استعمال الحواس واما الحضورى فقليل ساقط عن درجة الاعتناء العلم صح
قوله ما لا يدرك بالقوة فيه ميل الى مذهب الحكماء والا فلا يدرك عند المتكلمين
سوى القوة العاقلة والحواس الظاهرة فليس الحس الباطنى ثبت عند المتكلمين قوله
مثل الخيالات فيه ان القوة المتخيلة ليس مدركة بل معينة على الادراك من شانها التركيب فادركها
بالنفس



بالنفس الناطقه المراده بالقوه العاقله لايق المراد انها ليست مما تدركها النفس بلا
معونة امر آخر لانا نقول فادراجها في العقل لا يحتاج الى عن صرف الط كما هو
المتبادر من العباره ولكنه بحيث لو ادرك الخ حق العباره ان يق غير مدرك
بها العدم وجوده لكنه بحيث لو وجد لادرك باحديها قوله والحال ان مضاجعي
الخ فعلى هذا في البيت قلب وكانه قدس سره لعتبر ذلك مبالغة في عدم الخوف
باعتبار الحصر المستفاد من تعريف الاضافه الجنسيه في مضاجعي قوله متخيله ومتفكره
ذكر في المطول انه اذا استعمل النفس تلك القوه بمعونة الوهم سمي متخيله وبمعونة
القوه العقليه سمي متفكره ولا يخفى ان هذا موافق لما نقلناه فيما سبق عن المحاكمات
لكن المقرر عند الحكماء انه لا يصدر من قوة فاعل واحد فعلان فينبغي ان يختص
بالوهم نوع من الادراك فقط تامل قوله وبالوهمي الخ المسطور في كتب الكلام
ان الوهمي المعاني العالمة بالمحسوسات قوله ادراك ونقل انما زاد النقل بمعنى الوجدان
لان اللذه تحصل بمجرد ادراك اللذيذ بل لابد معه من وصول اللذيذ الى المتلذذ
عند المدرك انما قيد بذلك لان المعتبر كماليه بالقياس الى المدرك لا بحسب نفس
الامر قوله كمال وخير اي امر لايق بالمدرك كالتكيف بالحلاوة للذايقه
من حيث هو كذلك لان الشئ قد يكون ملايما وجه دون وجه
فادراكه لا من جهة الملايمه لا يكون لذة فان ادراك المسك الرايحه لذه دون
الطعم قوله المدركة بالقوى الباطنه ينبغي ان يعلم ان القوى الباطنه على اصطلاح
الحكماء لا يتعلق الا بالمحسوسات او المعاني القايمه بها والظاهر ان اللذه والالم ليسا
من هذين القسمين فلا يظهر جعل ادراكهما بها ولذا جعل بعضهم الوجدان القوى

سوى القوى المشهورة على ما فى بحث القوى من شرح المقاصد وكان ارباب البيان

ارادوا بالوجدانيات ما يتعلق بنفس المدرك فقط قوله والضمير للنجوم

بل الى الليل الذى جاز تانيث ضميرها بانه المناسب للبيت السابق اعنى رب ليل

قطعته لصدود قوله او فراق كان فيه وداعا قوله فى جوابشى الخ المناسب

للبيان يتق بين الظلمة قوله ولزم بطريق العكس لا يخفى انه يمكن ان يجعل كل

التشبيهين اصلا برأسه كما فى المفتاح لكنه جعل المص السنة والعلم بالنور

نوعا لزيادة التخييل فى اثبات وجه الشبه للمشبه بالحنفية الحنيف عند العرب

من كان على دين ابرهيم عم واصل الحنف الميل ومنه الحديث بعثت بالحنيفية

السمحة قوله وهو قوة الخ الاولى ان يجال معرفته على متفاهم العرف واللغة قوله

تيلاقيان اى فى مقدم الدماغ قوله من الالوان لو زاد الاضواء لكان

احسن وكانه جعلها تحت الالوان قال فى شرح المقاصد الحق ان الضوء مغاير

للون وليس عبارة عن ظهور اللون على ما يراه بعض الحكماء قوله بالجسم كالدائرة

الخ كذا وقع فى التجريد وغيره من كتب الكلام وفيه اشكال مشهور من تخصيصه

بالمجسمات واخراج الاشكال المختطة كالدايرة ونصفها ويمكن ان يوجه الشارح

قدس سره هنا الاحاطة على ما هو بالذات والحقيقة وما هو بالعرض والمدخلية

فى الحمل الاظهار كون الشكل من الصفات الحسية ويرد عليه ان المحيط يا لمحيط

لشئ ليس محيطا بالشئ لاختلاف وجه الاحاطة ثم الظ حمل الجسم على التعليمى

كما اشار اليه فى شرح المقاصد مفصلا قوله قار الذات اى مجتمع الاجزاء

واحترز بالقيد الاول عن العدد وبالثانى عن الزمان قوله الخروج من

الفوه

القوم الخ انما يعرفها بتعريف المتكلم من حصول الجسم فی مكان بعد حصوله فی مكان آخر

اثبات المقادير لا يلائم رأی الحكماء وفی جعل المقادير الخ يمكن الدفع بالنسبة الی الكرم قوله

بانها من مقولة الكيف عند البعض وهذا كاف فی التمثيل بل نقول يكفی الاحتمال

العقلی للتمثيل واما حمل الكيفيات الجسمية علی الصلوة الكلام فحسن لكنه لا

يلائم سوق كلام المفتاح والمصه واما حمل المقادير علی الطول والقصر والتوسط

والحركة علی السرعة والبطؤ والتوسط ففيه انه لا يصلح قوله وما يتصل بها

اللهم الا ان يؤل الاستخدام لكن لا فائدة فی اجرام المقادير والحركات عن المتصلات

تامل قوله اويا لسمع الخ ينبغی ان يكون قوله من الالوان وقرائنه ونظايره بيانا لما يدرك

لكن كل واحد من القراين علی تقدير وكذا ذكرت متفصلة اتصل كل منها بعده للاشارة

الی المقتصر ای التوزيع فلا يلزم بيان المدرك البصری بالالوان ولا حاجة ايضا الی

تقدير موصولات فی المعطوفات قوله يحصل من التموج ای بحسب جری العادة فلا

ينافی ما ذكر فی شراح المقاصد من ان الصوت عندنا يحدث بمحض خلق الله تعم من غير تاثير

للموج قوله دال وبيان منهما الخ وجه التخصيص فی التسمية باعتبار ان العقل ای الجمع و

التفريق فی الاولين اظهر من الانعقاد والاذا بالعكس فی الاخرتين كالمعلوم لعله هی الكيفية

من المقتصر لسهولة التشكل قوله المختصة بذوات الانفس الاختصاص بالنظر الی

النبات والجماد فلا يرد ان بعضها كالعلم ثابت للمجردات وهی شدة الخ ای الاولی بالعرض قوله

تفسيره بان يكون للنفس ملكة تحصل المطالب بسرعة قال فی الاساس فيه ذكاء ای

فطنة وتوقد مثل الكرم الاهاك للملائكة فان قيل ما للانام والذات بمثل الكرم

قلت كانه اراد بالذات ما يعود لصاحبها لا يا لغيرها الاساس بحوط بفی السی ما لا يكون

١

كذلك بان لايكون تقرر في نفسه اولايكون له تحقق في نفسه اولايكون اصلا و
الانضاف انه ان كانت النسب والاضافات موجودة كما هو المشهور عند
قدماء الحكما فالحق ما في شرح المفتاح والا فالحق ما في هذا الكتاب موافقا
لمذهب المتكلمين اما والحد لم يجب ان لايكون لجزء اصلا بل ان يكون بحيث يعد
في متعارف اللغة واحد قوله لايكون الا جسما الجسم الطبيعي ليس محسوسا الا
بحسب العرف لكن الجسم التعليمي محسوس حقيقة وكذا الصوت فيه تامل اما حسبان
اراد بالطرف الحسي ما يدرك به او يكون مجمعا من امور كل منها محسوس بالعقلي باعتبار
ذلك صار دليسه عرلان حسية الوجه ولو كان بالبعض كما في المختلف يستلزم حسية
الطرفين بالتمام قوله وقد يتوهم الحركة الجراة والجلاء بمعنى واحد على ما في المقدمة
قوله ومعنى التركيب ههنا الخ ينبغي ان يعلم ان المقصود في تركيب الطرفين تشبيههما
في ان حقيقة هيئتهما وجملته لا تشبيه هيئة احديهما بهيئة الاخر في امور ولذا
عبر عن الطرفين لطرفين بما انتزع فيه الهيئة وقد جوز تشبيه المفرد بالمركب
وعكسه ولا معنى لتشبيه الذات بهيئة شئ وكذى العكس الا انهم ذكروا في هذه
الصورات كلا من طرفين هيئة والمقصود ما ذكرنا قوله كما ترى الكاف
بمعنى على والظرف صفة او حال من الثريا وقوله كعنقود الخ صفة مصدر لاح
اى ظهر ظهورا كظهور عنقود الخ او حال من الثريا او خبر مبتدا محذوف وكما
يرى في الوجهين حال فرضية الخبر وعلى الجملة حاصل الكلام ان مشابهة الثريا
بالعنقود على تقدير الحالة المرتبة وباعتبارها لانها في نفس الامر كواكب بلا د
فلا تثبت المناسبة قوله قد سلت اى خرجت بكسر الغين غلاف السيف قوله

بمبحث ص

الغمد ص

دوسب

ويرسب هو المناسب للمقام لكنه وقع في كثير من النسخ على ما في شرح المفتاح بخطه
قدس سره ويرسو من رسى اقدامهم في الحربا اذا سبت قوله يواقع لم يوجد في كتب
اللغه ولذا غيرنا الى التدافع لكنه قد قيل الاول هو الواقع في دلايل الاعجاز قوله على ما
في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين قوله يقع عليها الحركة المتبادر منه ان الهيئات
صفات للحركات وليس الامر كذلك كما يفهم من تقرير المص في وجه الشبه فيحمل الوقوع
على وجودها مع وجود الجزء مع الكل تامل قوله والاوضح عبارة اسرار البلاغه وذلك
لان المناسب ايقال نحى التشبيه في الهيئة والظ من عبارة المص مجي وجه الشبه قوله في
كف الاشل المشهور في اللغه انه المفلوج وهذا ليس بمراد بل المرتعش على ما في شرح المفتاح
قوله والمعنى ظهر الخ اي اصل المعنى على تقدير الفاعل اي الرأي بقرينة المقام ويمكن ان يكون
من قبيل داره قوله في كل حال الجهتين وهذا هو المناسب لما اشتق من اختلاط الحركات
مع ان المصحف في الانقباض والانفتاح يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال والمجموع الى
العلو في الاول والى السفل في الثاني قوله وكذا في جانب المشبه لكن عدم الحمل والجهل على وجه
التقدير نظرا الى عدم العلم فالباء هنا مثلها الخ يمكن ان يكون الباء بمعنى في على ما
جوزه صاحب المغني قوله حتى لو حذف ذكر البعض الخ فان كل تشبيه من التشبيهات
المجتمعة مقصود بالافاده وملحوظ قصدا ومط استقلالا لا يمكنها جمعت في اللفظ اشار
الى الجمع فيها في الفنون واما التشبيه المركب فالمقصود فيه الهيئة الاجتماعية الحاصلة من الجمع وليس شيء
من الاجزاء ملحوظا تفصيلا قصدا بل تبعا واجمالا فليس بعد الحذف الافاده لعدم القصد
وان يحدث الدلالة تامل من نفس التضاد والمراد به ما يتناول التناقض ايضا قوله ثم تنزل الخ
كلمة ثم للتراخي في الرتبة بحسب الاعجاب وتنزيل التضاد منزلة التناسب لتحقيق وجه الشبه لما ذكر

الحركة

قوله ص

اشتراط الضدين قنوطية لذلك وتمهيد ودلالة على ان اخذ الشبه من التضاد
ليس بمستنكر بل له جهة مناسبة في الجملة ويمكن ان يراد بالشبه المشابهة لا وجه
الشبه يعني ينتزع بواسطة التضاد المشابهة بل العلم بها فيعتبر التناسب
الضدي ثم يجعل ذلك من قبيل التناسب والاشتراك الواقعي ادعاء لقصد
تمليح او تهكم قوله فسل الغيظه على صيغة المجهول ومعناه ذات لحم مرضه
مرض السل والضحاك اسم ابي انس قوله لا يحصل من سعيه على طايل ذكر في
المقدمة حصل عليه يعني باقي ماند روى فالظان قوله على طايل لغو من سعيه طرف مر
بمعنى لاجل وقيل حصل ملحق بالافعال الناقصة فالظرف خبر قوله بزيادة
التقرير والتقوية اجدا اي التشبيه بهذا الامر الذي النفس شديدة الميل اليه اجدر واحق
بافادة زيادة التقرير من التشبيه بغيره فالباء ليس بمعنى اللام اي لزيادة الخ كما توهم
قوله ولازورديه الملا زورديه بكسر الزاء المعجمة وقيل بالفتح معرب لاژورد بالالف
الغليظ وهي حجر معروف قوله والشقايق للحمر هذا الشعر يحتمل حمل اليواقيت على شقايق
النعمان كما تعارف ذكر البنفسج معه لكن قوله بين الرياض يابى عنه وكذى عن حمله
على حقيقي اليواقيت الحمر قوله كانها اي تلك اللازورديه حال لكونها فوق قامات
ضعفن بسبب حمل اللازوردية لا تستطيع حملها او ضعفن ملابسه بها قوله اوايل
النار اي النار المتصلة بالكبريت التي تضرب الى الزرقة لا الشعلة المرتفعة كان في
عزته اضافة العزه اي البياض الى الصباح من اضافة الصفة الى الموصوف لكن الوصف للمبالغه
على طريقة رجل عدل فان ذا البياض مشبه بالوجه للتعديه وليست بزايده وذلك لان قوله مر
المسطور في اكثر كتب اللغة استعمال الاسبال والاصل في الحروف عدم الزيادة لكن هنا حب
الاساس

الاساس استعمله متعديا حيث قال فاسبلته متى عبرة اى صيرتها فالمنا سبكون
الباء زايده قوله باعتبار الطرفين اى افرادا وتقييدا وتركيبا والا فقوله طرفاه
اما حسيان اوعقليان ايضا تقسيم للتشبيه باعتبار الطرفين قوله والفرق بين المركب الخ
اذا التبس التقييد بالتركيب فان كل هناك امر واحد هو الاصل فيما قصد من المشبه
او المشبه به وكان ما عداه تتمه وتبعا له فى الاعتبار وكان مفردا مقيدا وان كان مركبا
قوله زهر الربى الربوه بفتح الراء وبالكسر بالاول والجمع الربا على ما فهم من مذهب الاسماء
وايضا ان تعدد الخ ينبغى ان يعلم التشبيه فى تلك الصور متعدد لكن له وجه واحدة
كالاداة او التعلق بامر واحد كما فى المثال المعروف ههنا اى الطيب الرايحه فالمشبه الرايحه
الذاتيه للنار والمشبه به رايحه المسك على حذف المضاف او نفس المسك فيفهم مبالغه
حيث جعل الرايحه ذات رايحه كالمسك كانما هو ضمن معنى يكشف فعدى بعن قوله قوله
او برد بفتح الراء اقاح بفتح الهمزه جمع الاقحوان بضم الهمزة قوله منتزع من متعدد لا يخفى
ان الانتزاع من المتعدد لا يقتضى كون المتعدد فى طرفى التشبيه غاية الامر ان المتعدد تكون
اجزاء المنتزع فيه لا المنتزع فان الهيئه الحاصله من اجتماع اجزاء المنتزع منه فلا يرد
عليه شئ فى قبيل التشبيه التمثيلى بالتشبيه الذى طرفاه غير مركبين مع ان المتعدد لا يوجب
التركيب نعم الاستعارة التمثيليه مما يكون طرفاها مركبين لكن الط الموافقه هذه عن
الاستعارة والتمثيل فى افراد الطرفين وتركيبهما تامل قوله اى فمن المجمل ما الخ
ليس فى المتن لفظ ما هو ظاهر فيلزم حذف الموصول مع بعض الصله او الموصوف
بجملته مع جريها واستتار الفاعل على الصفة الجارية على غير من هى فكان ما ذكره
قدس سره بيان الحاصل المعنى لا تقدير للاعراب قوله او فمن الوجه ينبغى ان يعلم
ان تقسيم الوجه يستلزم تقسيم التشبيه فلا يرد التقسيم الى التشبيه لا للوجه لظهور فيه

قوله ص
قوله ص
قوله ص
قوله ص

بحث لان ظهور الوجه فی نفسه لا یستلزم ظهور الانتقال من المشبه وظهوره لو
من حیث الثبوت للطرفین وان استلزمه لا یستلزم کونه جلیا ویمکن ان یوجه هذا
تعلیل علی وجه التقیید ای التشبیه المستدل انما یقع الانتقال من المشبه الی المشبه به
بشرط ان یکون الانتقال لظهور الوجه وانما یکون کذلک اذا کان الوجه الظاهر
الثبوت قوله فان الجملة اسبق الی النفس لا یخفی انه یتم بالنظر الی المفصل الذی ذلک
المجمل جزء منه تامل قوله مع علیه حضور الخ فیه نوع مصادرة لان العلیة جزء من علة الظهور
الذی علة للانتقال من المشبه الی المشبه به والجواب ان حضور الطرفین فی الازمان
السابقة مستلزم للانتقال من المشبه الی المشبه به عند التشبیه فان قیل لا حاجة الی
واسطة ظهور الوجه قلنا الابتذال لا یحصل بمجرد الانتقال المذکور بل مع
ظهور المشابهة ولا شک ان الوجه الذی وصف مشترک اذا کان قلیل التفصیل
قریب الحصول وکثر حضور الطرفین ایضا فالظهور المشابهة ایضا فالمراد من علیه
حضور المشبه به حضوره مع وصف المشبه قوله کتشبیه الجرة الصغیرة هی بفتح الجیم
فی الفارسیة سبوی نوقش بانه لا مناسبة بینهما والجواب ان الکلام فی الکوز المعهود
فی العرب لا العجم نقل ان الکوز الکوز اکثر مکررا علی الحس من المراة المجلوة فجعل الاول
غالب الحضور مع المشبه والثانی غالب الحضور مطلقا تحکم والجواب ان الغالب
عند العرب شرب الماء فی الاناء المعمول من الخشب والجلد قوله او ندور الخ لا یخفی انه یمکن
ان یجتمع کون الوجه جلیا لا تفصیل فیه اصلا وکون المشبه به نادر الحضور فلا یظهر
ادخاله فی المبتذل ولا البعید علی التفسیرین ویمکن ان یوجه مدار الابتذال علی ظهور الوجه
والبعد علی عکس ذلک وکون الوجه جلیا سبب اکثری لظهور الوجه فالمناسب ادخاله
فی البعید قوله ای ردینیة بضم الواو اسم امراة تعمل الرماح سنانه السنان بالفارسیة نیزه

سنا

ذاته فیلزم حضوره صح

سنا السنا روشنایی والذهب الشی که دود نداشته باشد قوله ونقاه ای الانصال فاعتبر وجود الشکل ونظرته وعدم الانصال والتشبیه البلیغ الحای المناسب بحالهم عند مخاطبتهم معهم ذلک دون المبتذل فلذیرد ان البلاغة المبالغة المطابقة لمقتضی الحال وجاان بقتضی الحال التشبیه المبتذل لسؤفهم السامع لبعد طلبه الدقیقة انه ذکر فی اول بحث المسند من المطول ان حصول نعمة غیر مترقبة الذ ویمکن دفعه بما ذکرنا فی حاشیة المطول قوله بما یجعله غریبا ویخرجه الخ فان قیل الابتذال من ظهور الوجه والغرابة بخلافه ولیس التصرف فی التشبیه جعل الوجه غیر ظ قلت ظهور الوجه من جملة الاسباب المقتضیة للابتذال فیجوز التخلف لمانع کما عند التصرف علی وجه یجعل التشبیه دقیقا بعید التناول فیخرج عن الابتذال وتناول العامه قوله الا بوجه ای الا ملتبسا بوجه قوله ثواقبا حال لان شبل النجوم فی معنی مماثل النجوم قوله وهی تمر الخ ای الجبال یوم القیامة تمر مثل مر السحاب قوله وهجانه الهجان بکسر الهاء اشتر سفید والهجین اسب بد نژاد فیستعار ان لفصیح الکلام وردیه قوله والمشبه به مذکور قطعا فیه بحث لانه یجوز ترکه کما فی قولک زید فی جواب من یشبه الاسد کذا فی شرح المفتاح اقول بل یجوز ترک کلیهما کما تقال فی الشجاعة لجواب من یقول فی ای شیء یشابه زید الاسد وقد اجاب فی شرح المفتاح بان ذلک لیس من تشبیهات البلغاء قوله لان اختلاف المراتب الخ لا یبعد کل البعد ان یق جاز الاختلاف باعتبار اختلاف الوجه ایضا بان یق زید کالاسد فی التخویف او فی الشجاعة قوله ان ذکر الجمیع ینبغی ان یحمل علی ذکر الجمیع لفظا او تقدیرا باعتبار صحة الاعراب فدخل فیه ما ذکر الوجه والاداه دون المشبه فان الکلام بحسب النحو لا یتم بدون المشبه

لهب ح

قوله ح

قوله ح

الذی هو المبتدا مع انه بقی معمولا واثره علی قول من جعل عامل الخبر المبتدا

قوله والا فمتوسط فان قیل الا وفی بجمیع ما سبق من ذکر الجمیع وحذف الوجه والاداه ففی حذف المشبه فقط ینبغی هذا المجموع وان تحقق حذف الوجه والاداه قلت المراد بقرینه السابق واللاحق فقی حذف الوجه والاداة معًا قوله فرع الاستعمال فیما وضع له ظاهره یدل علی انه یشترط فی المجاز استعماله فی الموضوع له اولا ولیس کذلک فینبغی ان یحمل علی الفرعیة بحسب صحة الاستعمال او علی الاعم الاغلب قوله من حقیقته لا مشددا

قوله والنابهما الخ هذا علی الثانی واما علی الاول فباعتبار ان یجعل وصفا المذکور کالاسناد للمونث فیقول مع التاء قوله ای وضعته فی الاصطلاح اقول لا یصح هذا علی تقدیر ان یکون الواضع للالفاظ هو الله تعالی کما فعله الشارح فی المطول المذهب الط وکذی علی تقدیر التوقف فی تعیین الواضع کما یشعر به تقریر المفتاح والجواب ان المراد بوضع کل طایفة واصطلاحهم اعم من ان یکون صادرًا عنهم بتعیینهم او ان ینسب الیهم باعتبار ظهوره علیهم بواسطة الوحی او العلم الضروری وهم متمسکون به ومخاطبون به فی محاوراتهم عن لفظ ای الخطأ علی سبیل القصد بزعم علی قانون الوضع

قوله

القوم بلا اثبات وضع من عنده لا علی وجه السهو قوله واحترز بقوله فی اصطلاح الخ اقول یجوز ان یکون لفظا موضوعا لمعنیین فی اصطلاح التخاطب وقد استعمل فی احدهما لا من جهة انه موضوع له بل من جهة العلاقه بالمعنی الاخر کما یشعر به تقریر المحققین فی شرح الکشاف حیث جوزوا استعارة العمی لعمی البصیرة من عمی البصر مع انه حقیقة فیهما کما یستفاد من الاساس وانما

اعتبروا



اعتبروا الاستعارة للمبالغة فی ان ذلک الامر المعقول بمنزلة المحسوس
فالاحتراز عن ذلک المجاز بملاحظة قد الحیثیة فیلغو قید فی الاصطلا
التخاطب کما لا یخفی تامل قوله العلم بالتعیین کافیا الخ ای بالنطق
الی جانب اللفظ بحیث لا یحتاج الی امر یفید التعیین واما کون المعنی
محتاجا الی الغیر لعدم تمامیة وصلاحیته للانفهام فغیر مضر فلا یلزم
ان لا یکون الحرف موضوعا لمعناه قوله فیخرج المجاز الخ اقول هذا علی الاطلا
محل بحث لانه قد یکون المعنی المجازی لازما بینا للموضوع له فلا یحتاج الی
القرینة فی الفهم والدلالة وان احتیج الیه فی الارادة وبهذا یعلم حال قوله
عدم فهم احد المعینین الخ لوجب ان لا یختلف الخ ای لوجب ان یکون
لفظ الخ شدلا کانه عربی ترکیا وهندیا ایضا قوله ولا یمتنع ان یجعل
اللفظ الخ فیه ان قرینة المجاز لا تدفع الا الاراده دون الفهم قوله وقد
تاوله انه لا یجری فی جمیع کلمات لغة فضلا عن جمیع اللغات قوله کالزنوان
هو بزو الذکر و وثبه علی الانثی قوله والحیدی یق حمار حیدی بالحاء المهملة
ای نفر عن ظل البساط قوله مرتجلا کان الخ المذکور فی کتب الاصول و
شرح المطالع ان المرتجل ما نقل عن معنی عن اخر بلا مناسبة بینهما وهلا حظ
والمنقول ما نقل بملاحظتها والمشترک ما وضع ابتداء لمعان بلا ملاحظة
لوضع اخر وقال العلامة الابهری المرتجل ما یکون وضعه ابتدا من غیر
سبق وضع وجعل بعضهم المرتجل تحت المشترک قوله بتعین ناقله
لکن ینبغی ان یغیر الشرع بقرینة المقابلة قوله لا بتعین ناقل الخ لا یخفی انه لا یمکن

قوله م

فیه م

ان يكون لفظ موضوعًا في عرف الناس جميعًا بل يكون عرف طائفة مخصوصه
فيعين الناقل فيه ايضا وكانهم ارادوا بذلك انه لا يختص النقل بجماعة مخصو
كالنحوي والصرفي واهل الشرع او غير ذلك بل يجري النقل فيما بينهم
تامل قوله وفعل اللفظ والحدث الفعل بالفتح مصدر فعل يفعل وبكسر اسم
بمعنى الامر والشان في اللغه فنقل في النحو الى الكلمه المخصوصه لاشتمالها
عليه فاذا استعمل الفعل بالكسر في الحدث جر معناها العنى كان مجازا نحويا
وليس حسنه لغويه فيه كما يجري من الصلوة والدابه قوله ودابه لذي الاربع
ينبغي ان يقيد لغير الفرس فانه مجاز فيه على زعم المص في الايضاح قوله والمجاز
مرسل اي مطلق عن قيد التشبيه قوله في المزاده اي المتردد الى اخره اعلم ان الروايه
اسم الفاعل لحامل الماء دون الطعام والمردد ظرف الطعام قطعا فالطارلة
نفسروا هنا المزاده بالمردد لعدم المناسبه بينه وبين الروايه لكن صاحب
المهذب والشافي والعلامه وغيرهم فسروه به فوجه الصحيح ان المزاده في الاصل
ظرف للطعام وصالح لطرفية الماء ايضا لكن اطلاق الروايه عليه بشرط طرفيته
الماء دون الطعام تامل قوله وهو سهو وغاية التوجيه ان المقص بالتمثيل الاكل
الذي مجاز عن سببه اعني الاخذ لكن الاولى حينئذ التعرض لذلك لان هذا السبب
غير متعين وترك التعرض لقوله اي قوله المشتبه فانه لا فايده في ذكره قوله
فان قيل الخ لا حاجة الى السؤال والجواب بعد ما قرر في المقدمه ان اللزوم ولو لا
عتقاد المخاطب بعرف وغيره كاف قوله فاللفظ الواحد بالنسبه الخ فيه بحث
لان المعنى المطلق عليه يعني المستعمل فيه في الاستعارة شفه الانسان وفي المجاز مطلق

الشفه

الربهم



الشفه وذلك المطلق ليس متشبهاً بالمشفر لكنه يطلق على شفه الانسان بمعنى انه
واقع عليه لا بمعنى انه مستعمل فيه والاطلاق يجى بالمعنيين نعم لو اعتبر المقابله لعلاقة
المجاز لصح الكلام **قوله** والمكنى عنها فيه ان اللفظ لا يجب ان يكون مستعملاً فى صورة
وهميه محضه على مذهب المص وغيره بخلاف التخييليه **قوله** شاكى السلاح من شكى الرجل
على ما لم يسمى فاعله اذا ظهرت شوكته والاصل شائك اى الاجو فنقلت الياء الى موضع اللام
فقيل شاكى السلاح كالقاضى فيحذف اليا فيقال شاك السلاح **قوله** حذف به كثيرا
الخ من حذف به ورمى به اى القاه فالمعنى التقى كثيرا فى الحروب بحذف باللحم الظان الباء
سببيه اى رمى بواسطة كثرة اللحم **قوله** فيكون مجازا استعارة الخ فان قيل لا فائدة
فى هذه الاستعارة قلنا اذا حمل على زيد الاسد الذى جعل استعارة عن الرجل الشجاع
كان بمنزلة حجه على مشابهته زيد بالاسد فان قيل يجب ان يكون اثبات التشبيه
فى الاستعارة مسلماً معروفاً والمقصد اثبات امر اخر قلنا ذلك على الاطلاق فى
الاستعارة غير مسلم فانه لا يجرى فى الاستعارة التمثيليه المركبه المصرحه لا فى الاستعارة
مثل نطقت الحال والحال ناطقه فيجوز ان لا يكون التشبيه مسلماً فى الاستعارة
الاصليه فى المفرد ايضا والفرق غير ظاهر غايته ان الامر الشيوع فى ذلك لكن الكلام
فى الوجوب **قوله** ويدل على ما ذكرنا الخ فان قيل لا يستعار اسد لمفهوم الشجاع
بل لذات صدق عليه هو وليس الشجاعة داخله فى المشبه فيجوز ان يعمل الاسد
المستعمل فى معناه نظرا الى لازمه المشهور يعنى الشجاعة قلنا الانسب ان يجعل الاسد
العامل مستعملا فى المشبه نظرا الى انه لو جعل عاملا باعتبار المعنى الاصلى كان
الاظهر ان يجعل المعلومات قيود المشبه دون المشبه به تامل **قوله** تعامه اى



قران

عاطل عن الشجاعة فان شجاعته منحصر على النعامة بالفارسية اشترمرغ قوله اى باكية والعلا
الغراب بجعل كانه يخبر عن الموت هم قوله مجاز لغوى اى غير عقلى سواء كان عرفيا او شرعيا
او لغويا قوله وقيل انها مجاز عقلى الخ قول ان حمل المجاز العقلى على معناه المتعارف
فيحصل الخلاف الكلام المشتمل على الاستعارة اما ان يقع التجوز فى الطرف فيكون فيه
مجاز لغوى او فى الاسناد فالمجاز عقلى ففيه بحث لانه لا يوافقه الاستدلال ولا الورود
على ما لا يخفى وايضا ليس المقصود فى المجاز العقلى المشابهة المستفادة بالكاف ونحوه
وان حمل على غير المتعارف لاعتبار مذهب المستحدث اى التصرف العقلى فيؤول الخلاف الى

المستحدث صح

جعل الطرف مجازا لغويا او جعله حقيقة لغوية لكن على التصرف من العقل فيرد عليه
ان لزوم التصرف العقلى ينبغى ان يكون فى محل الاتفاق بلا نزاع واستتباه وبالجملة لا
يظهر ان تردد الشيخ او غيره من علماء البيان فى ان اللفظ بمجرد التصرف والادعاء لا
يصير حقيقة لغوية تامل قوله لان بمجرد نقل الاسم الخ فيه مناقشة لانه يجوز ان لا يكون
فى الاستعارة الادعاء ولا مجرد نقل الاسم ولو الى معنى بوضع اخر ايضا قوله من
بلى غلالته البلا مقصود كهفه شدت والغلالة بالكسر ازاره الزر بكسر الزاء كريبان
جامه فالظاهر ان الضمير راجع الى الغلالة بتاويل الشعار ويحتمل الرجوع الى المحبوب
قوله لما سبق من انها تقتضى الخ اقول الاستعارة لا يقتضى تاويل الجنس فى المشبه به ثم
ادخال المشبه فى جنس المشبه به على التاويل ولو سلم فنقول المستفاد من استعارة اسم الجنس
بحسب الظاهر انه من افراد جنسه الحقيقى كسائر افراد الحقيقة لكن يصح جعل من جنسه
فى الواقع على الادعاء وتاويل الجنس المتعارف وغير متعارف على ما زعم القوم ولا شك
ان المقصود فى استعارة العلم بحسب الظاهر ان المشبه عين ذلك الشخص ويمكن ادعاء الجنس

والتاويل

١١٣

والتاويل فيه بان يدعى ان العلم موضوع بازاء ذات له تلك الصفة المطلوبة مطلقا لا لتشخصه

غاية الامر ان اسم الجنس له جنسية في الواقع فيدعى له جنسية اخرى فوقها بخلاف العلم جنسيته صح

فانه تشخص فيدعى له الجنسية ولا فساد في ذلك قد ذكر السيد انه لا يجري الاستعارة

في العلم الا نادرا باعتبار انه يجب اشتهار المشبه به بوجه الشبه وذلك الا اشتهار

في العلم لا يوجب الندرة وانت خبير بان ذلكم فانه يكفي احد الامرين اما كون وجه الشبه

في المشبه به جليا بنفسه او كونه معروفا بوجه الشبه على ما قال في المفتاح وايضا المناسب

لعتبار الاشتهار عند المخاطبين لا مطلقا وكثيرا ما لا نادرا تشتهر الاشخاص بالاوصاف

الخاصة في الجملة عندهم فافهم قوله فتعلق قوله تعالى الخ لو ضم اليه قوله في

ايامنا ايضا لكان احسن قوله لدلالته اذا المتعارف المحاربة بالسيف لا بالنار قوله

على رؤس الاقران انما اورد الارؤس جمع قلة اشارة الى ان رؤس اقرانه قليلة لكمال

شجاعته قوله اي انامله انما قال انامله دون اصابعه اشارة الى ان اصابعه الصاعقة تسهو له

من غير كلفة ففيه مبالغة في شجاعة الممدوح قوله استعار الطيران للعدو والضرب

للذهاب بسرعة اذا العدو لا يناسب الراكب كما يشعر به اول الحديث قوله لتعريف

الجماعة متعلق باستعارة قوله قد تقرر في غير هذا الفن الخ هذا هو المشهور عند القدماء

لكن الدليل على ذلك ليس بتام ولذا اختار بعض المحققين الاختلاف بالشدة والضعف

في الداتيات ايضا الى ذلك اشار قدس سره في بحث اللون من شرح المقاصد قوله قربوس

القربوس بفتح الرا لكنه قد يسكن لضرورة الشعر كما يفهم من الصحاح قوله وهو ان

يجمع الرجل الخ فعلى هذا الاستعارة بجمع مخصوص لازم للتهيئة لا لنفس التهيئة

قوله باطراف الاحاديث اي فنونها ويجوز ان يراد بها كرامها اذ يقال هو من اطراف العرب



ای کولعهم قوله دقاق الحصی الدقاق بالضم بمعنی الدقیق کما فی قوله واشتعل الرأس
شیبا لا یخفی انه اسند فی الآیة الشعل القایم بالحال ای الشعر الی المحل ای الراس
الاستغراق للحال وشیوعه فی المحل فالتشبیه بالآیة یقتضی ان یکون هنا
السیلان للحال اعنی المطر لکنه اسند مجازا الی المحل ای الاباطح فالباء لیست للتعدیة
بمعنی الاذهاب فانه لیس فعل المطر بل فعل الله تعالی فالباء للملابسة او بمعنی
فی لان الکلام علی القلب فاصله سالت المطر بالاباطح قوله حلی القبط الحلی بفتح
الحاء وسکون اللام بالفارسیه زیور جمعه الحلی بضم الحاء وتشدید الیاء
والقبط قبیلة فرعون قوله نار السامری هو شخص سبک فی عهد موسی عم حلیا
علی شکل العجل فزعم انه الاله قوله وموضع القاء ظله المناسب ظلمته بدل ظله
قوله وهما حسیان انت خبیر بان کشف الضوء لیس بحسی الا ان یقال بحسیته مثلا
نظرا الی ان الحاصل بالمصدر حسی قوله سترها بضوء هذا مبنی علی جعل الظلم وجودیة
قوله ففیه اشکال لان الخ ویمکن ان یجاب عنه بان النهار عبارة عن مجموع المدة
فالواقع عقب المدة جمیعها الدخول فی الظلام قوله وذلک عار اوله اعیرتنا البانها
ولحومها هذا استفهام علی وجه الانکار ای لما عیرتنا البان الابل ولحومها والانتفاع
بها جایز شرعا وعقلا لم عیرته بکذا وکذا وریطة بفتح الراء اسم امراة قوله وتلک
شکاة الخ اوله وعیرها الواشون انی احبها ثم الشکاة بمعنی الشکوی قوله واقوی
فیه بحث وتعلیله لا یقتضی ذلک قوله والمستعار له التبلیغ فیه ان التبلیغ لا یتعدی بالباء
اصلا فالمناسب ان المستعار له الفرق بین الحق والباطل کما یشعر به قوله والمعنی ابن
الامر الخ ثم ما فی قوله بما تؤمر مصدریة او موصولة والعاید ای بما تؤمر به من الشرایع

محذوف صح

وینبغی

وينبغي ان يعلم التعديه بالباء في طريقه التجوزيه والا فالصدع بمعنى الشق والكسر
المتعدى بنفسه على ما في كتب اللغه كما في الاعلام المنشرة الخ وانما الحقت تلك
الاعلام باسماء الاجناس دون المشتقات لان تلك الاوصاف خارجه عن
الاعلام كما في اسماء الاجناس لا داخله كما في المشتقات قوله وانما يصلح للموصوفيه
الخ انت خبير بان المجاز المرسل لا يتحقق الا اذا اتصف المعنى الحقيقي بالملزوميه
فلا يجرى ذلك ايضا في المشتقات الاسماء ولم ينقل ذلك عن القوم قوله بواسطة
دخول الزمان فيه ان التعبير عن الماضي المستقبل او عكسه يعد من باب
الاستعارة كذا ذكروه وفيه ان هذا الاستدلال يفيد ان لا يعتبر التشبيه
اصلا في الافعال والمشتقات والحروف بل اكتفى بالتشبيه في المصادر والمتعلقات
لكنهم اعتبروا التشبيه والاستعاره تبعا في الحروف على وجه السرايه من
المتعلقات قوله بعد استقامته فيه اشارة الى منع الاستقامه من وجهين
احدهما ان كلا من الحركة والزمان يقع موصوفا مثل حركة سريعه وزمان طويل
مع انه ليس حقيقه وذاتا بالمعنى الذى ذكره الشارح قدس سره متابعة للعلامه
وكثير من شارحى المفتاح نعم يمكن ان يفسر الحقايق بوجه لا يرد عليه ذلك
وثانيهما ان المدعى هو ان الفعل والحرف هو ان الفعل والحرف لا يقع مشبها به والدليل
يقتضى امتناع ان يصير مشبها واجيب بان اقتضاء التشبيه كون المشبه موصوفا
ومحكوما عليه يستلزم اقتضاء كون المشبه به موصوفا ومحكوما عليه اقول لا يخفى
انه لا يلتفت الذهن قصدا وتفصيلا الى اتصاف المشبه بوجه الشبه كما يظهر
للمصنفين فلا يلزم ان يكون المشبه به معنى مستقلا بالمفهومية صالحا للحكم



عليه تامل قوله غير مستقيم على مذهب المص الخ فيه ان هذا مسلم عنده لكنه لم

يدع الاستعارة التبعية في الحلاف الداعي ولعظه بل انه تقدير التشبيه

بين العداوة والداعي ثم يستعير اللام الموضوعة لترتب العلة لاجل ترتب

غير العلة فيذكر المستعار منه دون المستعار له وهذا كاف قوله ولا نقر المراد به

ما هو اعم بحسب اللفظ او المعنى اي ذكر امر يلايم احدهما بعد تمام الاستعارة

وتوبينها قوله اي شارعا في الضحك الخ يعني انه قد تجاوز حد التبسم الى الضحك

فيكون ضاحكا حالا باعتبار التوسعة في زمان التبسم او الحال مقدرة واما

اذا كان التبسم من مراتب الضحك فالحال مؤكدة ضحكته بالفتح على ما فهم من الصحاح

قوله اي اذا تبسم الخ لكن المفهوم من تاج المصادر ان الضحكة محمولة على العطاء

تجوزا قوله والثالث ترشيح الترشيح في الاصل تربية الولد باللبن قليلا

قليلا حتى يقوى على المص ويقال ايضا ترشيح للموازاة تربى وتوهل لها

قوله هذا ترشيح يظهر بالنسبة الى قوله لبد دون مقذف لانه لا يختص

بالمستعار له على ما سبق معناه في اول الاستعارة ودون اظفاره لم يعلم الا

الات يراد انه ليس من عاده جنسه وشانه التقليم والا فقد يوجد في بعض

افراد الانسان ايضا ذلك وينبغي ان يعلم للمبالغة في النفي لا النفي وتطير

ذلك قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد قوله ومبناه لتذكير في النسخ الصحيح

بتصحيحه قدس الله سره واما تانيث الضمير على ما في اكثر نسخ المطول فبالرجوع

الى الاستعارة لكنه قد ستبوا ان مبناه على التناسي فيقع التكرار مع ان السوق

يابا حتى لطرنا اللام وصيغة المجهول هو الرواية واللام للابتداء على ما يفهم

من شروح

ان يعلم صح



من شرح المفتاح لكن دخول تلك اللام على الماضي المنصرف بدون قد مما لم
يجوزه الجمهور ويمكن ان يجعل في جواب القسم المحذوف مع قد قوله جمع حمده
اي حمد الاصل الخ فان قيل معنى ابتناء على الفرع ذكر ما يخصه وذلك في صورة
التشبيه بخلاف الاستعارة فان المراد من لفظ المستعار الاصل اي المشبه قلنا
المستعار في صورة الاستعارة اللفظ المقيد بالخاصة ادعاء ان الاصل اي
المشبه عين الفرع اي المشبه به فلا يرد عليه انه ينافي ما سبق من انه يبنى على علو القدر ما يبنى على
علو المكان قوله وقد وقع في اشعار العجم الخ فيه انه ينافي ما سبق من انه لو لم
يقصد بتناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهي عنه جهة اللهم الا ان
يقال التناسي في نفس الترشيح الواقع بعد تمام الاستعارة والتشبيه قوله واما
المجاز المركب الخ اقول لا يخفى ان الهيئة التركيبية موضوعة للايقاع والانتزاع او
الوقوع واللاوقوع ولا فائدة في تشبيه شيء منها وذلك لان المقصود من قولنا
اني اراك الخ مثلا تشبيه التردد المعنوي بالتردد الحسي بل تشبيه الهيئة الحاصلة
لاحد المترددين بالاخر تامل قوله فيقدم رجلا المراد بالرجل ههنا الخطوة
يعني انه يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف لكن القدام بالنظر الى موضعه
الاول والخلف بالنسبة الى موضعه عند الخطوة الاولى لان ذلك حالة المتردد
فافهم قوله لا يغير الامثال اي من حيث التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع
على ما فهم من شرح المفتاح لان الاستعارة الخ وايضا المثل ما فشا استعماله
فلو غير لم يكن اللفظ المتداول بينهم فلا يسمى مثلا قوله بالصيف ضيعت
اللبن الخ ذكر في الصحاح المثل بدون الياء وجعل الصيف منصوبا على الظرفية



وقال في الاصل حوطب بالمثل امرأة تحت رجل موسر فكرهته لكبره فطلقها
فتزوجها رجل معسر وبعثت الى زوجها الاول يطلبها شتاء فقال الزوج
ذلك المثل قوله امر يحصل له الاختصاص بالاضافة الى المشبه قوله الفيت بالفا
بمعنى وجدت الخرزة الحمر بالتحريك الذى ينظم الولحده خرزه قوله معاذه
هي بمعنى التعويذ قوله ولا يبقيا اى رحمه وشفقه من ابقيت على فلان اذا رحمته
بر قوله به توامها اى توام الدلالة فيه محل مناقشة لان الدلاله فيه يتصور
بالاشاره نعم الانسان المتكلم لا يمكن ان يوجد بدون اللسان تامل قوله
اسر عكن الح خطاب للزوجات الطاهرات في مرض الموت قوله كما هو شان
الكناية اى للكلام تشبيه بالكناية في الاشعار الى الحق المقصود بلا تصريح
قوله اى سلا السلو زايل شدن اندوه وعشق من الناح قوله واقصر باطله
لا يتوقف اعتبار القلب لازم لانه ذكر في كتب اللغة يقال القصر عن الامر اذا امتنع
عنه وهو قادر عليه لانا نقول ذكر صاحب الاساس ومن المجاز اقصر المطر اذا
امتنع مع ان في اسناد اقصر الى الباطل بدون اعتبار القلب اشعار الى
شغله به لا عن اختيار قوله فالصبى على هذا الح الصبى بالكسر مقصور مصدر
بمعنى الميل المذكور لكن الانسب ان يحمل ههنا على الحالة التى للانسان
عند الميل الى الهوى فوجه الشبه الاشتغال التام بتوابعها كما في جانب المشبه
به اى جهات المسير ويمكن ان يحمل على سايما لاليه ويتكبه من الجرايم والشهوات
قوله ويحتمل انه الح جعل المصم الصبى على هذا بمعنى اخراى كونه صبيا
ويجوز حمله في كل من وجهى الاستعارة على معنى واحد قوله تتاخذ اى
تجتمع

تجمع قوله بمنزلة قولنا فى الاصطلاح فيه بحث كما لا يخفى قوله ويمكن
الجواب بان السكاكى الخ الفرق بين هذا الجواب وبين ما اشار اليه بقوله
اللهم الا ان يقصد الخ ان الملحوظ فى هذا مطلق الوضع ودفع بان يحمل مطلقه
على غير الوضع بالتحقيق وفيما اشار اليه الوضع بالتحقيق ودفع بان يجعل
ذلك متناولا للوضع بالتاويل ايضا قوله وفى كليهما نظر اما وجه
النظر فى الاول فظاهر واما فى الثانى فهو ان الوضع الذى به التخاطب معهود
بين المخطوبين المخاطبين فى المواد الجزئية لا بين صاحب التعريف ومخاطبيه
قوله الراجع الى معنى الكلمة الخ احترز عن المجاز الراجع الى حكم الكلمة وهو
الاعراب نحو قوله تعالى واسئل القرية حيث اعربت القرية بالنصب الذى حكم
المضاف المحذوف اى الاهل واحترز بالتضمن للفائدة عن الكلمة الموضوعة
لحقيقة من الحقائق مع قيد اذا استعمل فى تلك الحقيقة بدون القيد بمعونة القرينة
قوله وصف احدى صورتين اراد بالوصف الاول اللفظ على المشبه بها
وانما عبر عنه به لان اللفظ كوصف يكتسبه المعنى وبالوصف الثانى معنى البيان
فكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى قوله فيجب ان
يريد الخ يعنى لما لم يدخل المجاز العقلى والراجع الى الحكم فى المجاز بالمعنى المذكور تحت
ان تيتناول الراجع الى معنى المركب ليصح حصر المجاز فى اللغوى والعقلى والا
لبطل لان المجاز الراجع داخل فى المجاز الذى هو مقسم وقد خرج عن المجاز المتضمن
للفائدة تخصيصه بالمفرد قوله من كثرة الاعتبارات الظان ذلك باعتبار المواد
قوله ادنى مناسبة الخ وهى ان كلا من الخيال والوهم قوة باطنة متعلقة بما لا يتحقق



حساً وعقلاً على بهم الخ الاولى التمسك بما فى كتب العربية حيث قال صاحب الصحاح يقال
خيل اليه انه كذى على مالم يسم فاعله من التخييل والوهم وصاحب الاساس قال فعل كذى
على ما خيلت اى على ما ارتك نفسك وشبهت واوهمت قوله نعم يتجه ان يق الخ انت
خبير بان مخالفة القوم فى اصطلاح جديد بلا سند غير مستحسن قوله ولما كان
ههنا مظنة سوال الخ الاظهر ان يجعل كلام المص منعا لكون تلك الاضافة دليلا
على استعمال لفظ المنية فى المشبه به حقيقة قوله واختار السكاكى رد الخ فان قيل
يجوز العكس ايضا وفى كل منهما تقليل الاقسام بلا مرجح على الاخر قلت لا يجوز اعتبار التبعية
فى مثل اعجبنى لسان الحال قوله يجعل قرينتها الخ لا يجرى فيما اذا ما هو باعتبار السكاكى
الاستعارة بالكناية فى قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع قوله الا ان هذا لا يدفع
الاعتراض عن السكاكى لانه جعلت نطقت مستعملا فى امر وهمى لا يمكن من قبل السكاكى
ان لفظ الاستعارة التبعية حقيقة لا مجازا ودفع الاعتراض عنه بان المكنية لا يستلزم
التخييلية وذلك لانه اضطر اخر الامر الى اعتبار الاستعارة التبعية فان نطقت
فعل تستعمل فى غير معناه لعلاقة المشابهة واذا كان ذلك المعنى المستعمل فيه امرا وهميا او
التخييل ايضا قوله وفيه نظر لانه لا يجرى الخ قد كتب بخط قدس سره هكذا وفيه نظر لان
السكاكى قد صرح بان نطقت ههنا امر وهمى كاظفار المنية المستعارة للصورة الوهمية
الشبيهة بالاظفار الحقيقية ولو كان مجازا مرسلا عن الدلالة لكان امرا محققا عقليا
على ان هذا لا يجرى فى جميع الامثلة ولو سلم فيعود الاعتراض الاعتراض الاول وهو
وجود المكنى عنها بدونه ويمكن الجواب بان المراد بعدم الاستعارة بالكناية عن التخييلية
ان التخييلية لا توجد بدونها فيما شاع فى كلام الفصحاء اذ لا نزاع فى عدم شيوع مثل اظفار

المنية

مستحسن صح

المنية التشبيه بالسبع وانما الكلام فى الصحة واما وجود الاستعارة بالكناية بدون
التخييلية فشايع على ما قرره صاحب الكشاف فى قوله تعم ينقضون عهد الله وصاحب المفتاح
فى مثل انبت الربيع فصار الحاصل من مذهبه ان قرينة الاستعارة بالكناية قد يكون
استعارة تخييلية مثل اظفار المنية ونطقت الحال وقد يكون استعارة تحقيقية على ما ذكرنا
فى قوله تعالى يا ارض ابلعي ماءك ان البلع استعارة عن غور الماء فى الارض والماء استعارة
بالكناية عن الغذاء وقد يكون حقيقية كما فى انبت الربيع الى هنا تم كلامه اقول قوله
ويمكن الجواب الخ جواب عن قوله ولو سلم بعود الخ لا عن اصل الاعتراض لانه قد سبق انه صرح
بان نطقت امر وهمى فاضطر الخر الامر الى اعتبار الاستعارة التبعية قوله كان يكون
وجه الشبه الخ الاولى تركه لانه شرط الحسن قوله ونحو ذلك من كون وجه الشبه
عزيز بدل يعنى ان المرضى الخ حاصله ان المنتخب من الناس اى الزاهد عن الدنيا عزيز الوجود
وقليل قوله فى كثير الخ فيكون عدد المائة للكثرة قوله وتعين الاستعارة فلا يكون
التشبيه اعم محلا من الاستعارة فتامل قوله بلغتا ترابه جمع الترب وهو بالفارسية هم
زاد قوله غير صفة ولا نسبة لو قال المطلوب بها الموصوف لكان احسن قوله كقولنا
كناية عن الخ فقولنا وحى الخ بدل وبيان وكناية حال عنه قوله وهذه غير البعيدة
بالمعنى الذى يجيى اى باعتبار الواسطة وانت خبير بانه يجوز ان يعتبر البعد فى هذا
القسم ايضا باعتبارها بان يختص صفة بموصوف ويكون لهذه الصفة لازم فيذكر لفظ
هذه الصفة كناية عن الموصوف قوله نوع خفاء وكان ذلك بالنظر الى الاصل والا
فاستلزامه لها فى عرفنا اظهر من ان يخفى نعم سبب كون البلاهة لازمة له فى الخارج خفى
قوله ان السماحة هى بمعنى الندى اى الجود فى اللغة لكن الحكيم الطوسى قال السماحة



بذل الشي على طيب النفس مع انه ليس بذله واجبا والندى سهولة الانفاق في المال

الكثير في امور جليلة النفع للعامة على وجه تقتضيه المصلحة والمروة حصول رغبة

صادقة في التجلي بالافادة وبذل ما لا بد اذا اريد **قوله** وفيه نظر قيل وجه

النظر ان قسم الشي يجوز ان يكون اعم من المقسم وفيه ان الاصل المتبادر من

التقسيم ذكر جزئيات الكلي الصادق عليها المتمايزة بفصول معانده وما يشبه

ذلك والقول بأعمية القسم على سبيل التسامح ويمكن ان يوجه النظر بان التفاوت

لا يتعدى الى كلمة الا بتضمين امر مناسب الاقسام فيرد عليه ما عليه على الانقسام تأمل

قوله ان قلت الوسايط مع حقا الخ الاولى ان يقول ما ذكر في الايضاح بدل ذلك لا خفاء

فيها نوع حقاء الرفق لان قولهم عريض الاظفار مزيل بلا بواسطة اصلا **قوله** الايماء

والاشاره وكان وجه المناسبة في التسمية انه اذا لم يكن فيتدبر كما في التلويح والوفر تعني

الاسم الدال على مطلق الاشاره **قوله** ابلغ من الحقيقة الظاهر ان صيغة التفصيل من المبالغة

لا من البلاغة **قوله** اي تتصور معانيها علم البديع المشهور ان حقيقة العلوم

المسايل والتصديقات بها او الملكة لا تصور المجهولات وما يتعلق بها لكنه ذكر في شرح

المقاصد ان الصناعة قد تجعل عبارة عن عدة اوضاع وتنبيهات واصطلاحات

ويؤيد ذلك جعل التصورات الحقيه داخله في حقيقة الحكم على ما قيل **قوله** راجع

الى تحسين المعنى اولا وبالذات يشكل بالمشاكلة التي من المحسنات المعنوية فان الظاهر ان حسنها

باعتبار ايهام التجنيس اللفظي اذ العلاقة المصححة فيها المصاحبة اللفظية تامل **قوله** ما

سماه بعضهم تدبيجا التدبيج بالدال المهمله والجيم من الديباج **قوله** حضر مرفوع خبر بعد خبر

لان القصيدة على حركة الضم **قوله** واذور اي عدل **قوله** فودى الراس جانبا

علم البديع

قوله دقي

قوله دثی دثی دحمة بمودن و یعدی باللام قوله ودخل فیه ای فی الطباق انتهاله عکس انه دلخل فی مراعاة النظیر لاظهران المطابقه انما هو جمع الضدین والمراعاة جمع الاشیاء المتناسبه المتوافقه واما المقابله فهی المرکب منهما فهی اخص من کل منهما بحسب التحقق لا بحسب الحمل قوله نهدینا عند الله زهد فی الشیء وعن الشیء اذا رغب عنه ولم یرده ومن فرق بینهما فقد اخطاء کذی فی المغرب قوله فی صفة الابل ای باعتبار الضعف والهزال المعطفات المحنیات یق عطف العود وعطف حناه ای دوتا کرد او دا قوله منحوته نقال العود بتراشید او رامحصل البیت الی الابل المهازیل فی تشکلها ودقة اعضایها شابهت تلک القسی بل ادق منها وهی الاسهم المنحوتة بل ادق وهی الاوتار فکلمة بل للانتقال الی اهم قوله وهو یطبع الاسجاع الکلام المتقفی یقال طبع الدرهم ای ضربها وطبع السیف ای عمله قوله لوقوعه ای ذلک الشیء فی صحبته الخ ولا یخفی ان المشاکله لیست بحقیقه ولا مجاز لعدم العلاقة ولا محیص سوی التزام قسم ثالث فی الاستعمال الصحیح والقول بان هذا نوع من العلاقه فیکون مجازا هکذی یستفاد من شرح المفتاح وانت خبیر بان المصاحبه فی الذکر بعد استعمال اللفظ والعلاقة یجب ان یکون متقدمه وط ویستعمل لاجلها بل العلاقه هی المجاوزة فی الخیال کذلک ولا خفاء انه لا یلزم فی صورة المشاکله المقارنه الخیالیه الا عند استعمال اللفظ فقط ومجرد ذلک لا یصلح للعلاقة قوله نجد مضارع متکلم قوله فی حیث اطلق النفس علی ذات الله تعالی فیه اشکال لان معنی النفس ذات الشیء مطلقا علی ما فی الکشاف والصحاح فلا یکون اطلاقها علیه نعم محتاجا الی اعتبار المشاکله ویویذ ذلک قوله تعالی کتب علی نفسه الرحمه واعتبار المشاکله التقدیریه فی تلک الایه غیر ظ ولا محتاج الیه

الشیء السجع صح

فلهذا الخنا رقدس سره فی وجه المشاكلة انه عن لا اعلم معلومك بلا اعلم ما فی نفسك لوقوع
التعبير عن تعليم معلومی بتعلم ما فی نفسی تامل لكنه ذكره فی شرح الكشاف فی وجه
اطلاق النفس علی الله تعالی لان ذات الحيوان بها يكون وهذا التعليل يشعر باختصاص
النفس بذات الحيوان فلا يجوز اطلاقها عليه تعالی قوله لزمنی اللجاج مجاز عن اللزوم
قوله اصاخت يروی بالتذكير والتانيث معا قوله معنيان قريب وبعيد سواكانا حقيقيين
مجازيين او مختلفين قوله اذا البنا ملايم اليد ولا يخفی انه ملايم القوة ايضا تامل
قوله اذا نزل السماء الخ يصف الشاعر قدرته حيث قال اذا نزل المطر بارض قوم ونبتت
الكلاء رعيناه وان كانوا كارهين ولم نلتفت الی غضبهم قوله فسقی الغضی الغضا
بالغين والضاد المعجمتين لكن مقصور نوع من الشجر يقال له بالفارسية باغ ومعنی
البيت ابدا سقی هذا الموضع واهله بما نزيد نمائهم ونظارتهم وان شبوا
واوقدوا شجر الغضا فی قلبی واحترق بنار الهوی الی قوله وهو ذكر متعدد الخ
توحيد الضمير الراجع الی اللف والنشر قوله باعتبار انهما نوع واحد من المحسنات
قوله نعم ذلك باعتبار احتمال الخ يعنی هذا التعيين بحسب المعنی فی الواقع لكن
الضمير صالح بحسب اللفظ للرجع الی كل منهما قوله وانت حقف الحقف بكسر الحاء
والنقا بفتح النون مقصور ومعناها بالفارسية توده ريك وحاصل البيت كيف
افرح من حبك ودواعی الحب من حسن المعين واعتدال القامة وعظم الكفل موجوده
ردفا بكسر الراء الكفل وينبغی ان يعلم ان المنصوبات تميزات عن نسبة التشبيه ای انت تشبه
الغصن قدا ای يشبه قدك قده والمراد باللحظ العين تجوزا قوله او مختلط عطف علی
معكوس الترتيب قوله علمتنی يا مجاشع الخ فعلی هذا قوله ان الشبا بفتح الهمزة لكن روايته

المفتاح

١٢٥

المفتاح على الكسر قوله على ضيم بفتح الضاد المعجمه وسكون الياء المنقوط من تحت

قوله على الخسف بفتح الخاء المعجمه قوله يشبح بالشين المعجمه والجيم المشدده

قوله ومنه الجمع والتقسيم والفرق بينه وبين التقسيم ان ذكر المتعدد

هنا على الاجمال وثمه على التفصيل فاما الفرق بينه وبين اللف والنشر باعتبار تفسير

الاضافه الى كل متعدد هنا بخلاف اللف والنشر قوله جمع البيض بتحريك

اليا قوله المقانب هي بالقاف والنون العساكر قوله شتقا الروم الاولى

ان نوجمع الروم تحت الشقا قوله والتابيد من مبداء معين الح فحاصل

الايه على هذ التوجيه كما سس فيها من وقت دخول اهل الجنه الجنه واهل

النار النار الى ما لا نهايه لا وقت مشيته ثم فانه ليس الكل كذلك فعلى هذا

الامر وما قيل من ان خلود كل شي في الجنه لا يتصور الا بعد دخوله فيها فلا يصح

استثناء الفساق من حكم الخلود باعتبار ما مضى من زمان دخول غيرهم قوله

حفى بالقنا ومشايخ الخ القنا مصدر قنى بالكسر واقناه اعطاه ما يقتني قال

شارح الطوال رواية من روى بالفتا اى الكريم فكنى به عن نفسه وبالمشايخ

عن نفسه وبالمشايخ عن اصحابه لكثره تجاربهم في امور الحرب بحيث لا يفارقهم

اللثام والنقاب فكانهم مرد لم تر لحاهم قوله يكون من التجريد

اعلم ان صاحب الكشاف جوز ان يكون من البيانيه للتجريد الا ان الشارح ذكر في

قوله ثم حتى يتبين لكم الخيط في كون من البيانيه تجريدا كلام قوله لسغب

اشداقها الشدق بكسر السين المعجمه كنج دهان وجمع الاشداق قوله لا بس

لامة هي بالهمزة قوله مثل الفنيق هو بفتح الفاء وكسر النون لاينافي التجريد فانه قيل

الابيات صح

بالهمزه صح

مبنى الالتفات على ملاحظة اتحاد المعنى والافتنان فى التعبير عن معنى واحد بطرق
مختلفة ومبنى التجريد على اعتبار التغاير ادعاء فكيف يتصور اجتماعهما قلنا يكفى
فى الالتفات والافتنان اتحاد المعنى فى نفس الامر ولا ينافيه اعتبار التغاير ادعاء
الا يرى ان صاحب المفتاح جوز ان يكون فايدة الالتفات فى مثل تطاول ليلك
ان المتكلم وقع شاكا فى اتحاده مع نفسه فاقامها مقام مكروب فخاطبها
مسليا لها فلا ينافى فى الالتفات ان يعتبر المغايرة والانتزاع فى الالتفات
قوله انتزع منه جوادا الخ ينبغى ان يعلم ان قوله ولا يشرب عطف على قوله
يركب والضمير لمن فالتجريد اولى فى جنس الممدوح ففيه من المبالغة قوله غير مشابه
فيه اى غير بالغ الى الكمال والنهاية قوله فتبليغ واغراق لها المناسبة بين معانيها
الاصلية والاصطلاحية ان التبليغ فى الاصل مد الفارس يده لعنان فرسه فيزيد
فى جريه والاغراق استيفاء النازع فى القوس مدها والغلو مجاوزة الحد فى الامر قوله
يصرع احدهما الخ صرعه بيفكندش قوله لطلاق الطلق بفتح الطاء واللام تك قوله
دراكا بكسر الدال العثير بسكون المثلثة وبفتح المثنى من تحت قوله ريثما فتحو لحاصله
زمان فتح العين قوله ومنه المذهب الكلامى وهو ايراد حجة الخ اقول لا يخفى انه شاع
فى عرف العرب وساير الناس الاستدلال سيما بالخطابة والجدل لكن الشايع
فى الكلام الاستدلال البرهانى فلا يناسب ان يسمى بالمذهب الكلامى الاستدلال
بالمقدمات المستلزمة على تقدير التسليم كما لا يخفى قوله ملوك واخوان
لا ملايم فى ذلك المقام ذكرهم بلفظ الاخوان لسبب بالملك ويفوقه عليها هذا التقرير
يشعر باعتبار التشابه بين السحاب نفسه وعطاء الممدوح فى علو الطبقة لكن السحاب

صار محمومة

صار محموماً لملاحظة التفوق ولا يخفى ان المناسب اعتبار المشابهة بين عطاء عطاء السحاب والممدوح لكنه يلزم ان يدعى ان مطر السحاب كان في الاصل عطاء ثم صار عرق الحمى بسبب تفوق عطاء الممدوح الان فالمعنى ان السحاب لما علمت سابقاً وشاهدت من ان نايل الممدوح يكون اعظم من نايلها صارت محمومة فوقع مطرها عرق الحمى وفيه من المبالغة ما لا يخفى قوله الرحضا بضم الراء وفتح الحاء المهملتين والضاد المعجمة قوله اى شد النطاق هى بكسر النون كالمنطقة على ما في المهذب وفرق صاحب دستور اللغة بينهما فقال النطاق ميان بند واما ما في الصحاح من ان النطاق شقة فليس بمناسب في مقام الكلب الكلب الثانى بكسر اللام هو الذى ياكل لحوم الناس قوله انجع انفع قوله بناء على كلام الساة جمع البانى كالقضاة جمع القاضى قوله واساة جمع الاسى من الاسوة الاسى امى مداوة الجراحة والكلم الجراحة فمتفرع على ضمه الخ فان قيل الطاق المتفرع المتاخر هو المشبه لا المشبه قلنا المراد بالتفريع هنا بمعنى ان الاول يذكر الثانى ويشعر به كالمقدمة والتوطية للثانى فجعل الثانى متفرعاً عليه في الذكر سوى كان في الثانى حرف التشبيه اولا قوله وهو ضربان الظاهر ان يقول ضروب لقوله فيما بعد ومنه ضرب اخر كانه زعم ان المشهور الضربان الاولان قوله سيأتى الخ قد اختار صاحب المغنى ان بيد بمعنى من اجل قوله ومنه ضرب اخر ينبغى ان يعلم ان الاستثناء في هذا الضرب متصل حقيقة بخلاف الضربين السابقين فانه منقطع فيهما او في حكمه قوله راحة من خر البحر كبر وارتفع قوله لكن الوبل هو المطر الكثير القطرة قوله فهو لشمول المدح ~~وعمى فيهما او في حكمه وغيره لم الخ~~ اقول لا يناسب تعداد كل منهما على حدة بل المناسب جعل الادماج محسناً ثم تقسيمه الى الاستتباع وغيره كما لا يخفى قوله ومنه التوجيه الخ

ذكر بعضهم ان هذا من المحسنات الراجعة الى المعنى واللفظ معا تامل كيف الكلك
للصب ظاهره هزل لكنه في الحقيقة جد باعتبار نسبة المخاطب الى الرذالة
فانه يتباعد عنه الاشراف وتزكيه الاراذل قوله ما لكم موقا هو حال عامله
ما في ما لكم بمعنى الفعل قوله وسوف اخال اعتراض بين سوف وما يقتضيه من الفعل
وقد حذف مفعولا ما والتقدير سوف اخال علمي بحالهم حاصلا يعني ما ادري في الحال
ان اشراف قبيلة الحصن رجال او نساء وفي الثاني من الزمان اعلم ذلك وقد تحقق
عنده انهم رجال لكنه سالك طريقة التجاهل مبالغة في الذم ان يقع صفة قوله
في كلام الغير كناية الخ الظ بحسب المعنى ان المراد بالصفة الواقعة كناية في الاية ما يدل
على ذات باعتبار معنى كالاعز وبالصفة التي ادعى اثباتها للغير المعنى القايم بالغير
كالعزة فاختلف الصفتان لكن المتبادر بحسب السوق اتحادهما ويمكن ان يراد باثبات
الصفة بالمعنى الاول اعتبار اثباتها بالمعنى الثاني قوله باسماء للممدوح الظ ان يق
باسم الممدوح الا ان يعتبر عطف ابايه على الممدوح فكل من للممدوح وابائه لهم قوله
ما مات من الخ كلمة ما موصوله ومن بيان والمعنى كل كرم اندرس فانه يحيى لهن الممدو
قوله ولا جام لنا ما الذي الخ لا يخفى ان الاول مركب من اسم لا وخبرها والثاني
من الفعل والمفعول قوله حبا البرد الحية في الاولى بالباء وفي الثانية بالنون قوله
اما مفرط الخ الاول بمعنى المجاوز للحد من افرط الامر والثاني بمعنى المقصر من
التفريط اي التقصير قوله شرك الشرك حبالة الصياد وهي التي الامر
~~والثاني بمعنى المقصر من التفريط~~ اصيادبها قوله جدي جهدي اي حظي من الدنيا
مخرج جهدي واتعابي في تحصيل المطالب الى الوصول اليها والمعنى ان حظي وبختي
من اتعابي

من انقياد نفسى لا من والجد الآن **قوله** او على كونها للتبعيض لا يتوهذا توجيه الى
الوجه الاخير لانه ايضا يحتاج الى حذف الموصوف لانا نقول هذا الوجه على ان
الجار والمجرور مفعول بلا حذف كما ذكره قدس سره فى قوله تعالى ومن الناس من يقول
الخ ان الجار والمجرور مبتدا بلا حذف لا خبر متعلق بمحذوف **قوله** هز من عطف
عطفا الرجل جانباه وحركة العطف كناية عن السرور **قوله** من الجوى بالجيم
المفتوحه **قوله** بين الجوانح هى اضلاع الصدر **قوله** بينى وبين كنى الخ الكن بالكاف
المكسوره والنون المشدده الستر فالمراد بها ههنا البيت يعنى الحايل بينى وبين بيتى
ليل دامس اى مظلم **قوله** وطريق طامس اى ممتحى الاثر فيصعب الوصول اليه **قوله**
حسامه بضم الحاء السيف القاطع **قوله** حتف الاعاديه هو الموت **قوله** من سبا
السبا اسم رجل وقيل اسم ارض **قوله** ان يجمع اللفظين الاشتقاق ينبغى ان يعلم
انه لا بد من ان يوتى العموم هذين القسمين الملحقين بالجناس لاقسام الجناس او يعتبر
فى تفسيرهما بقرينه المقام قيد مخرج لها اعنى مع عدم الجناس الحقيقى **قوله** الا
بتاويل قال الشيخ الرضى ره وقد يقع المفرد موقع المثنى فيما يصطحبان ولا يفترقان
كالرجلين وقريب منه قول الشاعر وعيناى فى روض من الحسن ترتع **قوله** الما على
الدار الخ الالمام النزول والتعليل والتفريع على السبيل لاتما معلم بها اهلها مبتدا وخبره فى موضع
مفعول وجدتها **قوله** مقيلها المقيل فى الاصل النوم فى الظهيرة والمراد بها موضعها **قوله**
دعانى فرهد امكنها الخ والمعنى انه كانى من المدام الذى حملكم عليه لسفه فان الجبالدى
جلبالى الشوق جذبنى اليه فتمكن فى قلبى فلا يوثر فى المدام **قوله** اذا البلابل الخ
يعنى اذ تريلت الطيور فى الربيع فان الحزن لبشرب الخمر جمع بلبال بفتح البا **قوله**

يصطحبان صح



فمشعوف بايات الخ هذا ابيات في وصف اهل البصرة والفاء للتفصيل اي منهم الصالحون

ومنهم دون ذلك والقصد بهذا الى ان البصرة جامع **قوله** املتهم الخ هنا

شكاية عن جميع الناس او عن طايفة مخصوصة والمعنى مللت هولاء ورجوت منه طالبي

ما املهم وثم تصفحت سيرهم فلاح وظهر لي ان ليس فيهم احد يحصل عندهم مطلوبي

قوله لان القافية الخ هذا دليل على ان السجع عند السكاكي نفس اللفظ الخ **قوله**

او غير ذلك ذكر الفاضل شمس قيس في عروضه **قوله** المشهور ان القافية بعض الكلمة

الاخيرة من البيت بشرط ان تتكرر تلك الكلمة بعينها ومعناها فان تكررت فتلك الكلمة هي

الرديف والقافية فيما قبل تلك الكلمة فان تحرك الحرف الذي قبل الحرف الاخير من الكلمة

التي القافية فيها فالقافية الحرف الاخير من تلك الكلمة مع الحركة السابقة عليها كما في قوله سيم لفار

دخ تو رونق قمر دارد وان كان ذلك الحرف الاخير ساكنا فالقافية الحرف الاخير الى الحركة **قوله** اي

نركس پرخما تو مست فالقافية التاء والسين مع الميم واذا لم يلحق بالكلمة الاخيرة

حرف بمعنى الجمع وغيره والا فالقافية الحرف الاخر الى الحركة كما في برحم خشم متشابه

فالقافية خمسة احرف مع حركة **قوله** يطبع لا سجاع الطبع الختم او عمل السيف وغيره والاول هو

الاظهر **قوله** ويختلف الوزن فقط اشخبير بان ذكره لاينا سب في المتوازن فانه من

اقسام تواطو الفاصلتين الغير المختلفين وزنا تخييب قال وان لم يختلف في الوزن فان كان

ما الخ **قوله** ان يوتي قرينة الخ انتخبير بان الايلاء جعل الشي قريبا من شيء

فالظاهر ان المفعول الاول قرينة والمفعول الثاني قرينة كما لا يخفى وقد تقرر ان الاولى

بالاقامة مقام الفاعل المفعول الاول لا الثاني كما في هذا المقام **قوله** صار واري هو خروج

النار من الزند بفتح الواو وسكون النون معناه بالفارسية اتشزنه **قوله** مها

الاخير

اقصر

الوحش

ماتمه

الوحش الخ خبر مبتدا محذوف وقوله قنا الخط خبر بعد خبر والخط بفتح الخا موضع بالا

ينسب اليه القنا اي الرماح والمعنى ان تلك النساء مها الوحش جيدا ومقلة لكن هذه النساء

اوانس وتلك نوافر وهن شبيهة برماح الخط من حيث القد لكن الرماح موصوفة بالذبول

وقد هن بالنظار والطراوة قوله فان حمم المرء يخبا الخ هذا مدح للممدوح باعتبار الالتشبيه

فالضماير المستكنة للاسد اي فاحر عنك حين لم يجد مطمعا فيك واقبل حين علم انه اذا

هرب لحقته واعلم ان فيك اسر على وزن عنك بحسب علم التصريف لكنه على وزنه بحسب العروض اي

التوافق في الحركة والسكون لا في خصوصية الحركة فصح جعل البيت مثالا للجمع تامل قوله

وهل كل مودته تدوم الخ الاستفهام للانكار والمقصود وصف الشاعر خليله فريد الاخلاء

بالوفا قوله والاعتاب اي الايقاع بالعتب اي المشقة قوله قوى الحبل اي طاقات الحبل

الرداء هو بالكسر حبل يشد به المتاع على البعير والجمع الاردية قوله فمن نعم انه كان

ينبغي الخ انت بان خبير بان المعنى الذي ذكره الشارح غير ظاهر من العبارة والله اعلم قوله هذا اخر

ما اردنا ايراده من الفوايد اللطيفة والفريدة الشريفة التي اخذت بعضها من مشاهير

الايمة الاعلام ومفاخر الاممة الكرام اعلى الله درجتهم في دار السلم الى يوم

القيام واستخرجت كثيرا منها بقريحتي القريحة وافكاري الجريحة على شرح التلخيص

المسمى بالمختصر في فن المعاني والبيان المنسوب الى الحبر الذي لازال كاسم المسعود سعيد في

الجنان في شهور سنة ثمانين وثمانمائة قد كتبت المولى الفاضل المحقق والمحرر المدقق الهمام اداما

الله ظله العالي على روس الافاضل والموالي في ذيل هذه الحواشي حرره

مولفه الفقير الى الغني احمد بن يحيى بن محمد بن سعد

التفتازاني وصله الله تعالى جميع الاماني والاماني

بحق محمد المرسل واولاده العظام عليه وعليهم

الصلوة والسلم من الملك

